خلاف الظاهر والاصوب ان كونه صر الاول سل للجميع صر مصدر الى حذف الخبر عند
الموصوف اى نوم راص كما صرح بمثله فى سرح المفتاح فى قوله وقليل ما هم وقد يكون
بعضهم فى البلد فرع ان كس للمعظم نفسه وان راص صره وصه لط اول الخط
مسل كس حاسم بل كب فى الكبر الطائعة كحو واما كس كمى ولمس وكل الحوزتون واما
قول الشاعر والمسحدان ومد كس عامر لسا وزمزم والاركان والسترّ محمول على
الحذف والاصل عامروه محذف الواو اجتمعوا عنها مالصم كقوله اذا ما يشار
صروا مه سواهم ولا مالوهم احد صرو وكذا قوله رمانى ما مر البلد اوله وعانى
لصامس لصوص وما دعاها والذى مما مضى رحلان رمان ما مر الحج والبلد
لاس احمر وصل لاررق س طرفه الساهلى شارع مومع فسرى فى طوى عبد الحاكم
حمال العسرى سولص س لص لسعرى علية الحاكم حمال حصيده مسها السمان وبرو
ومن حول الطوى رمانى وسروى ومن حال الطوى رمانى والحال والحول ماحه
السهر مر اسعلها الى اعلاها وحصل معنى البلد على عدد الرواسى رمانى ما مر رحح عليه
كمروه مكانه رمانى ومن السر فوجعت رمسه عليه والهلكه وكمكان برمد مالطوى ما
طوى فى البلد من الحمد وصركب محذوف اعرض عليه اى الحاجى الصاح المصل
مان فسلا ومعولا صالحان للسعد فلاحاه الى اعسار الحذف وحواب اى سعد
مان ذلك لس بمطرد اذ لا تعال رحال كريم لا سعد بها لان المرام المساكلة
اللفظية بين الصفة والموصوف لا تستلزم المرامها فى جميع المواضع ويمكن ان يرجح
قول اس الحاجب كما مر ح به اس هشام فى جميع المواضع ويمكن ان يرجح
قول اس الحاجب كما مر ح به اس هشام فى البلد الى مس ح معنى البلد من اله لا
محذوف صركان وعدى عن الاعراض بمعنى وصف النسبة للفعل وحمله عليها
وان كان ذلك فى الجمع فعال سولا دعربت ولا تعال بذا ان عربت والوجه العارى
ان الجمع قول بالمرد فموصوف المود بالمعود اى جمع عربت ولا قول المسى بالمرد حتى يقول
ذلك وصفه ظاهرا ذ لا مانع من تاويل بالمسى فعامل فهو عنده اى الكلام عند
جعل من اصر الوالدى وجعل صركان محذوف صار معنى البلد وارتب
اى سهرت والمرع المكى من قولهم مرع الانا، بالكسر مرع بزعاى اسلا وابرغنه

من شرطيه حذف جزاوه واصبح عره معاه اى من بك امسى بالمدينة فانا مسى لا اى
عربت والعرب عامرة على الاركان وبك اصله بكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل
من سقوط حركة النون بعد شرطية وحذف النون الصد بحسبها لكثرة استعمال هذه الكلمة وصل منها
بالسوس وجاعل امسى اما صير راجع الى من والجملة الاسمية اعنى رحله بالمدينة عره او لعظ رحله
وبالمدينة متعلق بامسى لا متناع العطف على محل اسم ان فصل معمولى الخبر بهذا بعد
البصرية لان العامل فى صر المبتدا بعد من سوا الابتداء وفى عمر ان الخبر جاز عطف فصل معمولى
الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرفوع بالابتداء لتلزم اجتماع المؤثرين على اثر
واحد وهو رفع الخبر واما بعد الكوفية فالعامل فى صر ان هو الابتداء الذى كان
عاملا قبل دخولها فلا تلزم فى العطف السابق المحذور المذكور احد ما العطف
على محل اسم ان هذا بعد بعض النحاة وبعد بعضهم المعطوف عليه فى مثل هذا محل ان
واسمها والتلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين حيث لان الخبر المقدر لما عطف
على صر ان تلزم كونه صر الان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب كما
صرح به فى مباحث الوصل والفصل فتلزم كونه مرفوعا بالابتداء والمعوض انه خبر للمبتدا
اعنى المعطوف على محل اسم ان فالمحذور زمان كما له والمحذوف صره لا صر ان لان
وله يوجب لا يجوز ان يكون صر المبتدا راد لا دخول اللام على صره الا ان يحمل مرفوع
اسم ام الجلس بحور سهره اعنى بعد صر المبتدا، وتعال المعنى وصار لهو عربت فيكم
فى المعنى واصله المبتدا، لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضروره مع كونهم
من اهل المدينة صلاة الى الصامتين على العزاة مالهجرة ومدوها على الاعلال
اى الى الراجعون من صاد اذا رجع ومن هنا قوله ذس اليهود ومن النصارى وبعد والملائكة
هم مسركون ولذلك كانوا من المذكورين صلاة اوهما اقوال اجود واعلم ان المراد
من الامن فى الآية مرجع منهم الاعان فلا يرد ان المذكور فى صدر الآية الذين امنوا
فكيف يصح ان يقال فيما بعد منهم لان المراد بمن فى صدر الموصول وصل المراد
بالمذكور فى الصدر المومئ على التحقيق والمن افرد منه امن وبنى على الاعان وما عطف
والخبر المحذوف الصابئون كذلك والمراد بالتسمية فى قوله وعاده بعد الصابئون
الناسخ سوالتسمية من اول الوهلة وصر الاول محذوف مبنى على ان المقدر من الموصوف

اما ومعنى بس زايدا الشنبانى كان مراجود العرب ممدوحا ... بشعراء زمانه منى حكى محمد بن
الى بكر الدارى سامع الحكم ان سامع احضر مائة معن ولم يسمع له السه وسلمه وكان
سيد بنى الحكم يكيف على حسنه اما جود معنى ماج معنا كاحى فلس الى معن سواك
سيع والغاه فى المار الذى يجرى الى داره فلما انصرفا معن واحدها وقرار البدل الذى
عليها السحر السماع واعطاه مائة الف درهم ووضع الخمسة الحب بساط وكان كل يوم يجئ
الخمسة الحب البساط ويزار البدل ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف
درهم فى اربعة ايام ودست فى اليوم الخامس فلما طلب معن لم يجده فقال كان خداعنى
ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يجئ الى الحراسة سنى كقولنا زيدا فاما وعمرو فاعدا
قال السيرافى فى بحث الحالة المعتصة لزيد المسند من سيح المفتاح فى عطف موذى جملة
على موذى جملة اخرى فاما فى قولك كان زيدا فاما وعمرو فاعدا وجه فلسا مل نزيدان
فى هذا العطف اسما بالصلاح ومعنا الى وجه لان عطف عمرو على زيد يوجب كونه مسندا
اليه لفعلا وعطف فاعدا على فاما يوجب كونه مسندا الى زيد وتلك الدرجة ان تعتبر فى
عطف عمرو مجردة كونه مسارك لزيد فى كونه اسم كان وفى عطف فاعد مجردة كونه مسارك
لفعلا فى كونه خبر كان فلس عطف احدهما وحده معهودا بل ما جود امع عطف صاحبه
لشرط احدهما بالاخر الارساط الذى بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف مسائل
على نزع العامل دون الاستحباب لكان الامر اظهر كذا حققه فى حواشى سيح المفتاح فى
فى مسئلة يصوره المسئلة التى ذكرنا فى المثال المذكور تحكم اولو قدر بعد حرف العطف
كلمة كان عاملة فى عمرو الرفع وفى فاعدا النصب لم يمكن الامر بان عطف الجملة على الجملة
وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اولس بها حلما
عطف الموذات مساعدتها على موذين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض موذاتها
على البعض الاان يحمل على السطر والبعض بمطلق عطف الموذين على المفردين وان
لم يمكن الموذات من جملتين وقولك زيد بمطلق وعمرو خبر السابح فى سرحه
للمفتاح بعد بزيد المسند ان يكون عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف الموذات
وللحق ان الثانى لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل فى المبتدا وفى الخبر المسند
عنده فى بلزم العطف على معمول عامل ليس بمحلوس فى عن صوره الجواز والغارفى اذا

صل

صل للمسئلة وعن الزيادى انها حواب سرط محذوف وعن المارقى انها زايدة ولا
سرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الرواية كما صرح به ابن هشام
فى معنى اللبيب وح يكون معمولا له لاطرد فانه مبنى ما على ذهب اليه بعض النحاة من عدم
لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح فهو
ظرف للخبر المقدر لا معمول له وح لا يكون مصافا الى الجملة كما تقدم اعمال حزف
المضاف اليه فى المضاف لكنه لا يطرد فى نحو جئتك فاذا زيد بالنصب فانه هذا الكلام
مستقيم ان توهمس الاولى من الاعراب مطردان وهذا استقيم فى المثال المذكور
واما اذا صدرتها فلان لا يجوز فى قولهم جئتك فاذا ان زيدا بالنصب بكسر ان
كون الخبر عاملا لان ان لا تعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقدير مقدما كما لا يخفى
الله قد يعترض على عدم الاطراد الذى ذكره لجواز كون ما للنصب بدلا عن المكان بدل
الكل من الكل وبحتاج ان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير
الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان تكون ما للنصب حالا اوضح بعد صير
واعلم ان ما ذكره المرد مذهب السيرافى ومن تبعه الصبان وقال الرضى ان اذا المختصة
ظرف زمان فعلى هذا لا يجوز ان تكون اذا فى قولهم فاذا زيد صرا عما بعدها فيتعين مضاف
اى فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون مرا عن الحدث وان السير اذ مصوا
مهلا روى مهلا مكان مهلا اى ان صهم مهلا واسار المس بعى وروى ان فى كتاب
سيبويه ان فى السير اذا مصوا مهلا على ان ما مصدرية اى مصمم وحوله اذ مصوا
يجوز ان يكون حال من الضمير فى الظرف اى حال مصمم وصل منصوب بفعل محذوف
بعد بره اعنى وقف مصمم ويجوز ان يكون بفعل اى ان صهم مثلا لا يهم مصوا مصالا
رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم لمهلا بعنى ان فى السامر بعد اى زمان
مصمم وطولا ولك ان تجعله صرا بعد صر وجهان اجزان ذكرهما السيرافى
فى بعد وصل المهمل الكثرة لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهمل بقرينة المقام
لم يحسن اولم يجز عدم الحسن على بعد بزوجود القرينة وعدم الجواز على بعد بر
ابتعاهما وصل كلمة ابو للنحو فى النصر لان ما لم يحسن فى عرف النحاة لم يجز عندهم
لا سيما الخاصة اى الخاصة من خواص الطائفة وصفة اذا اضيفت الى نفسها نحو خاصة

في الاثبات او النفي والعدد نظرا الى معناه فيهم من قوله امرئ صبر جميل ان امر ليس بصبر
جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه صبر الصبر الجميل
فيما سبق بانه الذي لا شكوى منه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل احمل ان الصبر الذي
لا شكوى منه الى الخلق احمل ولا شك ان المفهوم منه انه احمل مما الذي منه بث الشكوى
وموعس الجزع فالقول بانه لا فهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل احمل من الجزع وبث
الشكوى محل تامل بل الظاهر ان يجعل جميل في صبر جميل صفة ماوضة لا مخصصة واما ما ثانيا فلان
المفهوم في قوله احمل من الجزع وجود الحمال في الجزع ولا كون الجزع معنى التحمل لكان الاقران
بمن اللهم الا ان يجعل عمله على ما مر من ملاح الصدر لنا اوفى الوجود الله بلغه فان
قلت المساعد فيما اجمع منه النفي والعدد رجوع النفي الى العدم مع سوب الاصل فلكون
المبنى هو القول بمساعدة الالهة الا القول بالالهة مطلقا صار في التوحيد قلت ما بعد
الالهة اعني قوله تعالى احد الكم اما الله واحد فرسه واما على ان المراد بنفي المعدد والعدد
معا كقولك ارد عندك ام عمر وجاز فصل ان ام عمرو في هذا المثال معطوف على زيد عطف
معود على معود للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو ام عمران يحمل على تركب المسند
بناء على العرض المذكور واجاب الشريف بان الطرف في المثال المذكور مستعمل بصيغة
فلا يصح صراع عمرو كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكر المعرض من المثال
فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يعصي ربط زيد بقعط ومن حور ذلك معذورا ان يقدر
الكلام هكذا زيد حصل وحاصلان في الدار وعمر فيلزمه ان كون زيد قاما وعمرو قاعدا وهو باس
بين و لما كان صوره الطرف غير متعين لكونه صراعا لواحد والمتعدد اسنده الحال على المعرض
هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان عمرو اذا جعل معطوفا
على زيد في قولك ارد عند كرام عمرو وجعل الطرف هو الحرم لتحمل الطرف المذكور زيد
بخصوصه بل تحمل ضمير العود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في
قولك ارد او عمرو قائم وقاعد على زيد قام وعمر وليس يصح لانه العطف بالواو
والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الامرين ام الاستفهام وقد اشار في الحواشي
الى دفع هذا البحث حيث قال ولو جعل زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون صراعهما ساويا
احدهما وكذا اقدم في الدار واما مع بوسط فكلا الامرين ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني
اذا

بعد سر لو يملكون تحمل فيه جمع بين المعسر والمعسر وهو غير جائز فالجواب
ان يقول بعد سره ولو يملكون احسن مما مبني على ما قالوا بعد سر صاحب المفتاح حيث
جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا لما قبل على بعد سر لو يملكون يملكون القاعدة التاكيد
ثم حذف الاول اختصارا وردبان قوله اذ المقصود منه الاتيان بهذا الطارئ بعسر
المقدر ما في هذا الجواب اللهم ان يكون اول كلامه مبنيا على بعد سر السكاكي وما كان
غير مرضي عنده عدل في اخر الكلام الى ما هو مما رعنده من كون الثاني معسرا صاحل
منه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المخصوصون بالسبح المسالح فيه بحث
وسوان سرور قوله مع انهم يملكون في صوره المبتدا والخبر على عكس اما عرف
اما بعد اختصاص الملك بالمبي طبس واما اختصاصهم بالسبح المسالح المستفاد
من قوله لو لا مسكتم خشية الاملاق فلا بعده السرور المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف
ورجح حذف المسند اليه في نحو بحث وسوان الوجوه المذكورة لترجح حذف
المسند اليه على حذف المسند اكثريا اما ساني ما نبط الى المسند المخصوص اعني احمل اذ
لو جعل المسند المحذوف حاصل لم يناسب الا الوجه الاول وقد يرجح حذف المسند
بان المسند اليه احوى ركنين في الكلام واعظمهما والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى
سائر الاجزاء وكذلك المسند اليه فحذف ما هو كالمرادلي وارجح ولعارض بان
المسند فحط العائدة فلا يناسبه الحذف والوجه ما سواه اذا اصاب
الانسان مكروه مثل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابه
مكروه ما ادري في هذا امري صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما فرسه
على وجه يكون المبتدا معرفه اولى مثل هذا معارض بان الاصل في الخبر النكرة المخصص محمل
الكلام على وجه يكون الخبر نكرة مخصصة بان يكون المعدد مصبر جميل احمل اولى اللهم الا
ان يمنع كون اصل الخبر النكرة المخصص وليس المعنى على هذا بل على انه احمل من
الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه اذا حرم من الكلام كون الصبر الجميل
احمل من الصبر العري الجميل فهم كونه احمل من عدم النظر وهو الجزع وبث الشكوى
بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان من المسلاة واما ثانيا فلان مثل هذا
المحذور لازم في تعسر المسند اذ لان المقصود من الكلام العدد الزائد سواء كان

في الاساس

اللبب مال الخبر في كون زيد في الدار وعمرو بها معا قال فان قلت لوضح ما ذكرته يصح زيد قام
وعمر سعد بن زيد وعمرو قاما ان قلت ان سلم صح جامع الغلط وهو مسلم فما نحن بصدده ولكن
يسند للحوار قوله وليست مؤ الحال ظلامه الى داك في الكرمان وحاصله انهى
جملتان مسمر كان ليس قوله مسمر كان حدا الاخبار ما دلوم يوجد الاسراك اصلا كما في قولك
زيد ام عمر في علم انك منقطعه عند جميع مشايخ النحاه لا يعرف الخاص والعام
بمسى كما صرح به الفاضل المحشي واما يوصل الاسراك لان المثال السابق كذلك بم ظاهر
كلام الشارح سرا الى ان قولك ام عندك عمرو انما كانت منقطعه لوجود الاسراك بين
الجملتين في احد الحرسين وقدره المتكلم على العلم بوجود احدهما وعدم الاخر والحق ان الانقطاع
لوجود الاختلاف بين الجملتين بعدم الخبر ما في احدهما وما قدره في الاخرى مع امكان
الانعاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع ولوجه كلام الشارح
ان الدليل الذي ذكر يرجح الانقطاع من حيث هو وعند التمام الاختلاف صار
الانقطاع مجردا بانه فما تامل قام منقطعه لا متصله المتصله للسوال عن تعين ما علم سوته
على الابهام وملزمها الاستفهام وان يكون احد المتساويين في علم المتكلم منهما والاخر
بل البتره والمنقطعه قد تكون تمعنى بل والبتره اى للاضراب عن كلام سابق اسفهاما
كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد تكون للاضراب الخاص سواء دخلت
على حرف الاستفهام كهوام هل يستوى الظلمات والنور ام لما قال الكفار يقولون به بل لك
قتله احق ام انت رجل طالم يريدون بل انت وعيد المخاص لا يسمى ام حرف منقطعه
ولا متصله بم ان كون ام منقطعه في صوره الاختلاف بين الجملتين مالا سمية والفعلية
خفيه او عدم الخبر لا اختلاف فيه او ليست بي والبتره داخلتين على المتساويين
وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى ءانتم اشد خلقا ام السماء مبتدا مؤخر
لا يخرج فيما ذكر بالان المعادله ليست الا باعتبار قامه السبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له انت صرفا لواعدده بقدرة حوله ام انا صرفوا بقوته حوله
خلا الاختلاف في الجمله حتى لو اول قوله ام ايهم بقدرة كانت منقطعه كما صرح به سيبويه في
الكتاب هذا واما في الصور الاولى ان تكون منقطعه فما ذكره قوله لانك تعلم انها
صدر لان هذا الكلام عند تعذر ثبوت ما قرض لها صل فلا حاجه الى هذا التوجيه لان



العربه هي ذات السوال وهي محمله مذكوره في الايه وان كان وصف السوال مفروض
والمصادر هو حول المصدر سوال وان كان ان مناك سوالا صدر عنه السوال وتحقق به
الا ان ترك المصير الى المصادر والسطر الى ما تعتضه المعنى احسن وذلك بان تحمل تحقق
السوال على تحقق داره سوار تحقق وصف سوالها ام لا بد اجلاصه ما ذكره الفاضل المحشي
وهم كث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المصنف فانه جعل العربه ووضع الكلام
جوابا لسوال متحقق فاعتبر الصاف الجواب بالجواب وبلزمه اعتبار الصاف السوال
بالسوالية فالمراد بتحقق السوال تحقق سوالية المصرف فالتوجيه هو ما ذكره الشارح وان
العربه فعليه لان العربه في الجمله حمله خلق السموات والارض لانه المعمل على المسند
فهو الذي دل على وجوده في الجواب وحولهم السوال حمله نسبه اليها هو باعتبار جزئه
الذي هو خلق السموات والارض وقد لعال حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند
الفاعل فاحمل عليه اولى بظهور ان السوال يعلل للمعنى المتعارف بكلمه الحصر
في انما مثل اى لا مثل على ان تعذر العمل معدما اولى لظهور ان السوال الخ
وهم به فصل الى قوله لبطلان السوال قال الفاضل المحشي المطابقه حاصله معنى على تعذر
الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السوال وهو خلق وان كان
اسمه صوره فهو فعليه معنى اذ الاصل في قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكن الاستفهام
بالفعل اولى واما وضع كلمه الدال على تلك الدوار المتصله احيانا لذا فصار وضعه
لحث مانور في باب الاشتراك من ان المسئول عنه بالبتره ما علمها فلو كان التعذر اقام
زيد الخ لكان السبك في العمل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان تعذر اريد قام
ام عمرو فالسوال اسمه لعطا ومعنى بم الله منصوص بما اطبعوا عليه من ان ماذا صنعت
اذا جعل اسمه بحاب بالاسمه الله وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاصل المذكور
في مزقام لاساقي في ماذا صنعت اذا جعلت اسمه ومنه في الحواشي بان العمل بهنا
مسند الى المخاطب فليس ماذا صنعت معنى الفاعليه بخلافه في مزقام وماذا عفاه بحاب
بقوله عفا كذا بحمل بحث لان ما ذكرنه في قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخص صوره
الفاعليه حتى يرد بحث بقدره اضربت زيدا ام ضربت عمرا وما بحمله العرف من ما ذا
صنعت على تعذر كونه جمله اسميه وما ذا عفاه حتى بحاب بالاسميه في الاولى وبالفعليه

في الثاني تحكم والا فلا بد من الوقف فتساءل  والجواب ان حمل الكلام الاولى انه جواب
عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم فصل الاعلى النمط وتواساة لمدعي جمهور النحاة بدليل
السابق المسطور فيه وسوطاهر  وان الواقع عند عدم الحذف جملة فجعله فورص انه
كما جاء جملة فجعله كذلك جاء جملة اسمية كقوله فهل من حكيم من طلبات البر والبحر فالله يحكم
اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه ما فيه من تقديم المعمول وهو قصد التخصيص وهذا الجواب
انما يتأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا دليل
يوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما لا يخفى  ومن ثم ترى ابن مالك على
وزن محمد مصدر رباعي وشدد الباء خطأ ما المذكور في شرح المفتاح للعلامة
ان الليث لحارث بن جرا راس بهسلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن بهثة والله
اعلم قال بعض المتأخرين يحتمل ان لا يكون الليث من الحذف بالكلية بان يكون يريد
منادى اي لبيك ما تريد لعبدك ويكون صارع سوا العامل ان كانت الرواية بنصب
مالبيك او الباء عن العامل ان كانت الرواية بضمها وهو بحث ادبي لا يضاح
مع صحح الباء بهثة الى ان ليث الرواية بضم تريد في بيده الى لم يكون منادى والا
فالمعروف مع منا لبيك للناصل صحح تريد على انه معمول يكون ذلك من مجاز الكونه
في رواية الرفع ما يتاتى من العامل لامنادى  وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
جاز فليت هل هذا اعتماد على الموصوف المقدر اي لشخص صارع جعلي بعد تراسراط
الاعتماد في تعلق الجار به لا محذورا الصا فليت ان كفا في علة الاعتماد على موصوف
مقدر لا يتصور الا لفقد تعدم الاعتماد وح ليصح الشارح في شرح الكشاف بان
ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلزم لغطا او تقديرا بعسا للدات التي جاءت
بها المعنى وهو مخالف لنص تحهم الله من ان تعال للاعتماد وعلى موصوف مقدر
انما يكون لعلة ان احوى المقتضي لتقديره كما في ما طالعا جبلا وما راكبا فرسا لاتهام
اختصار حرف النداء الى اختصار نفس اسم الفاعل لكن ما في اعتبار مثل هذا المقتضي
في كل موضع محل نظر  ليس تحوي من جهة المعنى لان مطلق الحصول ليس شيئا
للكاذب بل هي لوصف المعلوم بالحاصل  اي سكن لاجل اهلاك المنادى تريد فيه بحث
وسواء قد يسمى ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تحور فكيف يصح قوله لاجل





اهلاك المشاة مرة ولا هلاك الشخص الواحد الا مرة واحدة والجواب ان المراد بالمشاة
اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها  وتصدر
ايضا راي المقتضي للحذف تعذر بيان المحذوف هو العربية  فعلم ان سيبك فاكهة
هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا محذور الفاء في جواب لما لا عند ابن مالك اذ الكلام
جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جوابا لما فالوجه ان الجواب محذوف والعقد بدل
لزوم الاجمال فعلم ان سيبك فاكهة وعلى هذا قوله فعد اسند الى مضمر  هو اسم اشارة
على اسلوب الجمع بين المتضادين حال فلت ذلك الابهام موجود في صورة الحذف لان
بناء الفعل للمفعول مشعر بان الابهام به لاجل الفاعل وذكر الفاعل بعده يدفع لهذا
الغرض فلت وذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو لدفع سوال ما من الكلام السابق
فالمعلوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول
الابهام به في الجملة الثانية لا يدفع الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول
ايهام الجمع بين المتضادين حيث دل اول الكلام على عموم الاخر وآخره على قوله
صارع على خصوصه فافهم  كقوله وليس سألتهم من خلق السموات الخ فان قلت
وقع الكلام جوابا لسوال محقق فدرجه على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وما
حذف منه المسند من قوله بلى وليس سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحاد سياق
واتحاد المخاطب محال لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا ليزاد به تقدير المسند فلت
لما اختلف سمط المخاطب باختلاف العوارض والاحوال توسط هذا الوجه في بعض
المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة حرما على سنن البلغاء في نحو
ومنه قوله بل فعله كبيرهم هذا فاسئلوهم وهو ان ما ذكره من التعريض يكون بسبب ذكر
المسند لكن السوال بسبب اسناده لغطا ومعنى والجواب فعله محصه فالسر في عدوله
الطريق الى ما هو ما هو اصعب واميل  وحصول التعجب بدون الذكر
ممنوع اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان تسند المخاطب
ذلك ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المصنف في الايضاح من ان التعجب يحصل بعام القرينة
فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمفاده الاسد اصلا مثلا او اكان

معتصا للتحت من المسند اليه وكان مساك قرينه دالة على المسند حال لم يذكر فيهم
اسناده الى المسند اليه واما اذا قصد التحت منه فلا واذا ذكر مع كونه
مسبوقا به في الظاهر فلا يذم بكنه وحيث كان قصد التحت منها سا حمل عليه
وقد يدفع الايراد بان عباره المفتاح بكذا او قصد التحت من المسند اليه بذكره
ومراده ان التحت الحاصل بالذكر مع وجود الوارس اجوى من التحت الحاصل بدون
الوارس فاذا قصد هذا التحت فلا يذم بذكره وفيه تعال ما ذكره المصنف على
عدم تسليمه وارد عليه في سائر اقسامه وذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود
القرينه فيحصل الاعتراض بالقرينه والجواب غلط قال التعريض بعباده السكاكي
والاستدراد وبسط الكلام كيف يحصل شيء من الاعتراض عليه بان الجمله الواقعه من
ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير مسندة ولا تفيد بعوى الحكم عند جل في ضابط
الافراد مع كونه جمله واحسن بانه موجود معنى لكونه عباره عن المسند او لهذا الاجماع
الى الضمير كما سبق وان كان جمله صوره اذ لو كان مسندا فهو جمله قطعا
لا يرد عليه نحو زيد قائم الوجه بناء على ان المسند ههنا قائم مع انه ليس عليه
في سجي من انه ليس مقصودا من المسند السببي وان كان العباس تقتضي ذلك وقد
يحافظ على الضبط في اقصاء سببه المسند كونه جمله بالطريق الخصوص
وهو تكرير الاسناد مع وحده الفعل ليستقل صوره التخصيص اي يستقل
الاضرار والاجراح بتلك الصوره وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا يوجب
المقام ليس بسعيد في بوصه الكلام واما قوله فعدم افاده السعوى اعم من عدم
قصد السعوى فمعناه على ما نقل من السايح المحقق انه اسهل لان فيه بقي القصد
الى السعوى وفي افاده السعوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بشرط
الصدق على الافراد بل من جمله التعلق و الاحاطه حيث اضيف السعي الى الاذهان
والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو
بعض الاعم فانه اسهل من بعض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب
الصدق ومع ظهور هذا البوصه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من القلم
واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو حمل مراد

السكاكي



السكاكي لم يكن السعوى موجودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا غيره لاندفع الاعتراض
لكنه بعيد وللاخر ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من شانه
نفس التركيب فلا يحذر اصلا وظاهر انه لحكم بسوت مطلق اذ الطلق لم يرد
قال قلت اذا لم يحكم بالسوت لم يكف يكون مسندا سببا وقد فسر الاسناد بالحكم بسوت
السببي للسببي او نسبه عليه قلت المراد بالسوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من السوت
الحصي والتعلقي والمعتبر في تعريف التعلقي المحكوم بانه منه هو السوت التحصي
وهي الخاص لا يدل على هي العام فلا يحذر فلو اراد منها السوت بالتعلق
حصه لا تخصص اذ صدر بالتعلق لا طايل تحته فليتفهم واذا كان المجموع هكذا
فقد بطل اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا او المجموع المركب من الالات والا
والنسبه الحكميه في رد الوجه مطلق ليس مسندا حصه بل المسند الحصي هو الانطلاق
في نسبه نظرا الى الالات ومع نسبه نظرا الى زيد ولهذا اولوا رد الطلق الوجه بزيد
مطلق للذات واما جعل الجمله من الاسناد التي لا تمس معها وزيد
بان كلام السكاكي في بيان صالحا افراد المسند وجمله منه جايز انه اذا كان في
الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جمله فيكون الجمله في رد الوجه مطلق مسندا
الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف التعلقي مع جمله مسندا قاعده افراد المسند
الخاصل ان ما ذكره المحشي اعتبار لحاب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره
السايح بل جميع اهل العربيه حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قائم وامثاله هو
الجمله رعاية لحاب اللفظ مع ان فيه رعاية لحاب المعنى الصدق في الجمله كما هو
المناسب للفن حيث بحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن حاب
المعنى وعباره ما يقال للاستدلال على ان الجمله مسندا بنا، على الظاهر والاصطلاح ولا
في انه ليس كذلك لجواز الجمله ولو كان عرض المحشي اصلاح تعريف السكاكي
كان له ان يقول مراده مسند حتى يكون كذا صحيح الجمله ولا يذكر كونها مسندا اصلا
بناء على الظاهر المتوسع ثم استدل على ان المسند الى هذا امر عجيب او بعد الوجود
على ان المسند هو مطلق بدون الوجه والاستدلال عليه كيف يحكم بعدم المسند مع
انه لم يحكم بسوت مطلق ليرد دليل لاسه وهذا احسن لان اللازم مما ذكره

احب بان حاصل الاسند للاول ذلك الحاصل هو انهم لما اجمعوا على ان اسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة بقص ان العامل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط
وبهذا ظهر الطباق والدليل على المدعى وان تحرير مطلق انوه لا يكون واسطة بين المسند
السببي والمعلى بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله
انما لا يكون عندهم جملة لعدم استعمال على انه اصليه وهذا لا ينفي ان يجعل فاعله في حكم
العدم وانما ذلك لو لم يعتبر استعماله على انه اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف
في الجملة عبارة المصباح اوضح لدخول زيد مطلق انوه في ضابط الافرادي في عبارة
المصباح دون عبارة المفتاح وقال اذا التعدية اسندتها او حصل ردعلية
المسند بعلى سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فالمعنى العليل بعد تأثير العمل
والصعود كر وان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا، مثل زيد قام لم يصح تعديته والجواب
عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعلنا بل لما كان
للمعنى المسند الفعلي سوا السوت الحسي واستعاره ولم يكن ذلك ظاهرا في نحو لك
في الدار زيد اراد بتعديته ما يكون سوته للمسند اليه سوا خصوصا الا انه قدره بما
هو المجاز عنده وعن الثاني بان يسبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس
ههنا لان الظرف عمر معتمد فلا يجوز اعماله على الخبار كان المسند في المثالين
جملة وحصل المعنى ان قلت ما مر في عدم افاده زيد قام للمعنى حاصل في زيد في
الدار لعدم التعاون في العلم والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت
في الدار وانا في الدار قلت التعاون في التعدية حاصل اذ التعدية حاصل
وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافاده لم يصح التركيب لان
مبتدا ان جعل مبتدا لم يلزم وقوع المبتدا نكرة مع اسقاء الخبر وان جعل صار يلزم
تحقق الخبر بلا مبتدا وليس ههنا شي معتد وانما قال حتى يكون كالمرجوعة لانه يذكر
الوجه الذي هي الكلام عليه وجميع ذلك خبط لا يساعده على ان هذه الآلة
لافراد المسند لم يعتبر لاستكماله ويعتبر ضمنه اراد بالمعتبر التعتبر المعتاد
وهو ذكر مركب تعبدي دال على ما سبه الوقوع والا فقد يقع في المعقول ان قوله نحو
زيد انوه مطلق يعرف بالحائلة في التحسين وممكن ان يعتبر ما حمله عليه لما

رد عليه

رد عليه الفاضل الحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه
سببيا مع ان جعل السببية احدى ضابطتي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف
اولا كون المسند سببيا حتى يوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا يخلو
تحسه هذا التعسير احالة عن بعض الافاضل بان الوجه بان معتصبات احوال المسند
وجملة فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد بعبارة الحكم بوقوع
بالمسند جملة والا فمجرد تذكير الجملة في تعسير المسند السببي الذي قصده حالة معتبرة لا
بناء المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وجه ان قولك المعتبر لجملة المسند كون المسند
جملة عطف على ما يوهم المعنى لا الخلو عن سماحة وان تكون معلوم المسند مع الحكم
عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا ظاهر وان ارجع الى نفس المسند اخذ الى تعدية
اي دوان تكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او
فضلة قد حكم عليه ضمنا كما سوله فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمعمول
بانه وقع عليه الفعل واعلم ان بعض الافاضل اندرج في تعسير السابق للسببي
خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد ضربته وما بعده اوليس ما بعد الفعل اعني فاعله
مفعولا حاصله ليست ما صحح بهذه الامثلة ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة
وقد يحاب بالتزام الدعوى بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا، ما شاء كما في
الحكم هو على ما سبق وانت تعلم ان كون الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشاء من قصد
الدعوى او يكون المسند فعلا سندي الاسناد الى ما بعده اي اما لحسب
الظاهر او بحسب الحقيقة والحال لتناول زيد ضربت اما اذا قال زيد ضربت انوه
اما صيرا الى ذلك لان العرف من المسند ان يجعل احدهما سببيا دون الاخر فحكم ورد
بمنع التحكم للعرف بس طيب اب زيد وطيب بعسه وان كان مسعادا من جهة انه فان
قلت لعل مراد المعتبر بان المسند في زيد ضربت بعسه مراد المسند السببي مع انه في زيد
ضربت فعلي والعرف يحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين بعض زيد في الحال
احب بان الضمير لا حصار الشيء السابق حالا اسناد الى ذلك الحاضر واما النفس ليس
في ملك المسامة فتامل فالاول نحو زيد انوه مطلق اورد عليه ان المسند في مثل
زيد انوه عمر وبشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الحامد بالمبتدا، المعلق بما

احسن بانه ماول بمسمى بعمرو فمطرصحه لعلمه بزيدا ذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه
يصح زيد مسمى الاب بعمرو او مسمى اخوه بعمرو ولا يخفى انه سهو والامكان المناسب
الخ قال العاصمى المحشى وانه لا صحة فى ضابطه افراد المسند الى مسند اليه بالحرف نحو
المنطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعلا كما لخصه وليس المعنى ههنا على التركيب
بقوى الحكم فلا بد من احضاره بعد اخر ورد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعلا فقد
صرح عبد ضابطة افراد المسند بقوله فعلا فاى حاجة لاخراجه الى قيد اخر وعابه بالعمل
فى الحروف ان السبب فى قوله ليس فعلا منوط الى القيد الاخير كما لخصه فيفسد
سوق الاصل اعنى فعليته يعنى ان ايقاع الفعلية على المسند الى المذكور انما صح
على تخصيصه واما على زعم المتوهم فهو فعلى لانه يسرطح فى المسند السببى ايضا الى
سببى على وجه البيان وقد دخل المثال المذكور فى ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد
اخر تخصه ويمكن ان يعال فى قوله سواء ان يكون مصاحبا محذوف سواء الزمان
بذا على ما ذهب اليه بعض النحاة فى مثل اسكت حتوف النجم مع بعد سر الوقت واما
على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكذا الذهن مذكور فى كيت
النحو بذا وقد يعد بعطف فى قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الخبر وان
والمعنى ان المسند السببى يكون اذا كان الخ ما قدر بعطف الزمان المضاف الى
ما بعده قد دله عاملا صوره وقد المصابيح فاصبحت لم يعل اذا يكون بناء على
ان الشارح بعد اذا هو الماضى والمضارع فليس ثم بذا المعنى على بعد رجوع الضمير
الى المسند وقوله او وجب كون المسند الخ على بعد رجوعه الى قوله اذا كان
المسند سببيا واعلم ان منشا استبعاد الشريف بذا التوجيه هو ان اذا ليس
بمذكور فى الكلام وان المضارع معه فليس حدا وليذا لما قدر المحذوف عدل من هو
الى كاف فلا بد وعليه انه اختيار ما ولا يلائم حينئذ بذا التاويل فى حول السكاكى واما
الحالة التى يعنى ذكر المسند اليه فهى اذا كان السامع كما يومئ والزمان الذى فعل
زمان تكلمك كان الاسناد المحكى بقول لفرد فى لفظ فعل بضم اللام لم يرد عليه انه
ظرف زمان فليلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه او سوء زمان اخر للزمان وبذا
انما يلزم لو لم يكن فعل لازم الظرفية ثم انه يرد المهروب عنه فى قوله وجوده بعد بذا الزمان





سواء حمل ظرف على الاستعمال او الحال ويعنى ان يعلم انه لو حمل ظرف على الاستعمال
يلزم محذور اما حمل ان كون الظرف فى الاستعمال يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع
النقيضين على تقدير ايجاد الزمان وخروج الزمان الذى يحصل عنده الحال على تقدير
تعاسرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكره من التقدير وسواء اراد المحذور بالظرفية
قوله وجوده بعد بذا الزمان احسن من تقدير العاصمى المحشى حيث قال وكذلك ظرف
دال على زمان مستعمل فليلزم ان ظرف وجود المستعمل فى المستعمل وليلزم احد المحذورين
او يرد عليه ان كون الظرف فى المستعمل لا يستلزم كون المظروف فيه حتى يلزم احد المحذورين
قال السارح فى شرح المفتاح بذا اتفق فاسعى لا بطرانه الوقوف واللجة على انه يجوز
ان تكون بذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان يوجد احد الزمان
الذى يحل زمانك ماض وقد يعال التعاسر الاعتبارى مصحح للظرفية فى الجملة والحال
وسواء جزءا او اخرا الماضى واوائل المستعمل يعنى مقدار الحال معوض الى الوقوف
بحسب الافعال ولا سعى له مقدار مخصوص فانه يعال زيد ما كل ويمشى ويجئ ويكتب
العراق ويعد كل ذلك حالا ولا شك فى اختلاف مقادير منها وبذا المذكور على
مذهب المتكلمين العاملين ان الزمان موهوم يحس لا وجود له واما عند الحكماء الذين يقولون
ان الزمان موجود مستقل فالحال عندهم وسوا لان عرض حال فى الزمان لا جزءه
فالان بحسب ظاهر معا لانهم عرض موجود حال فى زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح
من تعسر الحال لا يسلم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولا مالئة الى الامور الاتية الا
ان يعال الوضوع فى احد المذكورة وبوضوع واحد منها وضوع فى الحال بخلاف الكلام
يجوز بدقائم فيه انه مخالف لما اسلفه فى بعد اذا مثله خلاف مقتضى الظاهر هناك اسلم للفاعل
والمفعول حصته فى الحال بجارى الاستعمال ويعلك اذا ملت فى بعض ما
اسلفه سناك يطلع على التوضيح مع افاده التجدد التى هو لازم الزمان
الخ المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افاده التجدد لازمة لدخول الزمان فى
مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك تجردا عن الحدث بالزمان بل حدوثه فيه وذلك
افاده التجدد وتحققه للمقام لا يفيد للاصرار كذا فى شرح المفتاح للشريف
يعنى تجدد الكل وحدوثه رد على العاصمى المحشى بان بذا انما يدل على تجدد المجموع المركب

من الحدث والزمان وانما المقصود تحديد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الفاضل
بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة المنتظرة للكون المسند فعلا لاحدثا مقارنا
للزمان وضعفه ان لم يرد بالمسند في قوله فالمسند المسند هو المسند حقيقة
اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل في الساس لم يمكن لفظ المسند في محله لان احد
الامرين جزء الفعل لا فائدة على ان جعل العرض افادة الفرد الزمان على ما هو المحال بمعدل
عن التحقيق كيف وقول الشارح اي مقترنا الوجوه وسالما تحدث منه ذلك الوسم
سالفا شيئا ولفظ رمنه الظرفية فلحظ يدل على ان المراد افادة تحديد الحدث فاعل
او كلمات عكاظ الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه السحر دلي وللانكار
ان قدر لم يقولوا والعامل في كلما على الوجهين يعتوا سالفا شيئا سقوطا المراد
بالتحديد ما سبق البعض والحوالة خارج عن مفهوم الفعل وضعا واما هو من خصوصيات
الحدث والمقام يعم قد يقصد المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سيعلم
عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد
المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان فهم في ضمن البعض
فلا عثار ان لي على كل فضله حاله وصل اما يعتوا الله لا يهم لا يسم لهم اظهار
معاجزهم الا عصره لانه الرئيس على كل شريف والعاصي على كل مجد مسعف
فلا فادة عدمها الاظهر ان يقول فلا فادة مطلق السوق حتى لا يكون الكلام حالا
عن افادة الدليل الوضعي للاسم حركا ان الاسم لا يعتد عدم التقيد وعدم افادة
التجدد دليل تمام يدل عليها حالك لا مالف الدهم اي مراسات الحاسة فاعله
حوه بين نصرا وله انا اذا اجمعت يوما درا يمنا طلعت اي طرف الحرات يسعى
وفي حوله لكن عن تكميل حسن ادوله لا مالف الخ ربما يوسم بانه لا يحصل لحسن الدرائم
فارالله يوحنه البرحضه دفع الشيء يدفعه كما يرجى النفره ولدها اشار
الى انه مبني من هذا الحكم لا يحتمل ان الاستمرار يقتضي الاندراج وذلك بان يوجد
التقيد اعم من الظاهري والتحقيقي مما ذكره الشارح حوات تسلمي ويمكن ان يقال
لا تسلم الاندراج والاستمرار فان المتبادر من التقيد فضله عن محاذاة الله في
تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في نحو الافعال الناقصة لتعبير الفاعل على



صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل الشبه او تعبير الفاعل بما اسند اليه الفعل المتقدم
او تسمية عن مصدر ذلك الفعل قال العاصمي الحشي زاد الشارح بهذا التقيد بقوله
لا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موصوف للتعبير ان التعبير تمام الموصوف له متعلق
على جميع الصفة المذكورة وبهذا اما هو في الافعال الناقصة لا الناقصة لدخول الصفة في
مفهومها وضعه نظرا اولا فلان الشارح لم يرد بهذا التقيد على التعريف المشهور بل اورده
في تعبير متقدم في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع واما ثانيا فلان
اللام في قوله لتعبير الفاعل على صفة للتعلقة لا صلة للموصوف كما زعم الحشي يدل عليه قول الشارح
على انها اعني تلك الصفة منتفية لمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما
تنتفي بالكون وموضوع التعبير والصفة المشهور والمتبادر من الشرح والحاشية ان الكلام
دلالة على الاستمرار وانصرافه على الافعال والتعبير المذكور لا يتم لا على الافعال
ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على
ذلك المتبادر الذي ادعاه لم تنطبق التعريف على الناقصة مع وجه افراد الزمان
داخل في مفهومها فلا يكون التعبير تمام الموصوف له بهذا غرض الشارح مع ذكر الوجه اياه
كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من معنى اعني الزمان على ما هو الوجه والكون
المطلق على ما هو الثاني فلا وجه وجيها للحكم بالاستمرار على الثاني كما لا يخفى وبهذا معنى
قولهم اي ما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما
اذا لم تجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الخ فلا لانه اعم فيما سبق الصاف صريحا
بمعناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وسوا الحكم او عدم ارادة ان يطلع
السامع المراد بالسامع بيها المخاطب بقوله قوله او غيره من الحاضرين اكركي
ان ذكر معنى الكركي حرارة الشرط عند الكوفيين والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان
ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصريين اذ ليس بمتبسة
في سئله الا ان مرسوم الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم الحرو بالسابق اذ لا
نزاع في الارتباط المعنوي بل ان بعض النحاة شرطوا لكونه شرطا صدارة او عدم عليه
ما هو مراد في المعنى واصاروا بعضهم عدم الاشتراط بهذا المثال مبني عليه فالجزاء
ان كان صريحا فالجملة صريحة فصل عليه ان الجزاء في قولك ان مرسك تضربني صريح انه

بحسب تقييد الفعل بالشرط الخ

الحمله اساسه وردمان حروف الاستفهام داخله فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس
كم فى نفسها للصدق والكذب اشار بقوله فى نفسها الى ان الاحتمال بحسب
ان يقطع به المتكلم بخصوصه المتكلم والجزاء فقد بناء على انه كثيرا بعد المبتدا الخبرى
ولا يجوز ان يكون الدليل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانه
مامور باكرامه لان ذلك الدليل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه
كما هو مذهب السكاكى فلا اذ لا مرور له واعلم انه لان الحرف فاحرجه الى
الانشاء محمول على حذف المضاف اى فى حكم الانشاء وهو بعض معنى
الكلام واحداث معنى فيه يطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد
ان بعض الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء ولهذا لا يعدم
ما فى حيزه علما لانها عرب معنى الجملة كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد
يقرر ان كل ما يعرب معنى الجملة وكان حرفا فحرسه الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام
فضائى يوخذ من ثوابه فيعسف منه بحمله كلام المفتاح على ما قلناه اهل العيان كخلط
لما اصطلاحى من قول الشارح وكخلط الى موضع البيان لوضع التعسف
فى اسلوبه جازم موضع للصدق والكذب اى يحتمل الصدق والكذب
عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان ماتزد اجعل كذا مع ان الموت مجزوم
الوقوع وجعله الزمخشرى مان وقت الموت لما كان غير معلوم للمخاطب حول ان
علمها او على حذف من الدليل مثل سوق الكلام المعلوم مسكوت لنكتة بعضه
او كون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل فى شك المخاطب كما تستعمل اذا
لتعضيل المحتمل الواقع فى زمنه او غيرذلك كما سيجىء بعضله واصل اذا الجزم الى
حمل المراد بالجزم معناه الجميع واما المظنونات فانها تستعمل اذا احداها باعتبار خطاى
فمسائل تطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط وان لوجود
الشك وفى اذا الوجود الجزم بوقوعه بعينه فى المثال حتى قال ام لا
لكنه وفى بهما يرجع الى المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة جعله
انما هو لوقوع الشرط لا يسعهم الا بان يحمل على حذف المضاف اى لوقوع بعض
الشرط بوسيلة المقام هذا ما راءهم الحبر الاواه اورده من كلام الله لوكسوا اولوضعا







لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد بالقطع والنظر الى حال الشئ فى نفسه وغرض
الكلام معولا على لسان من يحور عليه الشك والرد والا فمالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم
بالوقوع او اللاوقوع واما تصميم جسه ولبس اصابكم فصلا من الله المراد بالجملة فى الآية
الاولى الخصب وارخاء وما تفصل فى الآية الثانية الصح والعبة كما مر فى المعاسر
اذ لم يتعدم ذكر الجملة لا لفظا ولا تقديرا ليس شئ لان ما فصل الآية وهو بعد واحدنا
الى قد يعول بالسين فيه لما ذكر فيكون عهدا حاضرا بعد ريا كما اشار الله العاصل
المحسى فيما سياتى وقد يقال يكفى فى العهد كون المعهود ومشهورا بينهم سندا ولا لدليل كيت
لا يلتفت وسهم الى العهد كما فى قولهم ادخل السوق اذا لم يكن فى البلد الا سوق واحد
وبعد الاعتبار قارن الجملة اذ المعاهد بالنسبة بالنسبة الى الخصب والرخاء وجعله ان
هذا المعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى لا الى طبائع بالآية وهو المعبر فى العهد الذهنى
كثرة وقوع واتساع المناسب لعبارة الكشاف التى سردكرنا ان يكون كثرة وقوع
معقولا له اى قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع علة
للقاطع فكيف نصب بحذف اللام فيما حاذ ذلك سيأتى الاستكثار فان كثرة الوقوع
تستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاصل الرضى لم يشترط ذلك وبهذا ظهر فساد
ما قيل اى ما ذكره من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساده ما ذكره الهندى على
قوله جعلها ان يسلك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور مع جعل
السببية العلمية عن قطعية الحصول لا يخفى ان قلة السببية مسعاة من سكرها وان العلة الغائية
من السكر انما هى قلتها حسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان العلة بالمعنى الاول قد تخلو
دوام الوقوع ثم لا يخفى ان العلة بالمعنى المذكور توكد الوقوع اذ الظاهر ان لا يخلو احد عن سببه
ما لم يرد ان الدلالة على عدم قطعية الحصول مردودة لا له على فصل الله بلا سببه
وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الجملة المطلقة اذا الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية
بالنسبة الى قوم موسى عليهم السلام لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكى بالنسبة الى
المخاطب والمخاطب معاصر قوم موسى عليه السلام وبالجملة لام العهد انما تدل على علم المخاطب بالمعنى
وقوم موسى عليه السلام لا المخاطبين فلا يكفى علمهم بالجملة فى العهد وبهذا الاعتراض وارد على العلامة
الصفهانى وبهذا سقط ما ذكره الشارح العلامة اى ما ذكره من ان المقدر ان المراد الجملة المطلقة

او بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور واما بعظم بطلان كلامه العلامة في سلك بطلان
كلام الزمدي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلوقدمه على السبق
الثاني من الرد لساعد احد السعين على الآخر في احتمال بعد ما دون ذلك اشاره الى سوء
المشار اليه وانه ما قصد الى توجيه الى وحصوره لدى الناظر لكونه محتملا لا لاطلاق على توجيه
هذا القاصل الصه على ان لك ان تجعل هذا اشاره الى مجموع ما سبق من رد السعين الا ان
بطلانه بهذا انما سوى ما عدا السبق الاول والدليل على ان العلامة حمل العهد على مذهب
الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس الجنسية مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا اظاهر
لمس ما مل في كلا منهما اولى ما مل  هذه العظام من الحساب الجم ما عسار عن ساب الحصى
فيكون اسوار مدار الاسوء على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك السكر على المعهود
وغيره اذ لا شك انه اسوار من تركه على المعهود فقط  واما من حيث ان يسمع رد عليه
ان مراد العلامة سوان المعهود فداعي عنه كثرة الدور وغيرها سهم وحصوره لديهم
فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس عنه ذلك الاعسار فلم يدل على الوقوع
دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث سوى مع قطع النظر عن الاعسار المذكورة
لا ما فهمه الشارح اعني الجنس من حيث سولا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد  ويمكن
الجواب بان معنى كونها معهوده اورد عليه العاصل المخشي ان الجنسية او ارادتها مطلقا
الحصص والرجا لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضروره كونها مرادا
جنس الجنسية وقد حوره السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك احب ما يحور ان يرادوا بالجنسية
مجرده عن اللام الحصص بحار العنام العربية ثم تعرد دخول اللام عليها فكان اللام قد
دخلت على الحصص ابتداء بحاران الاد تعريف جنسية وان يرادوا بها جنسية بمرلة المعهود
الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد فاد ارتدها مطلق الحصص يكون تعريفها تعريف جنس
مردود بان قول الشارح معنى كونها معهوده اشاره عن وجه صحة حمل العهد على
مذهب الجمهور فوجه الاسراد بالجنسية منكره مطلقا حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري
وقد سكاف في الجواب عن الاسراد بان الاطلاق المذكور في عباره المفتاح اعم من اطلاق الجنس
واطلاق النوع فاد احمل تعريف الجنس على الجنس بحمل الجنسية المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالجنسية
حينئذ اعم مما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد تعريفه سبق الكلام فلا تكرر

فلسامل

ولهذا انكرت لتدل سكرة على تعليلها ان اراد تعليل الجنسية ما عسار
تعسيرها بمعنى ان يكون شاسعا سرا فعسه انه لا يكون توجيه قوله ولهذا انكرت في محله لان
مدره الوقوع لا يكون ما عسيرا لسكرة المعهده تعليلها في حد ذاتها وان اراد تعليلها
بحسب وجودها معه ان السكرة لا تدل عليه  فاد امس الناس مرعاها هكذا في اكثر
النسخ ونظم السريل واد امس الانسان مرعاها فالفاء ولغط الناس سهو في بعض
النسخ الانسان بدل الناس مسدوع العامي  فالمتبادر الى لغط المس صل هذا مما
لما استلمه في بحث سكرة المسند اليه من انه لا دلالة للغط المس على التعليل مرسل قوله
لمسكم فيما احدثتم عداب عظيم واجيب بان المذكور ههنا معلول عن الاصغاء وتسبب
عن اعادة الضمير كمعاد ما سبق وبان المعنى فيما سبق دلالة لغط المس على ترجيح اراده شيء
من العذاب في قوله تعالى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا تعين الابتلاء
عن العلة والاظهر هو الجواب الاول اذ لا ابتلاء عن العلة اذا كان مستلما مسلما دلالة
تعين هذا اللغط على الترجيح فتسامل  فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المنكر
اي الى الانسان المعهد من حيث هو معهد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان
الضمير راجع الى الله لا الى المطلق ما عسار ان مس الشر طبيعة مقطوع به لان فهم
العاصي لان الله يدبر كل شيء الا من الانسان من وقوعه الجزوان مسه الشر فيوس
ضعوط فعد اورد لغطه ان مع الضمير منكل راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية
الى كلا منافيه راجعا الى مطلق الانسان الصدم بظهر كثير في العدول الى اذا ثم ان
للانسان او الوحط ما لانسانية لم يكن مساس الشر اياه معطوعا عنه وانما دل العطع على الحط
او اخر كما لا يخفى  وبناء عليه يقال اي جنسه كان الجانب معجم والمعنى العد جنسه
وجنسه سواء محلها نكرا او معرفا  كقولك لمن يكذلك وكر ابو الحسن في كيسان في تعريفه
انك تقول صدقت فلانا اذا فعلت له صدقت فكذبه اذا فعلت له كذبت ولا يخفى ان لا يلزم
القايل بكون حلا ما كاذبا حتى يرد عليه انه ان التكذيب يقرع بان المنافي طب حازم بلا وقوع
الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه حد يقال لجواز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق
لانه لازم للتكذيب وحد يقال لما كان المتكلم حازما بالوقوع والمخاطب بالالا وقوع تعارض الرجحان
بان فسا قطا معنى التساوي ولا يخفى انه وصف آخر معاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل  كقولك

لمن يودى رضاه ايك ان يعبر فى هذه الصوره عن المتكلم بصيغه المتكلم لان فعله
من امداد امته كانه اوقعه فى السبك وفى هذا الاعتبار يلاحظ حال المتكلم كما هو الاصل
فى ان اى ان الملك نصرت عنكم الذكرا ثم اذا وقع ولاحظ فاعليته والجمهور
على ان النهره من الجمله المعطوفه قدمت على العاطف سهما على اصالتها فى الصدر واخر
ساخره العاطف لما هو العباس نحو جاس يدسون جاى يوكون فهل يهلك الا القوم
الفاسقون وخالفهم فى ذلك جماعه اولهم الزمخشرى فزعموا ان النهره فى الصور المذكوره
فى موضعها الاصلى والجمله معطوفه على جمله مقدره بينها وبين العاطف نحو السابح
اى ايهلكم نصرت عنكم الذكرا شاره الى هذا المدعى وسيذكر قول الجمهور ان
الامر لو كان كما قاله الزمخشرى ومتابعوه من رد قولهم فى اول الكلام قبل ان تعد
ما يكون معطوفا عليه ولم يحى ذلك فى الاستعمال بل لابد ان يكون مبنيا على كلام معدم
ثم ان الزمخشرى حرم ما نقوله الجماعه فى مواضع فعال فى قوله تعالى اجاءهم الذى ان عطف
على فاحد ناهم وفى قوله تعالى اموتون او اباءنا الاولون ضمن قدر معنى الواو وان اما
اما عطف على الضمير فى مبعوثون اكتفا بالفصل بينهما بهمزه الاستفهام فمن قدر
بالكسر واما من قدر انا نبعث على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان حذف هذا الشرط
حائز جزاؤه حذف الجمله الشرطيه وضعف حالا استعنى عن الخبر بسجودنا على معنى الشرط
وصل بما قبلها دليل الخبر او لا اعراض اشاره الى تحريركون وضع معقولا له
فان قلب الشىء بمعنى الصرف فعل الله والصنع بمعنى الاعراض فعل عباده فلا يحد
الفاعل فلا يكون حذف اللام على المشهور قلب المعنى والله اعلم باسرار الاعراض كم
مسطوق على المشهور لان المحال فى هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسراف واقع
فى نفسه ومحال بحسب النسبة الى الايات الباطنه فهو فى حاله فى نفسه وحاله بالنسبة الى
الايات فجعل فى مرتبه الشك والامكان للطرف ومنه قوله تعالى ان كان للرحمن
الاه اى ان صح وثبت برهان نفسى وجه واضح ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك
واسعكم الى طاعتك عنته والا سعاد له كما يعظم الرجل ولذا ملك لتعظيم الله
اى يحمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالايه جميع من لم يؤمن وفهم عن المرمات فالاحسن
فى التوبيخ ان يعبر اولا بالتعلق عن المرمات على عبره لان الحدث المطلق الذى موجود له



الى كان هذا الدليل لاجرى فى عمر كان لدلاله صار على الاستعال الذى لا يستعاد منه خبره كذلك
الذى مخصوص به تخاصح به الرضى لكن زعم المدعى انه لا جرى فى كان الصه لانه كما اعتبر الاستعال
فى صار اعتبر الاستمرار فى كان وهو غير مستعاد منه هنا قطعا فتامل ولا يخلص عن هذا
الاشكال اى لا يخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار التعلق الا ما ذكره فلا بد من التزام
الحصر بما اشار الله شارحا لعدم اندفاعه عن الا به وجه اخر ويكون معنى الكلام يعنى يمكن
تطبيق ما ذكره المصنف ههنا على الوجه المذكور بتكلف وتخصيص ما ذكره تعلق مشكوك
الارسال على معطوفه لكن فيه بحث لانه كان فيهم منكر عادا والظاهر ارسال الخطاب
اليهم اصلا فلا معنى للاضراب على تعلق مشكوك الارسال على معطوف على الصواب
تعلق المشكوك على المستعاس ثم تعلق الكل على المنكرين وكانت
العباس ان اريد بالعباس جميع اهل الصوب من المذكور والاناث كما هو الظاهر
فعدم تعلق احد الحسين على الاخر وتعلقه التعلق الذى ذكرناه الحاصل المحسى للخص
بهم عليهما السلام بل يعم جميع العباس وان اريد المذكور خصوصا لا مرط وفى الايه وجه
اخر عدم التعلق وهو ان تعدد موصوف عام للذكور والاناث وقد كرر اللفظ كالجمع
والجمع بل لابتدار العام فلا يعين التعلق ح اولا دليل على ارادة اخاها
لان العوض مدحها ما يها صدوف يعنى ان العرض مدحها ما يحسب لا ما يتسب
كالعرس صل المراد عرس الخطاب وعمر عند العرس فلا تعلق ورده انه فعل بعثمان
رضى الله عنه سالك سره العرس يعم قال صاده اعم العمران من سهام الخلفا امات
الاولاد وهذا المراد منه عمر وعمر والعمرس للشمس والعمر وعليه قول المسيى واسعلت
ثم السمار بوجهها قارى العرس فى وصف معا اراد الشمس وسوو جهها ومن السمار
يعنى ان وجهها لصفاته وسنده صفاته المطلقه صوره العرصه لما استعلته كما يطلع
الصوره فى المراه فراى العاسى بدوه وجهها الشمس والعمر فى اوان واحد وقال
الشريرى كوراته اراد عمرا وعمر الاله لا يجمع عمران فى لغه كما لا يجمع شمس والعمر اسهى
وما ذكرناه اوضح والصه العمران فى العرف للشمس والعمر فاما تعلق على المونث
اى وان كان اعل ووجه كون العمر اعل من الشمس تحرك وسطه ولا يخفى عليك
ان العويق وتمرس وفى بعض النسخ انوار وعمران فالاول محمول على الحكايه مجهوله ومنه

الوان والثاني على الارد واح ٠ ولو سلم فليكن مجازا والصحيح جاز ان يجعل احدهما
مسمى باسم الاخر اذ عام بوضع الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم منهما ولهما معنى باعتباره
فيكون معنى الالوان المسميات بالالوان كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التاويل في العلم
بانه قليل بخلاف البنية فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخصوصية مطلوبة
فيها يكفي في بنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس وجمع
مات التعليب مرمات المجاز قال في شرحه للمفتاح واما سان مجاز التعليب والعلاقة
فيه وانه مرادي نوعه لم اجد احدا حام حوله وبهما اشكال وهو ان التعليب مطلق مرمات
المجاز كما صرح به والذي ان فيه جمعا بين الخصوصية والمجاز لان العامل الكل معنى مجازي اذ اللفظ
لم يوضع له اما نقول فسلمنا ان الاوضع الجمع اصلا فحرمان هذه العلة في كل جمع والجواب
ما اشار اليه الفاضل الحسني في حاشيته الكشاف وهو ان الجمع المجموع اما يلزم اذا
كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وبهما ارادة معنى واحد تركيبي من المعنى الجمعي
والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم حرمان ذلك
في جمع المعاني الجمعية والمانع من الجواز ان لا يكون مشاركا ارساط لجعلهما معنى واحدا وقد
يقصد الله ما اراده واحد في الاستعمالات الالفاظ او ليعودن في ملتنا لكن ان
تعال عاد بمعنى صار فلا يكون في الاية تعليب والاما ما قوله بعد ادخالها الله منها
لان النجاة عن الشيء لا تستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار الله الشارح في شرحه للمفتاح
واما ما ذكره صاحب الفوائد من ان عاد لو كان بمعنى صار لصح ليعودن الى ملتنا
عاد بعدي مالي لا اراني فجوابه ان عاد اذا كان بمعنى صار لم يكن في صلة العود بل يكون صلة
العاد وقد يقال لجواز ان يكون معبود الكفار ان سيدنا عيسى عليه السلام كان منهم لسكوته
عن اباطيلهم حتى بعثه فلا تعليب في ليعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص
والمزايا في مسئلة في المحكي والملفوظ من اعتباره في الحكاية وقائل
وربما عرض عليه بان جميع مات التعليب مجاز كما سبق وكون معناها وحريا مجازا
في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع الغير كما وصفه والجواب انه لا ضير ولا عبرة بذلك
انما ورد ضرب ما لفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم وحده بطريق المتكلم في حولك ضربا بطريق
المجاز بعلم لو لم يعبر عنه او لا بطريق الحقيقة بل حتى ابتداء ضربا مراده المتكلم مع غيره لم يكن



مجازا والعرف طامر وكذا القياس في اما واب فعلما حتى قيل ابناء الخطاب
واما على قراءة العبيد فقد حمل على تعليب غيره عليه السلام اذ لم يعهد في كلام البلغاء تعليب
الغائب وان كان اكثر على المخاطب ولا تعليب احدهما على المتكلم مع الكاعين
وعرفهم الطائر بالنظر الى المعام حيث سبق الاله لسان احاطة علمه بكل شيء ان
يعم لفظ عربهم بتعبير المجم اما ان يحمل ما في قوله من سواك على الاستعمال الشائع كما في قوله
تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما حمله على التعليب
اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم تعبدون اي لاوجه لتعليق قوله لعلكم تعبدون بقوله
اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف رد على الزمخشري العاصي كونه حالا
من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم الحيي ان يخطوا في سلك المتعبدين العابدين
بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا
منصوبا او مرفوعا فتكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راحما منه النعوى الزراي
متوسط الحال من فاعل اعبدوا اي وصى المعمول بوسط من العضي والحيا مع
ان فيه تعليما عن الادب بالابعد والمامعنى فلان السلاعة الغواسة تعصي والله اعلم
ان بعض من الاول عاد عابدهم ما سولذه لهم اعني السواد لما سبق علمهم وسوالتسول
وان كان معضا الى السواد على ان التسوي عبارة عن الاسبان بجميع الما مورات
والانتهاء عن جميع المنهيات وسوعن العبادة فلو لعلى لعلكم تعبدون ما عبدوا
صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وسوغير صحيح كذا ذكره الاصراي فالوجه ان يعلق
بعلكم ويكون لعل مستعارة لمراده اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم الله
فهم بالتسوي السر لا مساغ لحمل المراد عن الاراده حتى لعطكم تعلمان فصل عليه
يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممنوع العفاو الجواب ان اللازم حتى مجازين
في لفظ واحد لا اراده معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول
فالخطاب يخص بهم استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبث والنشر عاما للانعام
الصدر لزم مشاركتها للانسان في بعض البث والنشر فلا ساست الانسان على
الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في بعض البث والنشر بانت
في بعض الامر فلو صح ما ذكره لم ساست اصلا لانسان سوا رخص الخطاب عاما او

خاصا مما كان مكنز الانعام لمنعه الانسان كما يدل عليه سوق الايه حيث عطف قوله ومن
الانعام على قوله مما يعلمكم المعهد بعهد معهود اعنى لكم وقد يقرران العهد المعهود على
المعطوف عليه معتبر فى المعطوف كان الامساك فى موضعه ولا سعاوب ذلك عموم الخطاب
وخصوصه اذ ليس سوق الايه للامساك على الانسان لجعله للخطاب حتى يقال يشاركه
الانعام اياه فى محله الخطاب حس ذلك الامساك كما لا يخفى على عامل لكم منها وفى
الصحاح والدف سلاح الابل والسابها وما يسوق به منها لكن المراد منها مطلق السلاح وما
يسوق به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق منعلق بعمره على ان تكون ظرفا لغوا
له لكونه عباره عن حصول الشرط كما يحمل الصبر الراجع الى ما يصلح للعمل عاما فى الظروف
ويحمل الحالة عنه والوضعيه له سعدير المتعلق نكره او معرفه بدا وكانه لم يورد لعلمه
بالامر للزوم الفصل بين الموصوف ووصفه بلا ضروره ولا يجوز ان يتعلق
بتعلق امر فصل التعلق امام باجزين متدار ومتعلق لان معناه جعل الشئ متعلقا
بغيره فصوله فى الاستعمال لا يجوز ان يتعلق بحرف الاول اعنى الجعل لانه فى الحال لكن
لا مانع من تعلقه بحرف الثانى اعنى التعلق لانه معروض الحصول فى الاستعمال فصح
سوقه فصح لان بعض الاسمية يدل على التجدد الاالسوق وهى التى صرنا فعله
كزيد يقوم كما صرح به فى اوائل هذا الباب والتعليل قاصر عن المرام لانه معروض
الصدق فى الاستعمال فلا يكون طلبا لان فرض الصدق اى التحقق فى الاستعمال
متصور فى الانشاء ولعامل ان يقول ح يلزم وقوع الصدق فى المركب الغير التام
لان اداة الشرط اذا حصل كونه كلاما وهو ظاهر لكن الملزوم باطل لان تعال ياعمار
الاصل وما كان عليه كذا قال الحصارى ان جعلت كلتا هما او احدهما اسمه
طامه تقضى جواز كون الشرط جمله اسميه وقد يقرر فى النحو امتناعه وصرح به فى شرح
للمفتاح فيمكن ان يكون ممنوعا على ما ذكره الاحسن وهو الذى ماك فى شرحه للتسهيل
من جواز وقوع الاسميه شرطا اذا لم يجز ان ويمكن ان يكون المراد ما حققنا
سواء الجواز بخصوصه فاعتبر ماكرا ى اماك امس هو لصعه الامر على حواله السابح
من جواز كون الجواز طلبا للتاويل واما على ما اختاره العاصل المحشى فهو لصعه المصانع
المتكلم واما ما ذكره فى شرح المفتاح من انه على صعه الامر فتكون طلب الاعداد

ماكرام



ماكرام المتكلم متعلق بحصول اعداد المخاطب ماكرانه فلا حاصه فى الانشائيه الواقعه جزاء الى ان
ماويل الجزاء مبنى على ما ذهب اليه السكاكى من كون الجزاء كلاما مستعملا وكون الشرط صدا له وقوله
فتكون طلب الاعداد اى الامساك ما هو المفهوم من الجمله الشرطيه نظرا الى الظاهر والا فلا يخفى
جمعه على اصل السكاكى فلا مخالفه بين كلامى الشريف كما ظن وما ويل الجزاء الطلبى
الخ وجه ذكر هذا الكلام فى هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعده قوله وبحث ان
يقال الخ انه لما ذكر ههنا جواز مخالفه الظاهر لتكلمه اشار الى رد من جعل وقوع الطلبى جزاء
من هذا القبيل وجه بحث لان ما ذكر ههنا مخالف لما ذكره فى شرح الكشاف فى تفسير
قوله تعالى ادوم مرتبه كلمات من ان وقوع الجمله الاسميه منه جزاء الشرط
محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام كما فى قوله ابى العلاء الموى عما وطى
الخ السلب من قصيده مطلعها معانى اللوى من حيث هلك السوم اطلال وفى اليوم معنى من
حيث مخيال وبعد البيت المذكور فى الشرح فان استطع فى الخشر انك رابا وسمات
الى يوم العهد استفهال وهو فلسع وال على الجزاء وهو محذوف اى لم سن حالها واسعافه
من يعم الشئ بالصم او بنعم كعلم اى فصار ليسا والسال العلت اى على اظهار الرغبه وقوله
قوله اظهار الرغبه فى قوله تعالى محاربه لارمه اعنى اظهار الرضى وحصل اظهار كون الشئ
مرغوبا فيه فى نفس الامر لا اظهار الرغبه العاريه بالمتكلم الاولى ان يسلم ان المعلق
الخ عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المسافر فى اللغه مثل قولك
ان ضربت ضربت سواء يطابق حالتى الوجود والعدم اولان الانه يربت الخ "
وحاصله ان فى التعليق بها على تحقق الاراده فى هذه الحاله فعلى هذا الوجه لا يكون
الانه من اسرار حصر الحاصل فى معرض الحاصل لكن المطلوب انه وقع الاستفهال من الانه
الكريمه فان قلت قد يقرر فى الاصول ان العبره بعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد
اعتبر فى هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما استعد من اللفظ فرطا ما
على حاله ولم يخصص بخصوص السبب وهو المراد مما يقرر فى الاصول نعم لم يثبت مفهوم
المخالفه لظهور فائده اخرى للشرط فاضل عاد الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم
حيث سوق الايه يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عليه السلام والى الدين من حيله هو
هذا الجنس لئن اشركت فالكلام ان يكون الخطاب له والدين من حيله والجواب ان افراد

الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب عليه السلام ولك ان تقول ان الموحى اليه الذى
مر فى صدر هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان المعنى ليس اشراكك لتحبطن عملك وليس
اشراكتم لتحبطن عملكم والله اعلم ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك
رد ما زعم الخلخالى من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك فى الماضى وغيره ودار بحمله
بصيغة المضارع اعنى ليس شركك ووحيه الردان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحق التعريض
فلا وجه للتعميم ولا طايل تحته وان ذكر المضارع لاجل التعريض لان استعارة التعريض
فى صورة الماضى ليست ان الفعل الواقع فى الشرط كما ذكر بلفظ الماضى الدال على وقوع
مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له ووجه وما سبق ان المكنى
هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل فى السر كما ذكر فى شرح المفتاح
فان قلت ان ان يدخل على المسكوك كما سبق واشراك الانبياء محروم اللا وقوع فهذا
يصلح ما عنا لطلب النكتة قلت الحرم بوقوع بعض الشرط ههنا وان كان ما عنا لطلب
النكتة فى الاستقبال ان تمكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة
الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك فما لحقه من ان التعريض لمن صدر منهم
الاشراك صاير من الخفاء والضعف اى عند المصنف اما الخفاء فظاهر واما الضعف
فانما لو يهم من ذلك التعريض لحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند السكاكى
واما ما ذكره المودى من ان اللام الموطية توجب كون الشرط ماضيا فالمعروف فى النحو
ان الجواب لما كان للتعليق بمعنى الدال على الاستمرار به قصد ان لا يكون حرف الشرط فعلا
لغطا فلا مدخل فى التعريض لكون الشرط ماضيا وبهذا اندفع ما ذكره من انه لا يناسب
المعنى المقصد بحار بعد دنا على انه قد يعامل المعدوم معاملة الكائن بالقرائن والقرائن المعنى
فى الشرط هو التعريض على وجه يعلم بهذا اشارة الى انه قد يعرض لبعض على وجه
لان الوجه الاول من شرك التصريح بالوجه المحسن هو نسبة الحكم الى نفسه لان شركه
التصريح بنسبة النهى اليه وبسمى ايضا الاسناد الى حاله اسند اليه الى كذا اى قرنه
به على مذهب اى لمن اراد ان يريد واعلم ان حكم اشارة الى ان لو ههنا حرف مصدرى
يجعل ما بعدها فى تاويل المصدر بمعنى ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود ويود
اكثر النحاة لا يسمونها حتى علمت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان فى قوله





بعد لو ان منها وبعد اما بعد اذا قلت الفعل بعده مقدر بعد ره بعد لو ثبت ان منها وبعد
وما سواها وهو المذكور فى المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ثبت الله فى شرح المفتاح
من ان الحاد كلام السكاكى حيث قال هناك بعد تعريف كلام المفتاح وبذا حصل ما قال فى
الكشاف ويمكن ان يعامل الحكم بالاتحاد والاختلاف بين كلامى السكاكى والمعربين فانه
لو فصل مودى ما فى الكشاف ان النكتة هى الدلالة على وداد هم كبر المومنين سابقا على
ما سواه من اظهار العداوة بسط الايدى وغيرها بسعار ما هنا ومودى ما فى المفتاح ان لزوم
مودات كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى معرفة بلفظ الماضى الدال على التحقق والثبوت
كان الكلامان متعارضين ولو حمل المراد بالعلة فى تعريف الكشاف العلة المرسلة يعنى
ان لزوم الوداد المذكورة لحبت لا يلزم لزوم الاولين مرسلة ويكون فعلها كما يتحدس
بادى الراى الاظهر هو التعاند لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما فان فعل الماضى يدل
على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اضمار الماضى على
تحقق اللزوم ووصوله فلما الماضى اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع
الشرط وهو معنى تحقق لزومه له فانه يكون اسنادا بما لدى المصادفة الى امر اعرض عليه
بانه لا يكون اسنادا شيئ منهما قطعا والا لزم الكذب فى صدر الكلام فى الخبر
مطلقا بل فى صدر الشرط فقط لازمان واضحا اللزوم والجواب ان الكلام فى رجحان
الاحتمالين على الاخر بالنظر الى معنى العبارة فلا يحدد اذا ملكت فاسجح
بالجيم بالمحاورة المسهلة حسن العفو واما اسقاط وداده كعبيهم جواب عما يقال ان فى هذا
اللزوم سببه الضمنى اذ اسقاط الوداده المذكورة باستلام المشركين فلا وجه
للعدول الى الماضى لتكون مجموع الجملة الثالثة لازما واحدا لم يصح فى المفتاح
لانه لا يكون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول الا واسطة او لو كان لزومه له بواسطة
الاولين وكان فى لزومها شبهة لم تكن الثالثة واضحة اللزوم بالنسبة اليهما واما
قوله لتكون مجموع الجملة الثلاث حالا بالنظر الى الحرس الاخرس اذا كان لازما من الاول
كما ما يعنى له فرجع حاصل مجموع تلك الجملة الى لازم واحد ولا تكون كل واحد منها
مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبنى على اسناد اللزوم المستفاد بالنسبة
الى اللزوم الاول اعنى الشرط حتى تصور كون بعض اوضح بالنسبة الى بعض

وعامه مايوهمه كلام المصباح ان معنى مراده ان الظرف يلزمه العداده بلا واسطه لزوما
صنعيا ويلزمه البسط بواسطه العداوه لزوما صنعيا الصد بمعنى امر قطعي عند لحوق
الظرف والعداوه ويلزمه الوداده بواسطه البسط لكن لزوما قهريا بمعنى امر قطعي
عند لحوق الظرف والعداوه والبسط فتامل وان كان من الضرب الاول لم يكن
وداده الكفر الخ اشاره الى حاصل المتن الى ان هذا الامر على تقدير كونه من الضرب الثاني
الصد لان يقصد وداده الكفر بالشرط المقدر حال عن العائد لانها حاصله بسطوا الهم اذ
لم يبسطوا ويمكن ان يكون بان يريد الوداده للمصادفه بعد بسط الايدي والالسن الظاهر
لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربه والقتال عاده فهو وضوح ارشادهم الى
دفعهم لريع القتال والمحاربه وهذا القدر يكفي للمقصد المذكور في الخطابات
لا يقال لانه يرد الخ حاصله انه لا اصباح الى حمل الام على خلاف الظاهر بل المراد بين
العداوه والوداده قد صادفا الماضي مع القطع باسقاط الشرط وقد صادفت
على المقدر به اي حصولا قد صادفا والحاليه من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج
في مفهوم القطع الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج
في مفهوم الصد لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود
تقييد الموقوف عليه بالماضي فمعنى من كون الموقوف مقيدا الصادفين العكس وقوله
مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الثاني الجملة الشرطيه المعلق بها
التعليق كما في الاول وهذا الى ما للظاهر فيلزم اسقاط الجزاء منه بحث وسواله اسقاط
في اول الاجوبه عن الاعتراض المورد على قوله به ولا يكفي جوابكم على التقدير ان
اردتم بقصدنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي اسقاط المعلق عند اسقاطه وبسط
منه بعض البسط بما يدل له فما معنى توقع اسقاط الجزاء على اسقاط الشرط بهذا اللهم
الا ان يجعل احد كلاميه على انه بعد الكلام العموم مع وضوح فساد كل منهما
او الصواب تعليق المتبوع بالمتبوع او تعليق الامساك بالامساك على ما ذكره ولا
يخفى جعل ما مصدريه في الموضعين ليكون تعليق الامساك بالامساك على ما ذكره ولا
يخفى جعل ما مصدريه في الموضعين ليكون تعليق الامساك بالامساك لان ما المصدريه
حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وسيما





بالاسم وقد رجع اليها فتامل من وجه وجيه بقوله مر بحي بحاطتك لان الحكم في المراد بالحكم
ما يدل على البسط وهما التعليق المذكور في عباره المصباح والوصف هو المتبوع الدال
عليه بما امسع وهذا معنى تعليق امساكه لا ما اراده فلما اكرم العالم فجعله رجوع
الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر وانه يبسط عليه فكذا المعلق بالجمله
فتامل فيه تعليق الامساك وان كان بحسب الظاهر وذات المتبوع يبسط امساكه
فقيده بي التعليق الامساك بالامساك القطعي فلم يتوجه كون طرفي الشرطيه ولا ان المعبر
في طرفيها الامساك بل اراد ان قوله الا عاده التعليق اي الربط حراس الامساك عن وهذا
صادق على تقدير تقوم القطع بامساك الجزاء لامساك الشرط التعليقي الشرطي الذي هو مفهوم
قوله فاندفع اعتراض الفاضل الخشني وهذا وان كان بعيدا واد المساد بيان مفهوم قوله لا
ان بعض الشراسون مر بعض والمال واحد فان قلت كلام السكاكي على قوله السابق
بعضي صحيح قولنا ان وجد الجدار وجد السقف مشروط بامساك وجود الجدار ولا يصح على تقدير
تعليق السقوط بالسقوط مع القطع بالاسقاط فكيف يصح وجده المال على التعليق في عباره
السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما فلا صحيح عنده للمثال المذكور قطعا فتامل
والبسط قد يكون اعم من البسط بهذا وضع العباره في اكثر البسط وهذا وان امكن ان يصح
بان المراد بالعموم كثرته الاغلبيه لكن المذكور في نسخ شرح الرضي تعليل اس الحاجب والبسط
قد يكون اعم من البسط وهو الظاهر فتامل اما الاول فلان الشرط عند هم اعم من ان يكون
سببا كما في الجواب انه لا حاجه لتصحيح ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرطي
في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والبسط الاعم لا مر بسبب على اسقاط
اسقاط المسبب فلا يكون دعوى الكليه على ما هو المشهور بين الجمهور صادقه مراده ان الاول
بسبب في بعض الصور والمنافيه في ظاهر العباره ليس بمراد المحققين
واسقاط اللازم يوجب اسقاط الملزوم بعكس احاب عنه السيد عبد الله من ما قاله النجاه
في الشرط انما هو بحسب اللغه لا بحسب حكم العقل فيه صح ان يلزم عليهم الاعتراض بان اسقاط
الملزوم لا يستلزم اسقاط اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو
فهو دال بحسب وضع اللغه على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء الخ
لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز العطف في السوء عند عدم الخوف من وقوعه

ليس عليكم جناح ان تصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لوحسى اكرمتك فعدلت لوعلى
ان المجئ مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فمنهم من ان الاكرام اعم مجيئ وبعض الجواب لوكان
مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن حيوانا لم يكن انسانا
اسعار الحيوانية في الواقع لاسعار الانسانية مخصوصا وما يحمله بد الاسم في صورة كون
الشرط معلولا والجزاء علة كقولنا اضاء العالم اطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة
خاصة نحو ان وجد المعلول ما جرى كقولنا اضاء الدار لطلعت الشمس فان عام العلة
المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه وان يمثل بهذه
الامثلة وارده على قاعدة ارباب المعقول ولو دامت الدولات كما توهمتم
الست من قصيدة مطلعها فعلان ابني الجموع لحام وان تملك الضعف الاني زمام
اوعد ما الرمح يا مرا لوغى بالروم باس وانا بهم اليت والسمر الرقاق سوام
قوله كفرهم حرمان وقوله رعاما عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل ومعنى البيت
يحمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والاولاد
ان معناه لو دامت دولات الدين رعوف عن طاعة الممدوح لكانوا مسخرين في ملكه
رعيته لكني لم اعدد دوا انها عصوه فاسا صلهم للدلالة على ان العلم باسعار
الثاني علة العلم باسعار الاول سوق الكلام بعضهم ان يقول او على ان العلم بوجود
الاول علة للعلم بوجود الثاني لان استعمال بعض الثاني كاشف بعض المعدوم
كذلك استعمال بعض المعدوم كاشف عن الثاني وانما لم يعرض لهذا الان العرض بعض العلم
والمعلول في صورة الاسعار فاته المسارع فيه على ما سبق لكن قد يستعمل على قلة
لا وجه لحمل الام على مقتضى اوضاعهم حيث هي كذلك بل من حيث ان استعمال
مجاري بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن قد يعارض تخصيص المعنى بارباب المعقول
لكون اصطلاحهم حضورا عليه لا بمعنى كونه معنى لو عند من عداهم فح لا يتأتى ورود
الامر على وضع اهل اللغة حتى يرد عليكم قوله ما عاتب ولا صحا صدر بلى وتحرره وانما
من العهم السهم الطائر ان كم خبر به ويحمل الاستفهام منه وقولا معمول عاتب الاعمادا
على حرف الجر عند الاقدام المرادي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق
تفصيل معنى هذا المقام في اوايل حوال المسند فليتذكر وفي نحو قوله عليه السلام





ودع في عباره اس الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهره عام الشيء ضليم
قال العاصمي شمس الدين السنكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا على الشيء صلعم ولا عن عمر مع سيده التلخيص وقال الدماميني سالت
عن ذلك بعض حفاظ العصر فاصر في انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحاشية
لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب قال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ان سائلا سئل هذا الحب الله عز وجل لو كان ما نحاوا الله ما عصاه ما بعدت
كلمات الله يعني كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية كما
كذا ذكره الزمخشري وجوده عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد
يستعمل لو لتوسير الجواب على كل حال من غير تعرض للدلالة به نحو لو رد والعادوا
لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف بتتبعه لعله اجرى مسيره على التعبيرين والمعتبر
في هذا الحس سوق التالي واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس
بمقصود ويستعمل لهذا المعنى لولا النصر نحو لولا اكرامك فان فلت ظاهر ان
لولا في قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي للامرتهم بالسواك عند كل صلاة ليس
هذا المعنى ولا المعنى المذكور ممكن فما وجه لولا على ليلك عن اعتبار ربط امتناع
التالي بوجود الاول والا لانعكس معنا ذا امتنع المشيء والموجود الام فما
معنا ذا جاز التعذير لولا مخالفته ان اشق على امتي لامرتهم اجابك عنه بان ربط امتناع
التالي بوجود الاول ومن مشكلات لولا الصداقي قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته
لبيت طائفة منهم ان تضلوك وذلك لان العادة ان يكون حواسا ممتنعا يعني
ان يبيت الهم لوجود الفضل وقد يتموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك
ورحمته لاضلوك اذ يتموا وانت غير مطلع على خبث الحال فاحم وليس كل ما له
دخل في لزوم شيء الخ يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء
لكن لا يلزم ان يكون ظاهرا للعقل وعند الجزاء قال الحكيم يلزم به للشرط
شيء فيض ان يقع الشيء فيض او لو قدر انتفاء عدم النقصان لوقوعه لكان النقصان
ثابتا على كل تقدير وحرمه المدح يدل على ان عرباب شيء فيض المعنى الذي يهم
من الوسيلة المعنى الذي يهم من ظاهر جواب لو فاستحالة السببية بموضوعه ان اسبقا لها على

لعدر وقوع المعدر واما قوله والمحال جاز ان يسلم المحال فالنظر الى استحالته فى نفسه فلا
يدافع شيئا وبذا اعلم امكن ان يدعى ان لغط بذا اشاره الى السوال السابق لا
الى الجواب فهذا تعليط السوال وتعويه الجواب ولا يرد لسبع العاصل المحشى وبذا
الوصه وان كان فيه نوع تعد بالنظر الى سياق الكلام لكنى الزام اسون من الزام يساويه
كلاما آخر على طريقه لولم يحى الله لم نعصه العرض عليه ماى المراد من الاسماء ان كان مطلقه
فعمه يسمر كل الكافر والمومن فيلزم ان يكون فى الكافر حمر وان كان اخاصه لا يصور القول
على فرضه فلا يكون مرسل لولم يحى الله لم نعصه احب ماى المراد اسماء جمعه يصور
ان يوحد القول فى الجماعه المذكوره اعنى بنى عبد الدار سمى عبادا ومكارم
واحول يجوز ان يكون القول ردماى اسعار القول لا اسعار نسبه لا مدخل له فى وهم بل المعتمد
له كون اسماعهم سببا لقولهم كما ان المعتمد له فى قولك لا صرفى فلان لو كان به وجوه
يعمل المسلمين كون موته سببا لعلة المسلمين لا اسعاده لا اسعادها حمل كلام الحكيم
يع ولعدس على معنى لا يكون لبعض مسلمه الذى هو المسار بكونه مطمح النظر فى
لو دخل فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المعتمد لا يليق الانكار على من سبق
الكلام للانكار عليهم لا يلزمه ولبه درة فى صناعه التكاعه بذا حاصل ما ذكره العاشق
المحشى ويمكن ان يجاب بان سبب اسعار القول عدم الاسماع له مدخل فى
الدم باعسار دلاله على ان عدم قولهم ليس من صلاحهم بلهم فى الدرجه العصرى
من العباد وعلى ما قيل لو جعلنا الرسول ملكا لكان فى صوره رجل والحكم
فى ذلك والله اعلم ان الحس الى الجنس امثل وان البشر لا يطيق رويه الملك
وذكر الامام فى سر الكبير من جمله وجوه الحكمه ان البشوه حصل من الله فحص بها من شاء
سواء كان بشرا او ملكا وقيه بحث ظاهر لان المراد لا يظهر كونه حكمه بما ذكره وقد يوجه بان
بذا الصور الذى قد ركونه عاما لما اشتمل على جنى البشر به صوره والمكنه جميعه
لانه بدل من لم يعد ان يكون دليلا على ان البشوه حصل من الله لم يحص به من شاء
من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فان كان ملكا او بشرا كهذا المصور الصه
عامه بشر الان ولا يخفى انه يعسف وقد ذكر من جمله وجوهها ان طاعه الملائكه قوته فيستحوذ
طاعه البشر ويمالا يعيد دوبهم فى الاقدام على المعاصى ووجه الصدبحث ظاهر لانه اما ان اذا



بدل جمعه الملك المعدر بدوله لجمعه البشر وهو مع كونه من اعلات الحقايق خلاف ما فهم
من كتب التعاسير فان المعنوم منها بدل صوره البشر لا جمعه بجمعته ١٤٨
على سايل فما مضى وضاوحها اشار بقوله فما مضى الى ان لو على معناها وان
المضارع الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار فما مضى وقوله وضاوحها الى ان
الاسعار ملاحظه لحسب او قات الوجود فان الاطاعه توجد فى العرف وضاوحها
فملاحظه اسعاد كذلك فتكون المضارع المعنى كالماضى فى ان الاستمرار المستفاد
لحدوى لا سول بدليل قوله فى كسر من الامر لا تعال بل المعنوم من بذا العدد ان مرادهم
اطاعه الرسول اياهم فى كسر من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم
راى فى امر كان معمولا عليه لا ما تقول المعنوم من الامر الكريم اسعاد الاطاعه فى كسر من
الامر كيلا يتعوا فى الهلاك واولس فى الامر بعض ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم
الاطاعه فى الجميع لم يكن الامر دالهم لانه السلف الحرى لاسماى الالحاح الحرى فليتامل
وبحدوه وضاوحها تعدوف فعل بعال بذا الاستمرار يلمح من الدوام الذى يعطيه الجمله
الاسميه لان البعض اذا اعتاد الشى العمو لا يحب معارضه وبذا يخالف لما فى
المصباح حيث ما ذكره صاحب المصباح عن موهم بحسب المعنى الصد فلا صرفى مخالفته وذلك
لان اسماع عنهم ليس باستمرار امساكه عليه السلام عن طاعتهم حتى لو لم يستمر على طاعتهم
فى بعض امورهم لوقعوا فى العنت واما وجوبهم منه اذا استمر النبى عليه السلام على ما
يستصوبون كما هو فى ارادتهم فمجمع الوجوه ما مساع الاستمرار وان حسر ان اسعار
الوجوه لامساع الاستمرار لا العدم فى اسعاده باستمرار الامساع الصد لجواز تعدد
الاسباب سايل على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا حدان الامان عنهاه عنا
موكدا جعله باكيد كلى ولو حمل قوله وما بهم يوسس على نفى الاستمرار والثبوت
لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الامان بل حدوثه وجواب لو محذوف
اى لو ابت امر اوطى لا يخفى ان الاولى ان يقدر الخبر مستقبلا مناسب للشرط اى
لترى والنكته التنزيل والاستحضار المذكور ان لانه كلام مع لا خلاف فى
اخباره اى نفى الاتى العدول الى المضارع بنفيا على ان لغط المستقبل الصادر عنهم
لا خلاف فى اخباره بمنزله الماضى المعلوم تحقق معناه وانه ما كانت تلك الامور

ناصبه ما و بلا مسعله لجمعها روعي الي سان معاني ملو وسعه المصارع
وان جعل الخطاب للسي عليه السلام ولو للسي فلا اسهار عرض السارح بعي الاستبشاع
او اجعل لو للسي ولا مدخل في ذلك لخصوص الخطاب بل اما تعرض له سانا ما في الواقع
مهما ان الحي كون المخاطب حاضرا عند جعل لو للسي لان السي سها للمخاطب خطابا
لا سي الله من المتكلم كانه حال لسكر سري والسي للرسول عليه السلام كما كان الرجل في تعليم
سيدون لانه يخرج منهم العصص فجعل الله لهم ان سراسم على ملك الصعه العظيمه
يسمع بهم الحي ان الاله يمسل لا استشهادا وان احتمال كون لو للسي يرجع
الاستبشاع وعامل تعدرت الكعوده ما دست النصريه الي انها حرف والكوفيه
والاخفش الي انها اسم فعسل مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وفعل لا محل لها من
الاعراب او لا عامل لها لانها صارت السي والسي لا تعمل فيه عامل في احدى
قول النصريين والقول الاخر لهم ما ذكره بقوله واما جعل مالكيه الخ فلا حي بما فيه من الضعف
وسر النظم اما الاول فلان فيه تعدرا ملاصروره داعيه اليه واما الساني فلعوات حسن
ارتباط قوله كانوا مسلمين بما قبله كما لا حي وكون ان تكون مسعارا للكفر فلة الوداده
المستعاده مرت في الوجه المذكور اولا مالبه الي عدم الوداده نظرا الي علمه
الدائمه عليهم والكثره المستعاده في هذا الوجه كثره الوداده في نفسها فلكل وجه
ولا سامي منها هذا وفي اقتدرت على التعلل بالوجه الذي ذكره السارح بكنه وفي
الاعتذار الي ان معنى الفعل ان كرر الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبه ووبال وان كان
ما در احكامه او في انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار
يعلمون في الجمله احتمالا كونهم مسلمين مطمئنين لا واحره مع مهدين عن يواسه عروجل حين
عاينوا امواج الاسلام من النعيم المقيم وساير اموره الكفر من الدخول في دركات
الجحيم كما قال الله تع حسرة سجانه تحمل والله اعلم ان تكون النعمه بالمضارع لتكون
اشاره الي استمرار مسعلة بالنسبه الي زمان ارسال الرياح وان كانت ماضيه بالنسبه
الي زمان تكلمنا كما اسار الي مسلة الحشي في بحث الفصل والوصل الي جعل الجمله
الثانيه اسميه كقوله تع ولو اتهم امنوا الاية مبني على ان الجمله الاسميه حوات لو ليس
كما يعني اما القطع فلا طمان بمعنى النجاه على انه لا تكون الا فعليه ماضويه معنى فقط لو لم



يحف الله لم يعصه او لعطا الصد واما معنى فلان ضربه الموبه لا عهد ما مالهم والعالم
و لا معنى ما سعاها فالحي اذا لم يجعل لو للسي ان الجواب محذوف وهو لا سنوا
ثم اسدى الجمله الاسميه على انها حوات لعسم مقدر دلاله على بات الموبه
واستمرارها فيه بحث لان الاسميه انما تدل على بات مدلولها وسوف تكون الموبه ضر
الاعلى بات الموبه وما ذكر انما يوجب ملموبه لهم وقد سكلف وبعال الاصل في
الاله الكريمه لانا بهم الله موبه فالجواب ما موبه بعد سرانم عدل الي موبه لهم للدلاله
على بات الموبه لهم واستمرارها على بعد سر الامان والنعوى ثم الي موبه من عند الله
ضر عبر النهم على ضر ما بهم الكفر وبر عسا لمن سوابهم في الامان والنعوى فما مدفوع الاقرار صاب
الثلاث لانه علم بعدم التعرض لا ذكر وا ما عدم التعرض للعدول عن الماضي
الي المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء واما
الجمله الاولى فلا يبعد الا جعلته واما قول المسي ولو سم العنب في سن راسه
من الضعف ما عبرت من حط كان حصل لحن لانه لا يمكن ان يعال و لو الغي جلم
يبع ورده اس مشام بان الدمع سعدر جعل جل علته المعنى اي ولو حصل جلم او ولو
لو سس جلم وقد روي جلم بالنصب فالامر ظاهر او السعدير ح ولو لا سب لكنا
فلا راده عدم الحظر والعمد فيه بحث او قد سوي في بحث نعت المسند
اليه بصير الفصل ان لا قصد للحصر والعمد في قولك سو الطل الحاي مع وجود تعريف
المسند ومثله مثل راست كمال الحسن الجمل اعلى ما سماي فالاولى ان يراد قصد
بحج امثله نحو ما زيد سا اي موليحي بالمعدوم فلس شيا حمرا اصلا ع
العظم تكون مراجعها عسل ومدار المصراع لحسان بن ثابت رحمه الله من قصيده يمدح
بها النبي عليه السلام ونحوا اما سعان صدرها كان سبب من ثابت راس وبروي كان
سلام وبت راس قريه بين غزه ورصله اسهرت نحو ده الحمور بعال انها مولد السامع
رحمه الله والسبه بالهبره الحمر المسيراه للسرت واما المحوله من بلد الى بلد حتى سبه بالبار
لا مر على ما صرح به الخويري وتبعه السارح في شرح المفتاح ودفع في القاموس ان الخويري
اوهم في ذلك بذا والرواب في البت الهبره والسلامه والسلاف ما سال من عصر
العنب قبل ان يعصر وسمي الخمر سلافه وسلافا وقد روي البت برفع المراح ونصب

العسل على الاصل فارجع ما سعديد وحالطها ما وروى برفعهن على اضمار السانى
واما حول اس اسعد ان كان زائده محطا او لاتراد بلغط المصابيح بعباس ولا مرؤه
مدعوا الى ذلك سنام حركان حوله بعد البيت المذكور على اساسها او طعم عصص م السلاح
منهره احساسه ريحها بحرف بعسل وماء او بطعم بعاج طرى كسره احساوه
م السحر بكمال بصحه ولطافه لاهم بحورون كون المسند اركمه اسم استهام حد
سعى مساعى او احد البات الاول فى كلف العلب بحصل مسعاى بهذا المعام على المسند كر
لاستلزام الحكم على الشى العلم به ان علب الحكم على السى كما سيدم العلم بالحكوم
عليه يستلزم العلم بالمحكوم به حلوم الدليل المذكور لزم كون المسند اصر موجه فلب
الطاهر ان ذلك البعض لا مدعى فى هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل امثاله
ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اجدر وملاحظا اصله
السكرى فى باب المسند ولزوم مخالفه الاصليين فى بعكسهما سب مدعاه على زعم م
الدليل المذكور على اصالته تعريف المسند اليه فى باب المسند معارض بما سواوى
منه وسو لزوم اسعار العائده فى الاخبار بالمعرفه على زعمه فلا وروده لما ذكر
الثانى ان العلم بالحكم من احكام السى الى حصل الطاهر انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم
له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الحوار المذكور يم العلم المذكور يستلزم الحكم على
ماله الحكم بالفعل اى بصفه الا انه اكتفى بالحوار لكفايته فى المقصود فى مساق الحال
الاول انه لو صح الدليل الثانى لاستلزم وجوب كون العامل معرفه الحد الثانى
انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعى العلم بالطرفين على
السواء ولا يخفى الاعتبار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالثه انه يستلزم وجوب تعريف
المسند اليه وان كان المسند كلمه الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المحبر عالم بالخبر
عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجه الى توسيط الاحساس بمعلومية المخبر
به الخامس انه اذا حمل الحوار على عدم الامتناع مطلقا لا مر الذات ولا مر الغير صح
حوله على ان قوله حوار الحكم الخ معنى الفعل المصدوع لان قولك حاد الى زيد اعنى
ان المحمل للكون على حاله المذكوره وغيره اما هو المحى المستفاد من حاول وسواسم
لا حاول وكذا المحمل فى طاب ان يكون مرجعه النفس لا غيره اما هو الطيب المستفاد





م طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشروع فى الخبيثه الا الاسم ولا يكون التعليل وما قبله
نظر لان التعميد للفعل بالحال او غيره اما هو ما عبارة ما فيه مر الحدث فكما صح تعميده
بما عبارة جز معناه كذلك يصح له تخصيصه بمعنى بعض الشروع بذلك الاعتبار فلا فرق
بينهما م هذا الوجه فليتعهم ما فى اشاره الى لا يخفى ان مجرد التعابير لا يكفى فى الاتيان
بوجوده مع عدمها فى الحيوان الناطق حيوان بل لا بد مع عدم استعمال المحكوم عليه على
المحكوم به وان اريد الاخير عدا وكلا الامرين عدم احادهما فقولنا الناطق حيوان ناطق
اما الوبيح وسوى سعرى عامه عدوى ما احسن صدرى بسام عمى وفوادى سموى
مع العوارف مارض فعريعل عن السابح ان اما ما سباع فيحه الموس لتكون مصراع وارس
م الاحساس والعوارف جمع عرفت وسو الحسب م الحس والمراد بهما الحالات
العاسده قول الى لو حس قال يكون اسرار حسانه ابو فارس كسم العرد وس
والراء المكسر الساء على انه جمع سرى مثل كرام وكريم او بعضها على انه مصدر فى الاصل وبهذا
لا يبقى والجمع او بضمها على ابدال الضم والكسر لرحال ورباب على ما ذكره صاحب
الكشاف فى تفسيره سدره المنتهى م لا يخفى انه يكون ان يجعل السلب م حسل سو البطل
المحامى وما سعى ان يعلم ان الحرارى السلب محذوف وعلته غايه معناه والمعنى
قال يكونوا اسرار م حسانه فى زعمكم بعد كديهم لان م بصر الحالى سو الحالى لكن قوله
ما مر معلوم الخ هذا يعل بالمعنى او ليس بنظم الكلام فى هذا الكتاب والاصلاح على هذا
الاسلوب خلط الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما فى الاصلاح الى هذا الاعمال
قد ارتفع بهذا الوجه الى عليه بس الاصلاح والملخص لكن بى البحث فى المحاكمه بين
كلامى الاصلاح عامه قال اولا واما يعرفه حلاوة السامع احكاما على امر معلوم
له بطريق م طرق التعريف ما مر اخر معلوم له كذلك واما لا يلزم حكم بس احرس كذلك
ثم قال بعسر هذا انه قد يكون للشى صفات م صفات التعريف وسر الكلام الى ان الحال
كما اذا كان للسامع رجل يسمى زيدا وهو يعرفه بعدة اسامه لكن لا يعرف انه
اخوه فيقول له زيد اخوك سواء كان يعرف المسند بالاضافه او غيرها حكم
احر بان المسند اذا كان معروفا بالاضافه يجب كونه معلوم للسامع ويطلع
بس كلامه فى نفسها وان امكن بما اشار اليه الشارح م ان الاول

ما طرا الى ما يعصيه الاضافه بحسب اصل وضعها والثانى الى ما طرء عليها فى الاستعمال
لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثانى بعسر الاول فالعسر لا يطلق المعسر فما لحقه
من ان المعسر يدل على ان الخبر فى الصوره المذكوره معلوم كذلك والعسر يودن بخلافه
على ان قول الشارح فحط الكتاب ما طرا الى اصل الوضع الخ مبنى على ان المراد بالمعلوم
المعهود والمعهودية حاصله فى اصل وضع الاضافه وقد تقرر عندهم ان المضاف
الى المعرفه ذو اللام والموصول سواء سنه فى الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقه
ليست من الموضوعات ان صلنه بل من الطارئه بحسب الاستعمال فطاهر كلامك النوم لا يساعده
فى الصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل الخشى وجه التلفيف وحاصله ان المراد بالمعلوم
ما يعم المعهود وغيره والمراد من طرف التعريف ما يعم الطريف الاصلى والعارضى بحسب الاستعمال
صنفان من صفات التعريف الاضافه للاولى ملابسة اى صفتان معلومتان بطريق
من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمر وكونه مشارا اليه وامثاله
وانما كان بحسب بجهل المخاطب اداء بيان نكته التاخير على وجه الاستعمال اعتماد والافصاح سببه
لعدم احدهما المستفاد من قوله فانها كان بحيث يعرف السامع الخ مضمن سبان سبب
ما خير الاخر واداء عرف احاله ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك ليس
بمجرد ان السامع عارف بان له اخا ان لم يعرفه على التعيين صحت ان لعدم اللفظ الدال
عليه كيف وقد صرح الى الاصلاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا اى اخوه
كما علمه الفاضل المحشى بل لان مراد المتكلم فى هذا التعبير تعيين الاخ عند السامع وهذا المعنى
موضوعه ذلك ومحموله ما به التعيين كزيد فانها ان مراده فى زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا
اخوه وهذا المعنى حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اداء عرف ان له اخا خبر بعدم
اخوك وما ضره بحسب الاعتبار وبهذا التقرير سقط ما قال بعض محققى المصر فى الاصلاح
سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك فى صوره معرفه السامع ان له اخا مع انه قال اذا لم
عرف ان له اخا فى الجمله وارد ان يعتبر عدم فلت اخوك زيد وهل هذا الا ناقض
ولهذا فصل فى ملك السقط كوص بحر الخ فصل امثاله مر باب العلم وفصل الموصول مبتدا
قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينه المقام محل نظر لان قوله اولا اذا ملك
ان انسانا من اهل ملكه ماء يدل على انه عرف ان ان ماء علما ان عدم اللفظ

الدال



الدال عليه وقوله الثانى رد على ما يعصيه القاعده السابعه المقرره فى احوال زيد والجواب
عن طرف الرجحان اى فى يعتبره الانسان بكونه من اهل ملكه اشاره لطيفه الى ان غرضه
ان ذلك الانسان فى علمهم ما سمى صنمهم واعيانهم واسمائهم فقدر سوى المسند والمسند
اليه فى المثال المذكور اعنى زيد الثانى فى المعلوميه بطريق من طرق التعريف وليس بمعصه
المسمى الا العلم بالانسان فلك ان يسال الى اى شخص من ملك الانسان حتى له هذه
البنوه المعهوده فان يسال ان الثانى المعهود هو زيد او عمر وهم انه اعتبر فى السوال
المذكور اعنى من هو مسند اليه الضمير الراجع الى الثانى اعنى هو ضمير له على ما هو المشهور
وهو مدسوس بسنوه وجعل الجواب رد الثانى ليلائم المعهود الذى هو ايراد النمط
بقوله نعم واولئك هم المفلحون على طريقه ان الرجل كل الرجل فصل حق العباره
ان يقول كل رجل او قد يعبر كلهم كل اداة دخلت على المعرف باللام تكون لاحاطة الافراد
كما يقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافرادى اى كل فرد من افراد الرجل والمراد
اللام بعد الكلمه فلا كلهم حاصله اى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الكلام الحكمى
كيف وقد قال عليه كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل والمراد الحبوب لا الاجزاء
وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الطلاق المعده بم اداة دخلت كل على ما دخله
الالف واللام وارد الحكم على كل فرد فهل يقال عرف التعريف بعد العموم وكل
تاكيد بها او اساليب العموم حتى تكون ما سيقا كلا الاخرس يحمل بى ههنا لحمان الاول
انه على تقدير ابقاء العموم على الافراد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان ما ان يراد فرد الكاتب
على الحيوان لانه يستلزم ان تكون كل حيوان كاتبا الثانى ان ما ذكرى من ان الحصر يوم لدلاله
على وجوب الحصر فى كل معرف لام الجنس مع ان قوله والثانى قد بعد بعيد جدا يرده الحكم
الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعه للماهيات من حيث هى ولدلالتها على الحصر
حصرها مثل رجع وبشرى وذكرى وبطائرها فصنع ان يقصد حملها على موضوعاتها
حصرها عليها ولم يقل احد به ولك ان تجعل وجه النمط بهذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف
من ان المحمول فى صوره كونه منكرا كزيد انسان لو كان ما صدق عليه الوجود وكان معرفا
لم يمكن حمل جمعه ليس بنظائر لان معانى وضعى الموضوع والمحمول كاف فى جمعه الحمل
عند اصحاب العين وشامل اما محاضا واما صار المحاض الخاص الحد امام النون ولا واحد لها

مع لعطها و العشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها عشرة يوم ارسل عليها العجل عشرة
اشهر وزال عنها اسم المخاض ثم لا تزال اسمها حتى يزع و بعد ما يزع ليس معناه انك
الكامل في المحسوسة الورق بين المعنيين المتعاندين ان في الاول ادعاء قصر حس المحسوسة على
المخاطب دون الثاني بل المتكلم يسلم فيه ان المحسوسة موجودة في غير المخاطب لكن يدعي ان
ملك المخاطب في حيث محسوسة كلا محسوسة وكم بين المعنيين لا يخفى ليس في المعنى الاول قصر
حس المحسوسة اصلا حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحسوسة وليس فيه قصر المحسوسة
المطلقة لما تعرف هذا الذي صرح به بان المعنى في قصر الحس ادعاء كما اشار اليه المصنف
فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه بذا تم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يكمل من
حيث وجه الدلالة العقلية يعني ان الصادق بالمحسوسة امر ظاهر لا شك فيه كما في
قولنا انت المطلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل ان السماع لكن السامع في الامثال
والمعبر عندهم بما ذكره السيخ اذا وضح المكان على قبل الذب اولا الا ما حوان
اكتب عني وعد اصحكس وسراطو ملا يكشك في فساد معولات وكتب احي من اندى
العوملا وصف تك الحلبل واب حي محمس واندمج الخطب الحليل اذا وضح الذب
لان العصر وعدم المعاني المخلوط بمعاني العدم والملكة اي عدم العصر عما ذكر
من وانك فلا يرد ان ما ذكره ارباب المعاني من القصر واعترض عليه الشريف بانه مع هذا
التكليف مدرك في الميزان قطعا وممكن ان يجاب بانه فيه تحقيق اعتبار العموم
لانه اذا وضح فيما سيأتي ان بعض كان وجوده فيما قصر بالفعل اولى وردوا بان
المعنى المشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قبل المطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته
على الشخص والذات وردا بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى فلم يتعرفه فما
هو الاسم او ما في تاويله وهذا موجود في العامل المذكور لا امتناع كون المطلق ونحوه
مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان الراجح بعطي
الحصر لانه محمول الفعل فيه بحث لان الحمل في غير ما يمكن المحمول فيه اجراء عدم مساعيرا
ما ذكره المعارض وسنا تحسب الوجود الخارجي يحب تصديق هذا التوجيه بدون ان
يصح ولا شك ان التعاند والاتحاد مع الحاسي حكما صح زيد ناطق فليتصفح الناظر زيد
فلا وصل اللهم الا ان يقال ما ذكر خاصة اضافية للحمل فهو تعسف بالاعم لانا لم ساوى ما

لا شك

لا شك ان المراد بالناطق ما له لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بالتاويل حمل الشيء على نفسه وهو
ليس بمعتد فلهذا لم لا يكفي التغاير باعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة عدم الافادة
والاستدراك ليس بما يعتد فلا يكون ما سيأتي رده بحث لنا اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو
الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ما سيأتي الاحتمال الواو
على المجموع غير ملتبسة الواو جامع هو بها لغير ما على معنى اتصاف الغير بها لا ما يحتمل الصدق
والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة
اما سيأتي في الحراب والعصبة اي في الكلام الخبري والعصبة الموحدة الا ترى ان
الظرف في نحو اين زيد وانى هذا ومتى القتال نحوه الامثلة وبطائرها ليست مما الواو فيه اي
مما الخبر فيه اشارة الى ان الاستفهام في الجملة داخل على المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده
وكذا في قوله تعالى انهم لا مرحبا بكم حكم الحاصل المعنى هو جوب تقدير العامل في الاستفهامية
الواقعة خبرا للمبتدأ لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى انهم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على الخمس
لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك يعم الرجل زيدا انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه
للمدح وقد سبق ما في بحث وبوجبي ونعم الوكيل بحث آخر فليتدبر وزيد كقاء الاسد
ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل التشبيه مبالغة في شجاعته او نحو المراد
منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهة اياه فلا يحتملها على هذا التقدير فليتصفح
فعلى هذا الخص النحوي الحسباني الكلام مدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن
يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما سند الله الفعل يفيد بلا دليل فان
المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام يهم على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي
في زيد عرف ان الرفع بعد يفيد انك عرفت زيدا دل على ان ما ذكره في تعليل النحوي
محمول على اطلاقه فيعم في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو موقع الضرب
عليه ثم لا تضمن الحرف العامل الضرب على ضميره ليستكن ارتكاب الوقوع عليه ولنحوي
الحكم وقس على ذلك نظائره وما يحتمله ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما
سند الله الفعل اولا كان يفيد الا دليل وان لم يفد والرفع وجود النحوي في مثل زيد
قائم مطلق ورد عليه انه جعل المسند السببي مسببا لا خبر ما اراده النحوي فافهم
وهو ان الاسم الاولى به مرفوع لا نحو ان الحكم بعد التوطئة والتعرية بنعم مثل ان زيدا قائم وعمرو

نعام وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس بحصر في المجرد عن العوامل اللفظيه
فلت مو داخل في المعنوي الخ قد بحث اما اولا فلان اللام في قوله فللمعنوي للعرض كما يدرك
الله بفضل الباحث لتكون الجرجلة وقد سبق ان لا قصد للمعنوي في صوره التخصيص اللهم الا
ان يقال ما لقصد المعنى وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للمعنوي
في رجل جاءني غير المصدر كما صرح به السارح في مباحث تعدد المسند اليه وحمل ما سبق على
ان المصدر سهى في نقل كلام الشيخ لانه مذهب المصدر نفسه ما ماه سياق الكلام الشارح
كما لا يخفى على المصدر لان الاصل في المعنى هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لاقتضاءه
الى غيره والفعل اسند اقتضاء لانه حدث يتضمن صاحبا ومحلا وزمانا وعلة وسكوتا اقتضاءه
من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني فهذا اورد حمامه منهم ابن
مالك على من قدر الفعل بنحو قوله او الهم مكرر وتوكلت اما في الدار فريد لان اذا الفجائيه
لا تليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا معوضا عن حرف الشرط نحو قاما ان كان من امر فسبحي
واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر اموجزا ولانه قد يتعلق الجار
بفعل ما راجع الى الظروف المعلوم من تعريفه وذكر الظرف وبساق الدرس الله ورابط
التعلق اسما ظاهرا ورد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا
لا يعبر عنه المؤول اذا وقع صلة مؤول بالجملة والظرف المجرد واقع موقعا هو للمؤول
بالاصالة واذا وقعت صلة حمل على المؤول فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الاخر
فكان سبق ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما اعرف لصحة المعنى على هذا القول
فلجعل ضمير في عباره المصنف راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفيه لمساعده
المقام وليس في ذلك كبير تكلف لما يركب لتصحيح الكلام وليس في عباره الايضاح
الصنف ما يوجب ارجاعه الى الظرفيه المذكوره بطريق الاستخدام لانها عوامل في الصلح
عامله الشيء واعماله اذا اخذوه من حيث لم يقدروه بفعل انها عوامل ولا يسع عنها سرون
اي ليس صلة عامله الصلاح لانه حال في موضع اخر لا تصدعون عنها وحال الوعيده
العول ان يقال عولهم اي خلاف جمهور الدنيا منه بحث لان حال في موضع اخر لا
تصدعون عنها وحال الوعيده العول لان هذا معارض لما صرح به في بحث المساواه
ردا على من زعم ان تعدد الخبر على المبتدا في دلكم في العاص صوبه للاختصاص من





ان تعدد الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا تعدد الاختصاص نعم لو لم يحمل
قوله بعد لانها عوامل معدوله بل سالبه لامكن ان يورد بهذا السالبتان ما ان المقصد للاختصاص
تعدد ما حفه الناصر كما صرح به السارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التعدد
لتخصص المبتدا المنكر به فلا تعدد الاختصاص واما ما نحن فيه فقد صح وقوع النكره
مبتدا وقوع في سياق النفي فكان حق الخبر الناصر ولذا افاد تعدد الاختصاص لاحتمال
العوامل مصدر فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم ويب
ان في الاية تعدد ما حفه الناصر لما يقول ذلك بخصوص ما المصدر المدعوه على ما في الملك
او المراد به النحت الصاعلي في معنى اللبث لابن هشام فان قلت السوس في عوامل
للتشريع اذ ليس المراد العوامل المطلق كما سبق عليه فهذا القدر صح وقوعه مبتدا بلا تعدد
الخبر عليه فكان تعدد الخبر عليه بعد ما حفه الناصر معدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك في
الدار رجل او فصح وقوع رجل مبتدا بتعدد الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون السوس للتشريع والا
فلا تسلم تعدد افاده للحصر الصد قلت فلا يلزم من عدم افاده في الدار رجل للتخصيص عدم
افاده قوله تعالى وكلم في العاص صوبه او قد صرح ان السوس في صوبه للتشريع فتدبر والنمط
الذي اورده في بحث المساواه وهو من حصر الموصوف على الصفه لان العكس لازم
الحمل على العكس يستدعي جعل التعدد القصر المسند الله والعالون ان يقصر
المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق الكلام كلامه وصرح به الفاضل المحشي
الصد وجواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التعدد فلا تعدد قصر المسند اليه
على المسند انما لتعدده الا اذا ادب تعلق به النعات وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولا يقال عول قد يس فيما سبق ان القصد في الاعوال عرضي فهذا ذكر لما سبق
من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان ركبكم الخ مبني على انه يلزم من الاختصاص
بالمعنى المذكور ان لا يجاوز دين رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره من المومنين ودين
المخاطبين الى غيرهم من الكفره وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصد اضافي
لتوهم انه تعالى له لا صراي يوهموا بالتعاصد الامر في ذلك استدعاء المنكر حتى يعم
الابتداء الوصف وصاحبه الظرف له فلا يرد حوار زيد العالم وكونه مع وجود
الاساس بالنعت فافهم لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه اي وبكون

الخبر محذوفا كموى الدار او نحوه والاكثر ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط
عمل الرفع والنصب عند مجمعي النحاه ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتدا
او مسند لعت رافع ظاهرا بعد همزه الاستفهام او ما النافيه فلم يحم الى شروحه
لا يقال قام لا صح للابتدا لكونه نكره محضه والبدل ليس من الخصصات لما يقول
بعد السرل عما ذكره اس دهان قد حور جمهور النحاه الابتدا بالنكره اذا كانت موصوفه
او خلفا موصوف كما قالوا صعف عاد بعرمله اى رجل صعيف فيمكن ان يجعل
المثال من هذا القبيل اى شخص قايم رجل فاضل فلا يحب التعديم كقوله تعو واجل
مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تعديم الظرف على النكره الموصوفه تعال عندنا
يوب صدوق لي عنده لبن وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر فاما لم
تعدم في الايه الكريمه لان المعنى واى اجل مسمى عنده محما لشان الساعه وقد تضمن
معنى الشرط المعنوي للمصدر امره ضروره اى التخصيص لا لحصول الاتعد حصول
الحكم قد تكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص يستلزم تعديم الحكم اى المحكوم به عليه
امر اعتباري اعتبره المتكلم في وسنه وجعل تعديمه في الذكر دليلا عليه لكنك تعرف السامع
ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد منه ان المتكلم حكم اولا على عمر مخصص ثم تعدم الحكم
عليه لمخصص المحكوم عليه صدر على يضمن سرف معنى فعل متعد او على كونه ملفوظا
سعسه على في الكشاف وهنا نكته ينبغي ان تنبه لها وهي ان اللفظ في صوره
التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه
مذكور ما يناسبه معلقا به كيلا يلزم الجمع بين الحقيقه والمجاز فصاره يحصل المذكور اصلا
والمحذوف حالا ومآله بعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ
محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف صح ان يقال تضمن اياه قلت لما كان مناسبا
المعنى بمعونه ذكر صلته حرسه على اعتباره حصل كانه في ضمنه وهو سهوا
باوجه السهو في الوجه الاول فهو ان العرض اصاره الدنا بست هذه الملته
ادعه المبالغه المناسبه للمدح وعلى الوجه الاول لا يعم هذا المعنى كما لا يخفى واما
وجهه في الثاني فلان السابع استعمال الاسراف لازما على ان المعنى في الوجه
المختار انهم العشم دوو الاشراف والدنا مشتركه بينهم والعكاس اسعهم سوا

قصروا



قصدوا الاشراف ام لا وعلى هذا الوجه انهم مبعلون على اشرافها واباراها والاول اقوى
قال الشريف في شرح المفتاح وقد يعال الاول ان يجعل بلاه مبتدا خبره محذوف
اى لنا بلاه موصوفه بكذا فلا فيكون من الخاص بعد العام وما عطف بدلا او بيانا ويكون
المثال خارجا عما نحن فيه ولا يعد ان يعال ان فيه شععا لما ذكر الذي الى ان يكون
الغرض الاصلي مدح الشاعر بعسه كما لا يخفى تعرض ضبط واشكال وذلك انه
قال لما اخبر فلان صاحبا اى اندى اسنانه وكان يعلم بعض لمخصه معنى الكشف
بهذا وقد يعي بما بحث وسواه لا احتمال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما
الاشكال في ما نصه بفصله فهذا الذي ذكره الشارح انما يتم وجها لعدم ارادو
المصنف قول السكاكي سماه لا لعدم عده مقصدا افاده المحدوم بمقتضيات تعدم المسند
والاظهر ان يترك المصنف ذلك لظهوره فانهم خارجه بقوله في الدرجه قال الفاضل
المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثله سواء اسناد الفعل الى المبتدا
كان هذا الاسناد في الدرجه الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثله بهذا القيد
بل يجب ان يكون داخله فيه وارده نقضا على ما ذكره من القاعده العامله ان الفعل يعدم
اليه على ما اسند اليه في الدرجه الاولى وفيه بحث ظاهر وسواء القاعده ليست
ما ذكره بل ان الجمله اذا قصد بها التجدد تجعل مسندا ما فعلا وتعدم اليه على ما
سند اليه في الدرجه الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجه الاولى
على الفعل كما في هذه الامثله لا تعد تلك الجمله التجدد فخرج الجمله الامثله بهذا القيد
وقد يعال في توجيه كلام الشريف قول السكاكي وتعدم اليه ما سند اليه في الدرجه
الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا تعدم اليه على ما يسند
اليه في الدرجه الاولى والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجمله افاده التجدد دون
الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله وتعدم اليه ما سند اليه في الدرجه
الاولى بيان لحال جعل المسند فعلا يعني به على ما يشهد به الذوق السليم والطبع
المستقيم فلا عبار على كلام المسند رحمه الله وانت خبير بان عباره السكاكي ليست
نصا فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف او يحتاج ان يكون معنى اليه وجوب تعدم
الفعل على ما سند اليه في الدرجه الاولى وجب اراده التجدد لا مطلقا والحق ان

كلام الشريف سهما محل نظر وان اسناد السكاكي الاصرار المذكور الى قوله في الدرجة
الاولى مع قبول اسناد الشيء الى الجزء الاصر مسببه وان كان المحرر مجموع قوله
والعدم على ما سند اليه في الدرجة الاولى فتامل ولا طف حمال بالنصب
معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطف الحال محمد في الموم والمقصود ان المعرض
لم ير معقود السكاكي بعسمه ولا تصور به الحالة له فالقول بان كل جملة اسمية
بعد السوب وبهم العول ما ذكروان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الشارح الا انه لما
ذكر ان كلام الامثلة الثلاثة اعني اما عرف وانت عرف وزيد عرف بعد السوب
وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية بعده بل اما يكون ذلك اذا
لم يكن الخبر جملة فعلية يرد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع معهد
انما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي بعد التجرد الا ان
يضم قرينة على السوب كالعدول عن النصب فافهم فما لا يخفى بطلانه لان
المسند اليه واحد بالذات وسنه المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون مالسوب
والتجرد معا وهذا ظاهر وحاصل مراده ان اعتبر سوب جملة العرفان فهو مالسوب اولى
اعتبر سوب افراده فهو متجرد وكلا البطلان لكن عدم جملة مما لا يضر اللهم الا ان يختار
جملة العرفان في احد الاسداس وافراده في الاخر لحكم مع انه مخالف لاطلاق
الحكم ما افاده التجرد بطريق العصر في المثالين المذكورين كما لا يخفى وقولنا
دخلت على زيد فحام فان زيدا ليس بمسند اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه
لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه الا بس المبتدا والخبر وبين العامل ومعموله
واسناد جملة عرف مثلا الى امام الاول واسناد عرف الى الضمير المتصل والعالي
واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المتصل فالثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير
المنفصل المعدم اعني انا فليس شيء مما يهم لا لخلو اعراف مذكور
حيث قال انما يدل على اولية اسناده الى ضمير الخ واحترز بقوله في الدرجة الاولى
عن نحو زيد عرف حاصل ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال وعدم اسناده
على ما سند اليه فقط لانه لم يعدم على ما اسند اليه ونحو زيد عرف فانه معدم
للتجرد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يعدم على ما اسند اليه ونحو زيد قائما قال في

انه



الباب الثاني في احوال متعلقات الفعل

الدرجة الاولى علم من هذا التعريف ان افادة التجرد انما تقتضي وجوب تعدم المسند
الذي هو الفعل على ما سند اليه في الدرجة الاولى لا على ما سند عليه الذي مطلقا
وهو موجود في نحو زيد عرف لان كل فعل مسند دائما واما الافعال الكينونة
نحو ما يكون فعله لم يلتفت اليها لانها قلما تكون في احوال متعلقاتها
المجموعة على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح اراد بها المراد بها معمولات الفعل
والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو
التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي
قد سبق اعادة احالة يعني في التنبيه السابق بقوله كثيرا مما ذكر مخصص بمثال
واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم
التعلق مع المعمول كالتعلق مع العامل الظرف معمول لمضاف مقدر اي ذكر التعلق مع
المعمول كذكره مع العامل وادخل مسألة مع على التابعين اعني المعمول والعامل
اللذين كل منهما مقيد للتعلق مرادا بها تجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما
صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان السابق دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي
وسوان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف اليه ان
يتعدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال السابق من دخولها على المتبوع
والوجه هو الاول وان كان التالي فيه رعاية امر لفظي منقض بوضوح الفهم وسوار
الاولين من الصنائع الاربعة الى شيء واحد وكذا التاسعي ووجه الوجاهة التي اشار
به على السؤال ما حصله الفاضل المحشي عمران التعليل ان يقول لانسلم ان قوله فيما
بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمعمول لم يذكورا ان متعلق بالفعل كما هو المناسب
لقوله التعلق مع المعمول ويكون السعي منسوبا الى العداي اذا لم يذكر التعلق مع
المعمول بل ذكر وحده ولحب ان يرجح تعلقه بالمعمول بقوله المصرح في الايضاح
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله مساك حال التعلق مع المعمول كحاله
مع الفاعل واذا تقرر هذا فمعمول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر
له مفعول وكان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل
على ان فيما ذكره التعليل بمخالفة الاستعمال السابق اعني دخول مع على المتبوع في

مواضع وبما ذكره الشارح والمحشي مخالفة في موضع واحد لكنه خطأ بعضهم كما سبق

عليه اي ملبس العقل بكل منهما في العبارة مسامحة او لبس العرض مرة وكر كل منهما

العقل افاده ملبس العقل بكل منهما فالاظهر ان يقول ان ملبس العقل بما ذكر معه والعصر

واضح ومن هذا يعلم الجواب عما ذكره بعلامة الاصباح من ان ملبسه بالمعقول من جهة

ووقوعه عليه وان لم يصح كونه بعلامته وكان الاولى تركه لان الكلام في الاصباح لحمله الملبس

بالمعقول موالحق في حمل المعقول في كلام المصنف على المعقول به مطلقا اي من غير اعتبار

عموم في العقل الخ بهذا كلام المصنف في الاصباح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم العقل

لا دخل له في سرد الجزاء المذكور اعني السرمل مسرله اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور ومرل

العقل مع ذلك مسرله اللازم كما لا يخفى على عامل وتكون كلا ما مع ما اثبت له اعطاء غير الدماس

كانه مبني على ان التخصيص المذكور في الدروماك مدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه ضعيف

مبني على اعتباره في نفس المعقول او لزيد التخصيص تعميل الدماس يعطي تعدد المعقول

لا مع ما نفي ان يقصد منه اعطاء مدل على ان قوله هو يعطي كلام مع ما نفي الاعطاء

ان قلت فكون ملقى الى المنكر قاس الناكد قلت اسمه الحملة موكده ان قلت فيلزم

ان لا يلقى الاسمية الى حال الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول اما

ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه معقولا معقول بخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد

مع انها الانتقال من اللزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء

كاف فيها كما سبجي تفصيله في البيان ان شاء الله تعالى المومن فكريم الخ العير

بالكسر الذي يحمع بسهولة للعلة بجاريه والحث يصح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الحرير

يقول منه حنث ما رجل يحث حالكن الرواية بالفتح لتلاؤمه بالمصدر الذي هو

بالكسر لا غير تعليل ان العصد الخ اقحام الاسهام امارة الى جواز وجود مرجح للحمل على

البعض في الجوامع وان تساوى الكل في كلمة الجمعة صحة الحمل عليه اي افاد المقام

الحطابي ذلك اي كون العرض سوقه لعلة حمل عليه بحث من وجهين الاول ان الظاهر

كون المفاد نفس السوق لا كون العرض ذلك الثاني ان اثر المقام الحطابي افاده

مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افاده الحزء الاول وكل من الامرين يمنع

ان المقصود افاده التركيب ذلك بواسطة المقام الحطابي وما ذكره من كون العرض كذا



مرسل مشتملات التركيب التي تعدها وان لم تشتمل عليها وبهذا اندفع سقوط

العالي الصدفاهم مصدر بهذا الفعل معرف بلام الجمعة لان المقصد نفس الجمعة

وفي المنكر دلالة على الرد وبهذا ظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الرد

ولو بذكر اكرهني وذكري يمكن ان يحمل في المقام الحطابي على الاشعار لانه بمنزلة

المعرف بلام الجمعة وقد يقال الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الجمعة فيمكن

اعتبار الاشعار في موضوع المقام الحطابي من غير حاجة الى صحة التعريف لا يقال

ان افاده التعميم الخ قد يحاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابا سيراد في

صورة السرمل نفس الجمعة لكن لا من حيث انها معرفة بل لان سوسل

بها الى التعميم وبهذا الاعتبار نفس اعتبار جمعة الفعل في ضمن جميع افراده الذي اعتبر

اعتباره بعد الاطلاق اندفع بان نفس ان يقصد الجمعة في ضمن الافراد نفس ان يقصد

من حيث هي لتوسل به الى ارادة التعميم كما قال التالي الملقى معمم اي العرض

والمقصد حمل مراده هي وحوله في العرض الاول والمقصد هو نفس الكلام وان كان داخلا

في المقصد من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي واما حمر بان طي ما مر

عليه ومع الملام من الكلام مما لا يرتضيه اولو الالحام لان ما ذكره من المحمرين

مما لا يسمن ولا يغني من جوع فلا يعول عليه الشارح انه قال اعلم ان المرد وجعلا ولعلا سوا

اجماع المحمرين في مثل فلان يعطي على مارع الشارح العلام واما الحصر الاول فقد جمعناه

على وجه يصح عند صاحب المفتاح الصواب الحمر بناء على التعدد الخ ان افاده التعدد

للحصر عند السكاكي ان هي اذا كان المقام مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق فلان ليس

منها بل هو مفهوم من لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسند وغيره فالحصر الاول

ليس عند السكاكي ما عتبار تعدد المسند اليه بل ما عتبار عموم الاعطاء والمسعاد

من المسند المحمول في المقام الحطابي على الاشعار وهو الذي اراده الشارح بقوله

واما الحصر الاول فقد جمعناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح فعلم ان المانع

غيره موجد الاعطاء والالحاح وذلك العرض من الاعطاء غير كونه موجد الغلان مع ان الموصوف

انه موجد كل اعطاء اما انه لا يوجد الاعطاء مما لا تسعه هذه العبارة اجاب العاصل

السهروي ما نصه يمكن ان يحصل الحصر من المقام فرض الكلام في صورة مثل مراس المقام او الوضع

في جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطاء من مصنف في مسئلة وضعه وقلت مورجل نحوي بهم منه انه لا يعلم عن النحو مسئلة مدخل في تحقيق الدقايق وسئلت عن شان فلان وعما يسوغ به من خفايق الافعال قلت يعطي او يكتب او عمرو ذلك فهم انه مقصور على الحادثة ذكرت في جوابه وردها ذلك لا يصح مطلقا ولا قربته بها على التعمد فلا يصح فتامل

فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد البعض الحلحالي فانه سلك مسلك الشارح العلام ان يري مبصر ويسمع داع هذا المختصر سبب للحزن والغضب الكامن لكن جعل ضبر اعجها مسعفا على كماله في السنة فكاد صرح عن السنة وصار عين المسبب بل لا مبصر الراي الا اثاره الخ وجه الترقي ان الراي لو انصر عن اثاره لم يكن ابصار اثاره لازما مطلق الرويه كما هو المدعي ليحققها مدونه في ملك الصوره وعلى هذا القياس سماع الدليل وفهم ما مثل فالوقوف على تعميم الخ جواب عما توهمه الحلحالي من ان تعميم اراد العقل لتسليم تعميم المعمول فلا معنى لتحرير اراده تعميم العقل في غير اعتبار تعميم المعمول وحاصل ان قرض الخ جواب ان يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا والواو رابطة بينهما لتاكيد اللصوق وجواز ان يكون الخبر قوله فلا ملدم والعائد رابطة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا الاحتياج الى الجزاء كما مر فلا ملدم ذكر المعمول الخ مبني على ان المسحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق ما الحذف مكنه وجاز قرينه قوية على تعلق المعمول حال الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المسند بمعموله غرضا فحذفه غير مستحسن على ما سوى الى الوهم الخ وعلى هذا الوهم بمعنى ان تعمل في تفكر اول العقل المشار اليه اعني الكلام ما اعني تفكر ان القرينة في تعلق المسند بكاد التفكر ومنشاره ما تعلق التفكر فلما جعل القرينة مسببا لذكر معمول المسند ما سب ان يدعي استعداده ما هو منشار للقرينة ما ذكر صريحا تفكر مطلق يحمل ان يقال المراد ان التفكر دفعا لحذف المعمول لاحتضار فلا يكون التفكر الذي اراد اتباع المسند عليه تفكر مطلقا متعلقا بقوله يوهم اعم من ان يجعل الدفع اصلا للاصلاح حيث قال او لو تفكر اللبيب لربما يوهم فصل ذكر ما بعده ولان التعلق بالدفع يوهم تكون الدفع لاجل الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم في الاشتهار اعني بعد ذكر الى العظم غير صحيح مع

الى التفكر



ان التفكر في الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان يعتبر الدفع بسبب ما لابتداء له لا يخلو الظاهر ان ما يكون في بادي الحال موانع الرفع وان جاز استعمال احدهما مقام الاخر مسامحة وقد اشار الصدر الى جواز التعلق بالرفع في الجملة بقوله وتصوره في نفسه اول الامر وكم رد وقد يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم مع نصف نفسه بالتنبيه على الحس والبرهان ويصح بحسن ضبره على الوجائع والبلايا

حذف المعمول اعني اللبيب اولو تدبر الخ فان قلت هذا التوهيم يدفع مذكر المعمول بعد ولا الى العظم فلا يلجأ الى الحذف قلت من حق المعمول ملاوسطة تعديته على المعمول توسط وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللبيب اولو تدبر لا يخلو لطايل يحسه على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في المخصصات هذا وقد تعلق المسند من حيث التنزيل للحذف كما سار اليه الدوني السليم من قوله بلغ السكين من العظم على وجه يتضمن الغاء التعلق على صريح قولك سوار كان الفعل المقصد الغاءه عن التعلق المحذوف معموله كما في قولك ضرب زيد وضرب عمرو او غيره كما في قوله السحري حال قلب حذف المعمول سوى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واسند عليه مذكر المطهر مقام المضمر ما يحصل بملك التفكر والاحتياج الى حذف المعمول الاول قلب الحذف ايهون تكثيرا في المعمول الذي هو فصله ان يكون اصاب ما الاولى وجب ان يكون اولا يكون واما حال يكون بلغط المصابيح ليتصور حال اصابته الحال واستحضارها لكن الشامل الدوني شهد الخ يؤيد ذلك ذكر في قريته اعني وهدى من لشتا راى صراط مستقيم حال المسار اليه الدوني ان المقصد تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المعمول العام لانما لتنزيل كما لا يخفى

وههنا بحث يدفع بهذا البحث عما سبق له في حذف المعمول الا تعميم حيث ذكر ان الحذف ليدل على السامع كل مدلول وقد دفعه صريحا في شرحه للمفتاح بما حاصله العامل المحذوف عالم اراد تعميم تمر احد الوجهين عن الاخير الذي ذكره الفاضل محشي عليه في الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصره للمصنف لا يساعد مسئلة بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المفعول فيه تعميم قرينة عليه في حكم التعميل بان دعوة الله تعالى عبر مختصة ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانعام في كونه من ملك القرينة فتامل

والاحاطة الله فيه بحث فتدبر ان المراد عند تمام قرينة عبر الحذف على عموم المفعول فتحصل

التعميم من مفهوم المقدر الدليل عليه تعريف حذف المحذوف وتكون الحذف لمجرد الاختصار
والوثوق على ارادة هذا المعنى وكرة عيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة
لفظ الكتاب على ما ذكره بصار مرى لا يخفى وقد عرضت هذا البحث اشارة الى
الاشكال المذكور بقوله وبما بحث اخره بين قوله واما لمجرد الاختصار مع انا نمنع ذلك
اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق الكلام اذ لو كان الدعاء المتعلق
الى المفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدى الى مفعول واحد قد يكون بمعنى
الذكر حيث قال في تفسير الاية سموا اسمه وبهذا واذكروا اسمه واذا ذبحوه فاذكروا
في سبب نزول الاية وسوان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر
الرحمن وقد اكثر الله في السورة هذا الاسم فربما للقدم السبر على ولا عطف الشيء على نفسه فصح
اطلاق اما هنا لو جعل الدعاء بمعنى التسمية لكان كما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظ او للتحرير
ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح البيضاوي واعلم ان حمل الدعاء بمعنى
التسمية المتعدية الى مفعول لما يناسب ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه في سبب
نزول الاية وسوان اناسا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن
فقال انه عليه السلام انا ان نعبد الهين وهو يدعو الها اخر فانزله الله تعالى على نبيه
فردوا ان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما ورد في
سبب النزول وكلا التسميتين مذكوران في الكشاف وان صح ما لواو واعتبار
الصفات الخ ان قلت لم جاز عطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف
مع ان الاحد حسب الذات والمغاير حسب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما جاز
عطف الصفات بها لانها لم تقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المعنوان
المتغايرة كخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مغاير لما به النوم السنة والنهام
كثير الهم واللبث الاسد والكتيبة العسكر والمراد هم موضع العمال وما ورد ما
مدين الاية ضمير ورد راجع الى موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب عليه السلام والامر بان
يتباه عليه السلام والدور الطرد حتى لو كان ما يدور ان عن عمها الخ للتسجيل ان
قولا الرحمن ما عبارة ان السمى به الاية لاجل اسمهم والدود من المراس لاجل التسمية
فلا مدخل لملاحظة خصوصية السمى وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول

الفرع



الصحيح المتعين للاسناد في عدم التنزيل ما عبارة المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رأيها
كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره هذا الفاضل في قوله لم اقرأ باسم ربك على المسجى
وقد تعلق الموضوع كان مجمع الناس للمسجى ومجرد عدم استعمالها ما للمسجى واستعمال الناس
به مع ذكر صعف انها كاف في الحاق الترجم وعدم ما صنه فكان على المصدر ان مذكوره
بل كان احسن ان يقول الخ حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه
على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني لا فادة الاختصاص لاسيما لها على
المتعين انصا وقصر الانشاء قاحات التعريف اولا على دعوى وجوب ذكر قصر
الافراد وما بناء على دعوى احسنية اوراج قصر الانشاء وهذا كلام عدل الاعبار
عنه علمه بم الواقع في اكثر النسخ لعدم صحة العصر ما نواعها العلامة وكان حامد العصر
ما عبارة ما وصل العصر ما لحصه العصر به والله اعلم ومعلوم ان ليس العصر الا ما كيد
على ما كيد سحى حصله في مباحث العصر في تحقيق المناسبة التي اتى بها على عيسى الربعي
بين انما والعصر فسوى ما ردها الما كيد اعرض عليه ما ان ذكر الفعل في مثل هذا
يكون لمجرد التقرير دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يكون الجمع بينهما والحواب
ان المقدر الذي اثره في حكم الملفوظ فصار كما ذكر بعضهم بعد ما كيدا ولا يناسبه اجتماع
اجتماع المعبر والمعبر صرحا انه مبنيات رددت سنة مرتبة مبنيات الاضمار على شرط
المعبر وضعه كث لما مور عندهم من ان ما لا يعمل فيما عمله لا يعبر عاملا فيه والفعل المسول ما المصدر
ههنا لا يصح ما صدا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الغار بين المعمول والعامل
اللهم الا ان يحمل على انه مسلم في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر دل عليه المذكور كما في بات الاضمار
والتفسير والحواب انه معوض عن مثل ورك فكر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب
معمول وسره ان العامل ما لحقه داخله في الاسم اي ما مكن منه شيء فرتك فكر وانما جاز
الى العامل لتبع الاسم في موضع الشرط كما في انا زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف للسايح
والاحرب ان يقال انما معدوده والغار حوالها او قد يعبر ان حذف انما مطردا اذا كان تعدادا مر
او نهي فان لانا خاصة حوار تقديم ما بعد فانها فلتفهم وقد صرح بان الغار للعطف
على المحذوف على تقدير كون الغار للعطف لا يظهر كون واو اي فارسون او كذلك افاده
الاختصاص مر انا لك تعدد ان جعل المعبر متعلقا بالصبر على وجه الاختصاص يعلق المعبر

ما لطاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مخصص للمعاشر السجعي
والاختصاص في سجع لا يخصص في الاختصاص في سجع آخر اللهم الا ان
يعتبر خصوصية السجع في الاختصاص الموكد واجيب بمعارضة ملزوم العام
ويورد ان قلب هذا مما لا يعدم في سرح دباجة الكتاب مع ان اكثر ما فيها
مما يمكن مشي اكثر علم مع ذكره سهوا ان اكثر لم يقع الا موقع اداة الشرط وعلم
مع ذكره في صدر الكتاب انها واقعة موقعها جميعا حتى على مذهب من كما فصل
ابن الحاجب في الايضاح ولذا لم يعدم على الفارسي من اجزاء الجزاء المفعول والظرف الى هذا
العدم المذكور اذا كان في العدم سواء الفاضل بين حرفي الجزاء لانه معلق بعدمه اعراض واما
اذا كان فاضل اكرمك فلانا فاضل يمنع اما يريد طعامك فاكل وان جاءك اما فعامك فيريد اكل
صرح به الفاضل الرضي وغيره ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا العدم ليس
للتخصيص اي ليس العرض الاصلي لهذا سواء لا لعدم الا لتخصيص لانه لم يمكن عارف
بثبوت اصل الكرام والاكرام فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين
المذكورين اضافيا مثلا حصص به كل واحد من الجاسوس بالعباس الى اللفظ اذ
كون القصر مبنيا على حال السامع اما هو في الاضافي كما صرحوا به فلا يكون هذا التعليل
ملغا للتخصيص اللهم الا ان يدعى انه لا يحتمل بعدم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافي
كما سبق عنه طاهر قول المصنف سابقا ولعدم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل
ذلك ونحوه على الاكثر بل المجرد الاتمام كون العدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق
الاتمام ينصرف اليه كما يعلم ذكر اسم الله سبحانه وتعالى وحذفه حيث يسن فيهما بالترك والاستذاء
وغيرهما واما الاتمام الذي لم يرخص السجع الاقصار على ذكره في نحو ما وجه العدم
كما سبحي فانما هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المعدم في نفسه نصب العين
بمراعاة حسن النظم السجعي الصوات سبحان لفظ السجع مما لفاضل رعاية لمرادف
اسما مما للعدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا يخفى ان هذا المعنى
وله وزار التخصيص كما لا يخفى فتطن الدليل اعني قوله لانهم يعدمون الخ على الذي
وجه نظر وجهه على ما نقل عنه رحمه الله واسيار الله فيما سبق اما لا نسلم ان العول على العدم
لرعاية الفاصلة اولى فاصلة خطا لانا اول سورة سرلت وصل اول سورة سرلت



في الكوثر وصل في الغاشية واهل الحديث وقفوا اما في اقرا اول ما نزل بعد مدة
الرحمن من الالمات والغاشية اول ما نزل من السور حال الكوثر اول ما نزلت سورة
اقرا الى ما لم يعلم فكان الامر بالقراءة اسم دون تخصيصها الموقوف على العلم بما صلتها
والناصا المخاطب به هو النبي صلعم كما هو الظاهر ولا يتصور بتصوير القراءة بغير اسم تعالى
حتى يقصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا اما نظرا واجعل باسم
الله مع حالا اي مبتدئا باسم الله اولا يتصور منه عليه السلام الترك بغير اسم الله واما
اذا جعل مفعولا كما يوهمه الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عليه السلام
ان يكون مفعوله اسم الله ونحوه على ان فاعله نحنا لانك قد تحقق اعتبار حال السامع
انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الجميع بلا محذور اللهم الا ان يقال الاحتمال
الذي اشرت اليه من عدم مجيء لعدم متعلقات الفعل الا للاضافي وهو مبني على
ان تعلق باسم ربك اخ لانسلك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة
على التكرير والدوام امرا مقدرا لما لحن يخرج السر على ذلك فالوجه هنا ما ذكره صاحب
الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهرة في مواضع لان صرف عبارة
السكاكي عن ظاهره صرفا سيرا ما فيصار المعلم احسن من ربنا يخرج الامر على امر مقدر
المحصل من النجاة متعوه وقد اشار الله اس نسلم في الباب الخامس من معنى اللهم
وفي موضع آخر والشارح لما سبعانه اولا للاسبعانه يخرج الثاني لكونه اكثر في الكلام من
مقدار الاسبعانه ولان في الاول جعل اسم الله مع لمفعوله الا له لا يكون مقصودة بالذات
فقصه بترك الباقي اي احد اركان القرآن فقد تعالى السورة لما كانت اول ما نزلت لم
تناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يقصر الى الرؤساء الاخوس في اول
الشارل وانت خبير بان الجمهور على جواز ما خر النسيان من وقف الخطاب وان لم يخر
ناصره من وقف الحاجة الاعند العاملين لجواز تكليف المحال فلا عبارة في المعدم المذكور
ولا معدة على الدرس الصحيح اي اراده مدرس السامع فان الشارح
سامع المدرس ثم هذا الوجه انما يصوب اذا لم يمكن التخصيص ما سامع المعلم بان يحمل
على الجمع على ما ذكرته والا فان حمل على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل
على مجرد الاتمام فهو وان صح الا انه مومي لما سوبات عن المعلم فهي ما ذكره الشارح مضعيف

للعساد وفصلا عن عدم الاستعداد كالعاصل في نحو ضرب زيد عمرا امس ضربا شديدا
علامة زيد قال في هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل فصل الاصل بعدم المعمول
المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المعمول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه
ووجه تقديم ما هو معمول بلا واسطة على ما هو معمول بها طا مر ثم المعمول فيه الزمان لذ لانه
الفعل عليه بتضمنه ثم المكان لان الاصل اللهم اشد تخلفا عن الفعل والمصاحبة كذا
فصل ثم المعمول له لان الفعل الذي لاجله لا عرض منه فعليا تخلف المصاحبة
وفصل بتقديم المعمول به على المعمول المطلق اولى وكانه نظرا الى علة العائدة في المعمول
المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح من تقديم عدة المفاعيل على هذا هو المشهور ولذا اورد
المعمول معه والمعمول له مع ان الترجيح اسقطها واسقط المعمول معه ان السراج
اجله كما مر في كتب النحو الاصل بتقديم المتبوع لانه مع المتبوع كشيء واحد
فيكون تقديم الخارج المتأكد لكونه ارسخ في النفس من تقديم البدل او هو معقود بالسنة
ودونا مستوعبة لها في حكم المحكي والمعروف منه ولهذا صرح صاحب المصباح اولا بان
البدل ليس موضعا للعدول ان شرط العطف حكما وهو بعدم المعطوف عليه وبهذا
ظهر ان ما ذكره الشارح والشريف في توجيهه في قوله ما مر لان واحدة الانواع الاربعة
يعني البدل والوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف بالواو مبني على التعميد بالواو
بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بالواو على رأيه وسيجيء تحقيق رده اي
حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من جواز شرط العطف حكما
وكون تقدير سلب زيد عنه على تقدير العطف سلب وهو قائم في العطف بل ولان
الظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراده بالصلاح
بحسب ما هو اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في اي دون بل تقدير المعنى عند اظهار ما
هو الضرورة الاقتصار على ان التعميد بالواو بناء على انه المقصود بالبحث بذا واما اذا حمل
اجيء قوله او البيان منها على ان عطف البيان مع البدل من واو واحد حتى ان بعض
النحاة لم يعده من ابدال الكل فان قلت لما اعتبر بينهما واحد ولا لم يبق شيء من النوابع
حتى تقدم احدها عليه فكيف يصح تقدم احدها على ما هو المعنى بل على العطف بالواو
المأخوذ في الكل مع سرد ما ذكره في قوله ثم المعمول معه الا ان يبنى على المشاكلة او تقدير كذا ام

ذكر



ذكر المعمول معه فافهم مراده المصنف بما ذكره نظرا لانه قد عطف عليه ما قوله او
لان في الناصر احلا لاشتمال المعنى او بالتناسب وهذا العطف ما في ملك الاراده الا ان
يقال فائدته تعميمها في الاوراد والذكر وجعل السكاكي التقديم للعناية عارة عن السكاكي
بكذا والعناية الثانية تقديم ما حقه والاهتمام بشانه توعان احدهما ان يكون الخ فالمقسم الى
قسمين هي عنايته لكن العناية الاان المقسم منها الى القسمين لتنوع الاهتمام التقديم لاجلها
فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم الى قوله احدهما ان يكون اصل الكلام
الخ مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فقدر بعد اللام اي احدهما
لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اختصاص التقديم بهذا الامر مع ان السياق قال قلت ما فائدته
بعد المبتدا او ذي الحال ما المعرف قلت للاصرار عن المنكر المخصص وذلك لان
التعميل لمجموع قوله الاصل هو التقديم والمقتضي للعدول عنه كما مدل عليه النظر في المصباح
فلو كان ما ذكر من مخصصا لوحد المقتضي للعدول عن التقديم وان كان اصلها التقديم
انصاكما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وانما يعرض للنكرة المخصصة
لان التخصص لجعلها في حكم المعرف نصب عسكم بضم النون وفتحها اي منصوبا
مدا مهام نصب الشيء امه وجعله نحاه عني بحيث لا تخطئ عينا كما في اطر الهما وانما
وتقديم المعمول الثاني على الاول في قوله تع وجعلوا لله شركاء الاية مبني على ان
لله معمول لواسطة قدم على الذي هو واسطة اعني شركاء واصفات الخ تعليل مقدر قول علله
السكاكي السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا هو مختار السكاكي والقول المتصور على
حق في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الخ معمول اول
لجعلوا وشركاء معمول الثاني الى وقد طعن لقوله معطوف على شركاء فيجوز الفصل بالاجنبي
رأي مولانا الصفا عصار ان الظرف المعطوف بشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز
على تقدير ان تجعل لله معمول ما سيأتي تعليل تقديم على معمول الاول اعني شركاء فان
الاول منكر يسعى الناصر قلت جوزه الشريف وكذا الشارح المصباح وجعلاه كمثل
في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم المعمول مخصصا كما ان تقديم
الخبر يخصصه على ان اعتبار المبتدائية والخبرية يطل في الحال ولذا فصل قد يقع النكرة
المخصصة اسم ان كما سيجيء اشارة الشارح الى ذلك في قول ان شوا او سوء الذب

معدم الحال اعنى مرفوعه على الوصف اعنى الذى كفروا فان قلت كيف يحمل قوله مرفوعه وصفا لصه
اما معدم معلقه معرفه فان تحمل للسبوب للحدوث وتكون اللام الداخله عليه حرف تعريف
لا اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما عرف اشاره الى مسلك او
تجعل اللام فى الملاد للعهد الذهنى فلا حاجه الى تعدير المعلق معرفه لان عامل لواحر الملاد
فى حكم النكره لم يقع الذى كفروا صفه له لان المعمول ممنوع ان يتوسط بين حرف التعريف كما تحورا
تعامل معاملة المعرفه على انه قد يقال ان الموصول قد لا تعتبر فيه الموصوفيه اصلا فيقع صفه
للنكره فلت هذا الاحتمال لا يصار اليه بالنظر الى اصل المقصود وان المقصود الاصلى هو الوصف
بالكفر كما فى الايه الاولى فيعتبر الوصف الآخر فيها العارض واما الحكم بان قوله مرفوعه حال
فبالنظر الى الظاهر الذى لا يعدل عنه بلا ضروره فيمتنع ان يكون معلق جعلوا الخ
قد يعامل معلق الانكار باحد هما عتبار الآخر لا يخفى ان ملاحظه احد المعلقين اصلا ومهما
وان سبب عامل فى قولك اعطيت دينارا سائلا فان فى اعطاء الدينار زياده
مبالاه بعنصى بعديته وان كان لخصوصيه المفعول الاول دخل فى تلك المبالاه
والحاكم هو الذوق والجواب انه ليس فى كلامه رده بعض شراح الايضاح بان
معمول جعلوا لحب ان يكونا حاصلين فى الدهن وقت الانكار ليوقعه عليهما فيكون
كل واحد منهما نصب العين فى ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين
فى ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين عليه لتعديه كما فعله صاحب المفتاح
لان علة تعدى المعدم لحب ان يكون لخصوصه ونصبه العين مشتركه بينهما كما لحبا
واقول جعل السكاكى سبب التعدى كون المعدم فى نفسه نصب العين عامه ما فى الباب
ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار يعلق الانكار وبهذا الاعتبار كون المعدم
مقصودا يكون نصب العين باعتبار اخر مقتضيا لتعديته والسكاكى قد صرح بهذا
القيد اعنى بنفسه والمعترض عمل عنه اوعن قائده فان قلت الاتمام الباعث
فى كون احد المعمولين نصب العين فى نفسه لا يقتضى التعدى على مجرد المفعول بل
على جميع احوال الكلام واما المقتضى الاتمام الباعث باعتبار يعلق العامل به فقد عرفت
امتناعه قلت لا محرى فى التصرفات العقليه الدقيقه فليتدبر فى ما حر المعمول الثانى
عن العامل بعدم مساعده العامل وليتطرق فى تعديته على المفعول الاول كونه فى نفسه نصب

العين

العين فلا محذور اصلا وجوابه المنع فان الاصرار المذكور الخ فيه مناقشه وسيأتى الاصرار
المذكور كما يتعلق بالمعدم يتعلق بالموجود فوجه كونهما نصب العين فيلزم ان يتعدى
ما هو اعنى الدنيا فى الايه الاولى وموسى فى الايه الثانيه لا يعامل الاصرار بوجه كون احدهما
احدهما وما هو الا نصب العين لا ما يعمل او الملت ان نصب العين تكون معدا
فيلزم ان يكون تعدى احدهما وكذا ما هو الا معدما وليس كذلك قلت ان يعمل الموجب
للتعدى هو كون الشئ نصب العين مع تعدى المعدم فعامل وان كان مناقشه فى المثال
لكنه حق قد يدفع المناقشه بان صاحب المفتاح لم يدع انه معلوم منه انهما صحيحا بل
قال ليعلم انه من جمله الدنيا والمعدم ليدفع مثل هذا اليوم صحيح وانت خبير بان عباره
المفتاح ان عن هذا الدفع حيث قال لا يحتمل ان يكون من جمله الدنيا واسيه الاخرى
فى العالم اسم مفعوله ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال يتعدد المصحح ما دى عامل لا يكون سببا
لاستياء الامر على من له ادنى استعداد لان مخاطب كلام المدقع وما حمله العرسه الدال
على ان مفعوله ليس جمله للدنيا هو ى من كثير من العرائس الخالية المصونه للاستعمالات المحارم
وقد حكيت بانه يلزمه اشاره بلفظ هذا الى ضعفه لانه مبنى على ان يكون الكلام فى تعدى
بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجمله لا يقطع عرق الاعتراض لانه
انما يكون جوابا عن قوله وجه التحت التى دون سائر الامثله من تعدى المبتدا على الخبر وذى
الحال على الحال وظاهر بما والله اعلم فى مباحث القصر تعالى

قصر اللغه الحبس بكسر اللام والقصر بفتحها سمى الباقه الحلوب وفى الاصطلاح
تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص اما على الاطلاق او على بعض الاضافه الى معين صرح
به الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر فقد حصل اصطلاحه اما ان يكون
بحسب الحقيقه وفس الامر الخ الحصر فيها معامل الاضافى كما صرح به حيث قال الا دعاى
وقد فسره بوجه اخر ظاهرا وكانه نظر الى ان الحصر هو الاصل ولو اريد الشمول والتعميم
لعمل لان تخصيص الشئ بالشئ اما بعينه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد تعامل قوله
بحسب الحقيقه وفس الامر الخ ما هو كذلك حقيقه او ادعاء فيتناول تعريف القصر
الحصر الادعائى ولا يخفى انه خلاف المتبادر منه انه اعتبر الحصر معاملا للاضافى فقصر حقيقه
بحسب الاصطلاح كما اعرف هذا الفاضل فى شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب

دعاى

الاصطلاح على اعتبار اللغة غير معمول مع ان المعارف اطلاق الاصافي على قسميه دون
المجازي ثم ان ارباب الاوت استعملوا الاضافي المفيد للقصر او الحصر او التخصيص
في مقابلة الحقيقي وان اهل العرفان ان استعملوا الاضافة المفيد للخاصة في مقابلة المطلقة
ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحصر الاصطلاحي في المعاني على ما مر مر شرح
المفتاح لفظ القصر للفظ التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت
ثمة مائي هذا السورة قوله اما سمي قصرا وتخصيصا لعله حدوا اي لعله حدوثي التصريح
فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه العنوان فالتصريح بالتقسيم قليلا لفائدة وجديدا
كيف تكون قليل الجدوى وفيه وقع توهم خلاف المقصود وارائة لعله الاتي كيف
اسنده الحال على صاحب الاضاح بنسبة اشعار ذلك التصريح على انه ذلك التقسيم وسيلة
الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والنقص والغلبة في الحصر فانه
فائدة عظيمة شائعة في مواضع وقيل الضمير في حدوا راجع الى الحصر والمعنى لم تصرح
بالتقسيم لعله حدوثي احد القسمين يعني الحصر لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف ف
على الصفة لكاد يمتنع وقسيمه الاخر وان كان جائزا الا انه عزيز في الكلام وفيه اي
القصر الحصر الادعائي تقسيمه كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود فيه وان كان
تخصيصا كقولنا لا واجب الا الله وهذا التقسيم شامل للحصر الحقيقي وغيره يرد عليه
ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع
بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا ناجر لمن اعتقده شاعرا ومنجما وقولك زيد
قائم لا قاعد لمن توهم زيدا على احد الوصفين مع ترجيح قوله عند السامع بسبب
ثان المراد هو القصر عند الحصر كما يشعر به الصاقوله لمن اعتقده شاعرا ومنجما الى
قوله مع ترجيح فان الحصر لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا
مثل زيد شاعر لا عالم الى لا عالم زيد وهو على هذا التقرير من قصر الصفة على الموصوف
ويجوز ان يعدم لا عالم شاعر فهو من قصر الموصوف على الصفة وسره وعلته
استعمال عرفي كلام العرب وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا او عاميا وان جاز
ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة الى هي معنى قائم بالغير ان ارادوا معنى
مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله ليصادق هما على العلم فان اللفظ سيما ما عبار

القصر



الصدق هو المناسبة بين الاذان اراده بين اللفظ تسميه للدال ما سم الدليل او على حذف
المضاف اي دال معنى يصح ولكن العول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية
وكذا اطلاق العام بالمعنى المراد منها على بعض اللفظ من قبيل المسامحات السابقة
بانه يدل على ذات ومعنى فيما عبر السمول المراد بالذات ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه
والاخرج عن التعريف النعت في نحو ولك الحسن هذا السواد السديد وبالمعنى ما يقوم
بغيره ان قلت فرد البعض بالمدلل في الحسي رد حسه لانه يصدق على الحس انه ذات
حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم به موصوفه قلت لفظ فيما مدلل على
وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول فان قلت
الحس مدلل على المعنى بالمناسبة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته ولا له
البراءة عن معنى فيما حس فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف في نحو
جاءني القوم المجموعون او المعنى الدليل على السمول قلت المراد من السمول الذي اضيف
اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في بات الناكيد وهو ان لا يتبادر من افراد المتبوع
والاجماع الدليل على الوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التعرف وهذا المعنى الثاني
وان يوهم الرجاح والمراد كونه بدليل الناكيد الثاني في قوله لم يسجد الملائكة كلهم اجمعون
الا ان الشارح رده في بحث الناكيد وكذا من النعت والصفة الخ حال الفاصل
الحسي واما العرفي من معنى المعنوية فالظاهر هو المناسبة الكلية او المعنى الاول هو من
الامر العام بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات مع انتساب ذلك الامر اليه كما لعام
هذا كلامه وذلك ان يقول ان حمل معنى المعنوية على ما يتبادر من بعضهما كان المناسبة
ظاهرة لما ذكره الفاضل بل لان المعنى الاول يكون من قبيل المعنى والمعنى الثاني
من قبيل اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ الصادق على قسمي الموسع كانت
المناسبة على ما ذكره لكن لا يتبع ان يصار الى الحذف في الموصوف من عباره
للخفي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال من قبيل الامر العام بالغير والمعنى الثاني هو
دال وذات مع انتساب ذلك الامر اليه بحيث يجب وهو ان اللفظ العارض مثلا
يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوصف المذكور وانه يقول على ذات ما عبار
معنى هو الموصوف بعد يصادق فيه معنى المعنوية فالمناسبة بينهما العموم من وجه

ماوجه الحكم بالمساواة وللخصم ان اعتبار قيد القطع في الاول مع عدم المعنوية يعسف للاضمار
اليه للضرورة ... في حواله والاول السبب لان اعتبار المعنى
الثاني في مثل ما زيد الا قائم وعمرو ذلك مع وضع الاستعمال يجوز الى ان يعال بعذره
الا قائما وان المقصور عليه مفهوم العام لانفس العام وللخصم انه تكلف في قصر
الموصوف على الصفة مبني على ان الساوي في جانب المقصود عليه بهما هو الطاهر
بكونه صفة وقد يعكس ويعتبر الساوي في جانب المقصود على معنى قصر الهوية على زيد
والكون زيدا على احدى والمساواة على الساواة مع كون مع قصر الصفة على الموصوف
لكنه لا يخلو عن تكلف وقد راعاه المتكلم بما لا مزيد عليه حتى هو مع عليه امكان
الاحاطة الاجمالية وكما بهما في العصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات
امور جمة خصوصا النسبة فلا يقع في العامل الجزئي للصدق اسبات واحدة منها وهي
ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالحس حاكم بخلوها في الدار الا زيد
الخ فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد اما هو بالنسبة الى ما في افراد الانسان
ضرورة لجواز الاستواء منه وصول الى العصر الغير الجمعي فالطاهر في
المثل ان يعال لا واحد بالذات الا الله فان قيل التعذير في امثال المذكور
ما في الدار انسان الا زيد لان المعذور في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه
وهكذا في كون هذا العصر جمعيا اسفا، الكون في الدار جميع ما سوى زيد من افراد
الانسان فلما لم يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا جمعيا في مثل قولنا ما هذا
الثوب الا اسود اذ التعذير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فكذلك في كون العصر جمعيا
اسفا، سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعي سابقا
انقضاء هذا النوع من القصر الى الكمال اي ما ثناني ارجاع القصر الى الجمعي مطلقا
كما ذكره العاصمي الجمعي بل الى مطلق القصر اصح واسهل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي
الاضافي اللهم الا ان يعال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز واحادا فعلا
مجازا واضعف اجزاء اشاره الى ان دون وقع حالا وقد الحال اما المعمول المذكور
وهو الامر واما العامل وهو المخصوص بالمعنى المراد بحسب المعنى فهو في قوة المشروط واما
مكانها فمثل حال ومعناه واذا وضعا لتلك الصفة مكان اخرى وفعل مضارع



على الظرف اي الصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر او في مكان الشيء الجار
متعلق بادي ما عتبار اصل المعنى كما يعال وفي منه وقد مر منه لما ما عتبار المعنى المتصلي
علا لعدم استعمال افعل المتصل بالاضافة ومن ويعال ان يعول ان قوله الخ
ممكن ان كان مان المراد هو السوق الثاني ولما كان الجمعي معلوما فعله اراد بهما ما لا
يكون على الوجه المعتبر في الجمعي اعما داعلى ما ذكره فعله كان مراده اعم من الواحد والاثنين
والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الجمعي ولما لم يمكن المصنف التعريف كما
سيذكره الشارح الآتي لما يتال هذا القدر من صرف الكلام عن الخلط قال قلت يخصص
امر الخ لكن ان يعرف هذا الجواب يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتصار الخ وذلك
بان قول المصنف او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتبار المخاطب عكس الحكم
او بحوزه الامر كما سيصرح به الشارح في الخط الاتي في الصفحة الثانية فمعنى دون
اخرى بهذه القرينة هو الجائز بحسب اعتبار المخاطب انتفاء فخرج القصر الجمعي للعدم
وجود التخصيص فيه مطلقا لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا
اندفع قول الشارح قلت الاقتصار وكذا قوله وممكن ان يجاب وكذا يجاب الحاصل
المحسي قال قلت لو استعد ملاحظة حال المخاطب مما ذكر للغي قوله بعد ذلك والخطاب
بالاول قلت ممكن ان يجعل بصري كذلك المستفاد الصمني يعني ان يعال العصر الجمعي
الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يعبر فيه كما سيسر اليه قلت بهذا الاقتصار
مخصص الخ وما سبق ان يعلم انه لا يحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا
ويردد فيه بل في اعتقاد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده صحيحا وساغ اهملا
او اعتقده على خلاف ما هو عليه من السهو والسخم او يردد في امره فصول ما اتى
الاساغ ابتناء على ظنه خطا او صوابا ومنه قوله لعله ان ابن الاكدرين كما سيأتي العاصل
المحسي الا ان هذا القسم لعله لم يعرض له وهذا القسم لا يحتاج الى جعل المدعى
عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالمذكور لسبل المذكور
اعني قوله او العاصل للاعتقاد الخ لا يدل على عدم جريانه في القصر الجمعي الادعائي
او يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة ومن ذلك اي من الاقتصار
لجميع الصفات غير صفة واحدة من الصفات تلك الصفة الواحدة والخاطب

ما الاول كون المحاط لذلك ليس بمعرف مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب
الغالب ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمحاط بالساكي امافي
نعت العكس واما من يساوي عدده الآخران ولو لاعباره الايضاح لامكن التوجيه
عباره التلخيص بان قوله او يساويها معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المحاط
في العنصان من اعتبر الآخرين كذلك او يساويها عدده ويسمى قصر تعيين حاويا احد
المحاط ان يرد احام واحد له وصفا احر اما الكتابة او السعود عن تعيين احدهما فعلى
له ما يرد الاكاتب فقد اصبح فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة الصادق اي
اقسام القصر بهذا اقلب الطاهر قصر التعيين اذ ليوجد في الشركة بمعنى ان يقال ما يرد
الا كاتب او ساع لان اعتبار المحاط هو الشركة بين العام واحد الوصفين
لا بينه وبين وصف منهما معين وهذا ظاهر لا يدفع لم قد يعتبر عنه بانه لما كان لا
معنى للتساوي المعتبر في قصر التعيين بحيث احد الآخرين لا بحيث الآخرين معا وهو
استعمل فيه المكان لما سيدرج فيه قصر الافراد الذي كاطب به في تعدد الشركة
وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتبار الشركة بحيث الآخرين وهو
معنى معقود لا بحيث احدهما الذي هو الموجود فلينامل وعبارة مالكي حذا سرنا
فيما سبق الى انه يمكن توجيه عباره التلخيص بما يعتبر بهذا المعنى بوجه اجود الصالكن
عباره الايضاح اتم عن كل التوجيهين كما لخفيه الا ان يقال مثل بهذا المثال في عباره
الصادقيا عامل وقد يقال انما كان اعتبار المكانة في قصر التعيين حملا واعتبار
امر دون اخر حلما مذكورا في كتب العروض حيث السكاكي قال قصر التعيين في القسم
المشتمل على المكانة واصرح عن ذكر الساكي اعتمادا على الوضوح وشرط قصر الموصوف
على الصفة اخر اوهم بهذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا عدم شائبة
الانصاف اذ لو كان الوصف محيث لا يصح قيامه بمجلس لم يتأت اعتماد المحاط
سوء الموصوفين وبقدر به لم سوء صوالم وعلما تحقق ما فيها بهذا امكن حمل العطف
على معمولي عامل يحتملهما مع عدم المحذور والصالح الى فصل اشرط الساكي
الوصفين في قصر القلب انما سواكثرى لاكلي وقوله ليتكون اتيانها لمعناه ان الاصل
ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتباينين اكثر وقد يقال

انما اشرط



اشرط الساكي ليتمكن الاستدلال به احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر
عن الآخر وهو النفي على اعتبار الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم كقولهم
بمسمى الخان النفي فيه حتى والاثبات صريح فشرط الساكي ليتم القصر في جميع المواضع وهو
اعتبار الاخرى بطريق اصرح واوكد فان فصل فائدة الخبر الآخر للقصر مع حصول المقصود
بمجرد الاثبات احتياجه الى ان يقال انه على رد خطاء المحاط ولا يحتاج فائدة التعميم
بل ما فائدة لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتماد المحاط احدهما وفي الثاني
ليتكون اتيانها مستقرا ما سيذكره فقد اطلق الشرط في الموضعين وسيأتي الكلام على وجه
واحد فحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن بتعسف ظاهر وتعريف المسند
انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا بعد القصر بوطنه
بقوله لهما فيما سبق لان المقام لم يذكر فيما سبق اعاده تعريف المسند اليه للقصر بل
ذكره الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المصنف ذكره بها لتعرضه له فيما سبق
فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبطا بقوله والمذكور اربعة والمراد ان
الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي بهذا الكلام وهو
عباره عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له لكنها
تعلمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة بها وعلى هذا كان الانسب ان يورد
المثال لها من غير مثال المسند اليه والمسند ليظهر عمومها على ان عموم طرق التقديم كان
قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح تكمله لما عاده ذكره والاولى ان يقال ذكره لمتعلق الباء
الحكام له غير مذكوره فيما سبق ثم الطرق المعباره ان يقال كالطرق المذكورين بها
فيها العطف فدخل فيه الطرق السلبية الثمانية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره
فان النفي فيها كامن فهي ثم النفي والاستثناء صرح فيها واخر التقديم عن الكل لان دلالته على
القصر ووضعه لا وصفه وبهذا يجاب عما قال في معنى اللبيب قد يمنع العطف على
اللفظ وعلى المحل جميعا كقولنا ما زيد قائما لكن اوبل قاعدتان في العطف على اللفظ اعمال
ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الاستدراك مع رواله مدخول الناسخ قال والصواب
الدفع على اختيار مستدرك فصل بل ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد
كما بل سائر ما مر من فصل القصر بالعطف او لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل بها ويمكن ان

ع بعد السرل عراعسار عطف الجملة بالالرام العطف على المحل وروال الابتداء بدخول
الناسخ لا نصر عند بعض النصريس ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر
كما سبق في اوايل احوال المسند والمسند اليه مفصلة في معنى الليت وقلما
زيد قايم لا قاعد فصاره على العصريس ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين
لكن المفهوم من دلايل الاعجاز خلافه فالاقصار لما سيصرح به السايح
فطريق العصر دلاله على هذا المعنى فيه منع نحو ان يسعى الطريق لعصر التعيين
فلا اعتماد عكس ح اللهم الا ان يقال طريق العصر يدل على ان المخاطب يعتقد سوء
المعنى او نحوه وما يوهمه سعى حاله اما لان اصل العمل واما لتواخي اللعنة العاملة
يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع
التقديم اذا لم يعمل الصاقها عند المحاربين فلان اصلها العمل وان قالوا ان لا تعمل لما تقرر مثل
التصريحان وغيرها فاجري حكمها في جميع موارد ها على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب
واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انها قصد مواقعها للنعة العاملة فمنع التقديم
كما منع في تلك اللغة فقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل كانه سر مد
اجماع اكثرهم والناس مصعود على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يتطلب عليها وقال ابو
علي انه قد ما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره كقولك في قصره اقواما
زيدا الا ممايوا علم ان السيد صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قايم لقصر
القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده
بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل السيد صرح قبل ذلك الكلام بخمسة لكل من القصرين
واما تعيينه لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان المبني
منه عرفا ما في الكلام العام من اولا صاف مثل الاصطياد والاكتساب ونحوهما لا مثل
السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم منافي الوصفين والى هذا
الذي ذكرته اشار السيد في ذلك الكتاب الصاقا لا يخفى على الناظر فيه وذلك لان انا
لا تدخل الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على الدرست
الصحيح قلت هي زايدة فلم تدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل
المحشي وانص بلزوم تخويز اعمال ان اذا لم تكن عن العمل فان قيل العصل مانع عن اعمالها فلما الى



صح ذلك قلنا مانع من اعمال حرف النفي فصار انما زيد قايما على لغة عربي يميم وفي بعض النسخ على
لغة بني يميم وسوسهوم العلم قال العلم لغة اهل الحجاز ملاحلاف وقد يعمل عند التميمي
من عمل ما انه ليس يداخل على المذكور في المعنى والذي عليك ان هذا اعم مما ذكره المحشي
بقوله ويدفع هذا ما سيعاض النفي بمعنى الاحتمال اذ لو كان موصولة لبقي ان ما صار
الخ واما المصير الى حذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل اتصال
المسند باسم فعل ضعيف لانصار الله مع وضوح الوجه الصحيح المقدم ذكره فلعله لكلف
مستغني بوضوح الوجه الصحيح نحو المطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والمصير
هو الاول قال المطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المثال لكن يقول جعلها
موصولة الخ اشعر في هذا القول انها على العاري لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا
اختار السايح في شرح المفتاح كون ما في الاية كافة واب ضرمان رسم القرآن لا يجري
على القياس المقرر في الكتابة بل موسسه منبع وكم حذف من اسرار جارية على خلاف الخط المصطلح
كما اشار الله قاضي في تفسير اوايل عمران نعم ان وجه الموصولية قوي فالحمل عليه
اولى ولقول النحاة انما لاستثناء الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى
القصر في انما للخصوص بضمها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سنعلمها السايح عن علي
بن عيسى الربعي انما يناسب انما وضعها القصر لا بضمها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان
يقال بضمها معنى القصر انما هو لبضمها معنى ما والا انما يدل على وجود الاول يدل على وجود
الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل فلا يخفى ان يقال انه يحمل
على الضرورة الشعرية عاريه عما لا مسوغ له للشاعر عنه ورود الدماميني في شرح معنى اللبيب
بان هذا بعض عدم تحقق الضرورة وانما ادعى ذلك الان الشعراء قادرون على نصب الزايد
والاسبان ما لا سبيل الصناعة فلا تحقق تركيب معتمد لا مسوغ لهم عنه ثم قال والمختار
في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر اصلا كان للشاعر عنه مسوغ
ام لا على ان انما تاكيد فان قلت كيف يخرج عطف او مسلى على المسبب في اذا وقع
معه انه لا يصح اذا وقع مسلى قلت كما يخرج عطف روحك على ضمير المخاطب في قوله لم اسكن
انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن وزوجك وحاصله انه يغتفر في التوابع ما لا
يغتفر في الاوايل وان سبب ما غفر قولهم ضربني سعد وزيد مع عدم جواز ضربني زيد على ان

حذف الفعل وجعل العطف في منله من جعل عطف الجمله بان تقدر او مدافع مبتدا محذوفا
لان قوله اما الرابد دليل على ان العرض الخ معي انه مدل على كون المتكلم مخبرا
عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصله كما ذكر كان مخبرا به فلا يحسن في العدول
عن نعط مر الى نعط ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قولنا مدافع
انما كما اشار الله صاحب الكشاف في ان سوره المكاوون وغيرها لاستمرار
الفعل عانت فاكان في الحوان المسي نوع تعدا جعله في سرحه للمفتاح وقد يجاب
الصابان ضمر العامل فاكان منفصلا مع ان اصله الاتصال اعطي حكم الاسماء
الظاهر فاسند اليه الفعل العامل وبان مجموع الاانا مضمن معني لاغر فصح اسناد
مدافع اليه كانه قيل ما يقوم غيري ولا يحي بعد مما الصا ما عمال الصنعه الواقعه بعد الخ
اولا احمال اعتماد على سي سوي الصحيح السي عن علي سن عيسى الدعي موجه اكاديجاه
بعد اد منسوب الى قبيله ربيعه كسي في جمعه وذلك لان قولك زيد حار لا يفيد
فان قلت ما ذكره من الاسبات الصرح والضمني انما تظهر في صوره العطف دون قولك
ما سباع الا زيد ومسي انما قلت لصحيح المناسبه بعض الصور اي بعدم ما جعله الناصر
سواء بني بعدم التعدم على حاله كما في زيد اضرب او لا كما في انا كعبك مهنك كذا في
سرحه للمفتاح وبهذا ظاهر على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون اداة النفي
ماكيدا كما سبق بخلاف الا انه غير ظاهر على راي المصنف فان تعدم المسند اليه بعد النفي
عنده وان كان من قبيل النفي فتعدد التعدم يكون ماجعله الناصر غير مناسب بها الا
ان يبني على الاعم الاغلب بحث ان لقائل ان يقول قد سبق ما اشار
الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في النفي الاصلي حال السابق
في سرح المفتاح هذا اللزوم في الصور اعني سوي نطاق النفي والتعدد بمعنى ان الحكم
لو كان بمن يحور عليه الخطاء لكان كذلك لا نطاق التخصيص لامتناعه في مثله انما كان
بعد انما كذلك بعض وجه نظر لان المثال المذكور من قبيل النفي الخصوصي لا غير حيث
قال اولي في التمثيل قوله لو حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به حاله قصر قلب
اصابي والخطاء بحور كل منهما على التساوي قال الفاضل الخبشي ان كان التحوير
عباره عن ترددي وتسلكه منهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل

السكاكي



الشك بنافي الحكم لانه بعضي رجحان احد الطرفين المساوي الشك وهذا بحث لان مبني
ما نحن فيه على الامور الوهميه والصواب والخطاء لا تحصان الحكم في العرف بل قد
يوصف بهما افعال متعلقه الا نشاره الى من تحسن الشك خطاء والاحسان الى المباح صواب
ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارات ان يقال كذا احب لا حلم وقد صرح في
بعض كتب الاصول في مباحث حل بان الاشتراك مصف بالخطاء مع انه لا حكم في الاشتراك
بالمعني المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا السبق بعد تسليم الرد وعدم التسليم المذكور
لاحد الطرفين فعل لا توصف بالخطاء بل لا يعد ان يقال الخطاء في عدم الرد زيد
يعلم النحو لاغر حكي صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف اما يستعمل اذا كان الاخير
يعد نفس وكان مكانها غيرها مما يقع الاسقاط الجزء لم كر الحذف ولا يجاوز ذلك مورد السماع
وبنى على ذلك سائر جوابكلامه وفي المفصل حكاية لاغر وليس غير واستشهد الامام جمال الدين ابن
مالك رحمه الله في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا نحو اعمد قدر
سالفي علما سمع لاغر سائل وصوبه لا يستشهد الاشتباه بدعوى ما مثل والمسطور
في كلام بعض المحاشي ايراد على المصنف حيث عد ما من طرق العطف والمراد بعض المحاشي هو
الفاضل الرضي واحسب ان مذكر النص الخ لا يحي ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام
عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اعتصا كراهته الاطناب ترك النص على المثلث
والسعي في طرق العطف كون العطف موجودا والاصل مردودا لكنه اسوغ من حمل كلام
السكاكي على العساد فان قلت اي حاجه الى هذا التكلف فليحمل ايراد المثال المذكور
اشاره الى نعم الحكم بانه قد يترك النص عليها في طرق السبي والاستدلال الصاكراهته الاطناب
وله نظائر كثيره في المفتاح قلت الكلام في طرق العطف لاغير نعم العامل للظرف الملا
الاخره واعلم ان كلمه غير في ليس غير محل النصب عند المبرد وعلى انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر
وعند سيبويه ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الرجاج بانه اسم ليس وضمه بحذف
والتعدد ليس غير النحو معلوم وفي الملا انه النص على المثلث فقط يعني ان
الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهته الاطناب كما سبق يترك
هذا الله في مثل قولك ما زيدا ضرب وما انا قلت اذ المقصود منه مجرد الفعل على غير المذكور
لاقصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص حاسبي لما مر بحث لان الحكم بخص

للادوني بل هو مساو له لان المعصر ان الحكم لا يجري في بل لانه عرض محض بها كما يشعر العبارة
لا بما موضوعه لان سعي بها ما او حبه للمسموع فان بذا الموضوع له لا بما في
نحو فولك زيد قائم لا قاعد لان المسند هو القيام والمسمى هو المقعود فلم يتحد مورد
الاثبات والسلب على ما نصه وضع لا العاطفه فكان بذا الاستعمال على خلاف
الوضع مع سموه فلت بل هو وارد على الوضع والمسند في المثال المذكور للمسموع
اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المسمى بالقاعد اي اما هو بكسر الهمزه والمي
به اما نعتها فعال اما اما تسمى لا حسى فان فلت اجماع الطرفين واكثر الى انهما تس
اجاده العصر فلت الى السمى او الاحوى في مثل اما جاءني زيد لا عمرو والى اما والعاطفه
ح موكده لذلك العصر ومثل زيدا ضربت لا عمرا والى التعدم وفي مثل اما زيدا
ضربت واما تسمى اما الى التعدم حتى تكون زيدا هو المقصور عليه وتسمى لان التعدم
احوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم السرف بان العصر في اما تسمى اما مسعاد مه اما
وواقف السارح في الثاني وان نسب فارجع الى شرح المفتاح عز مصرح به فان
فلت كيف جاء قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تعدم النبي المصرح به فلت في لا
العاطفه ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصله لان حروف العطف لا تدخل بعضها
على بعض وتسمع اما من الا الله واما احد الا هو تعول ذلك قد وقع في اكثر
النسخ صرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا هو وقد خط عليها في النسخه
المصححه من شرح السارح وهو الوجه المناسب للسياق اولا نعي ان معنى النبي والاثبات
مسعاد مه اما فالا مدرك قطعا الا ان يعال حتى بها على سبيل التوكيد ان
كان الاستعمال لا ما ناه على ان صح مما سبقه ظاهر وفي ان نوقوع الا مصرحا بها
لم لم يجعل النبي في حكم المصرح به صحور ما ذكره من وقوع احد كما جعل المنبي في حكم
المصرح به في قولنا الى زيد العالم لا الجهول حتى امتنع كما سياتي الان ثم ظاهر كلامهم
يقتضي جواز الاتيان اما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد ما النبي النبي بخصوصها او ما ولا
لعدم العائده في ذلك عند الاختصاص مع ان ذلك ان الاختصاص الواقعي لا يسلم
العلم به صحور ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا او يحصل العائده لذلك وغايه ما يعال لا
سلك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبه حتى يتاتى ان يعال اذا

كان

كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه والمضاف اليه سان ذلك الاختصاص مقطوعا
في الدلاله عليه كان غايه في افاده الاختصاص فلا فائده في تصريح النبي بالعاطفه
واما اذا اسني احد الامرين فيه فائده فالوجه ظاهر فتامل الا ممن يسمع ويعمل
فيه اشاره الى ان المراد بالسماع في الآيه ما يكون مقبولا بعمل المسموع فان فلت فاذا
كان بذا الحكم معلوما بالكل فاي فائده في الغاء الكسر والعصر الذي يقتضي حكم المخاطب
مشتوما بالخطاء وبالجمله الاستعمال الذي سورده السارح على ما يفيد المصرح به لا على الاعتبار وارد
سما فلت اما العصر فحتى لا يقتضي ما ذكر واما نفس الاثبات فلعله بطريق السبر لا عسار
خطائه وحمل اما في جميع موارده على السبر بعد كل البعد وكذا اول كلام السبح نوه
اخ فكان دلاله على العصر اضعف مما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في
شرح المفتاح من ان دلاله التعدم على العصر احوى من دلاله اما حيث حكم بان المتعدد
له في قولنا اما زيدا ضربت هو التعدم على ما يفيده العاو قد يلوح بين كلامه بان في
كل منهما صعفا من وجه ووجها من آخر فالوجه في اما ما يفيد ان دلالته على العصر بحسب الوضع
بخلاف التعدم وفي التعدم ما يفيد ان العصر يفهم منه بالدوق السليم وسواد حمل
في الثلاثه او لتعدم احتياجه الى التاويل بخلاف اما واتى حينان كلا منهما اذا اتصل
على قوه وضعف لم يتب ما ذكره ما ادعاه اعني تعين اسناد العصر في نحو اما زيدا ضربت
الى التعدم فان فلت قوه التعدم ما عارض كما سرنا اليه صحيح وحينا ترجح اسناد
اليه فلت فلا يتم ما ذكره منها من قوله ولم يذكروا بذا الشرط على ان جعل الاسناد
الى الدوق سببا للقوه ماره والاسناد الى الوضع سببا اخرى لا يخلو عن تعسف
فتامل وما اتى عليهم بمسطر في الصحاح المسطر والمصطر والمسلط على النبي بسوطه
عليه وسعد احواله وبكتب عليه واصله من السطر وهو بحث لان في النبي بلا العاطفه
اخ فدحاب عنه بان السبح حص الكلام اولا بالنبي بلا العاطفه ثم عمم ولهذا قال ثم ان
النبي فيما نحن فيه النبي بحيث ذكر الاسم الظاهر ولم يعل ثم انه مع تعدم ذكر النبي بلا العاطفه
كما دل عليه النظر في دلائل الاعجاز عما يحمله المخاطب وبكذه ان فلت حمل
المخاطب ما لا يدمه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطرف الثاني
فلت مدفوع عند الانكار لان المراد به الانكار التام والاصرار كما يظهر من تخصيصه بكلام

السبح فكان مراد السبح انه كما لا يطرق ولا يلائم الاعرابي يطرد له ان مراده ما سبق
من ظاهر كلامه وان يطبق كلامه على ما ذكره الشارح لا كما ذكره السبح واما اياها
بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد ما يحمله القصر من قصر المسند
على المسند اليه بل انما اسندها مليسا بطريق القصر وصورته قصرا الى مجرد المواظبة القصد
مع كلام الخصم هذا ولكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة انما الرسل على
البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تعدونها الى
الملكية فليسم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة كما يدل عليه قوله لو لا انزل عليه ملك
واسعار اللازم يستلزم اسعار الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين
على البشرية لا تعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا
ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل والاولى او من لحوق اللبس
حيث قال لا لتسليم اسعار الرسالة فان المناسب للمقام الثاني ان يقال
لا لان المخاطبين سكروا وذلك ان ايهم الاشر مثلا لعلهم ان سمعوا من قوله
قوله ان ايهم الاشر فقط فلعله سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس
ما ايهم لا ان ايهم والاولى نظرا على ما ذكرنا المراد ما ذكره الاشكال الذي اورده
على ظاهر ما سبق من ظاهر كلام السبح ثم توجيه مراده واما قال والاولى لاجتماع
ان يكون المراد بقوله لعلهم ذلك وبقوله تعلقه وبقوله ما دلت عليه مشاركة رباعي
كما مر في وجوب كون حكم المخاطب معلوما للصوات وحطا كاسراك الاخرس
في صحة المحاماة وكاسراك الاولى في عدمها واحسن مواقعها الخ حسن وهو
الاحسنية ان اما سمعت في حكم معلوم تعلقه المخاطب وبقوله على ما فهم من ظاهر كلام
السبح فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريض فائدة
جديدة تحسن موقع الكلام تمكنا حسنا لا يوجد مثله ثم قال السبح وعلم انك
اذا اسقطت الى معمول اسقطت محذوف اي اذا اسقطت مواقع اما وصيرورة
وحدها راجع الى اما واحوى مبتدا وخبرا اذا كان والجملة معمول ناب لوحدت وما
في الموصعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلى اشد معلما بالعلة وبحوز ان تكون
احوى وما عطف عليه بدل من المعمول الاول والمعمول الثاني الظرف والمعنى

على الاول



على الاول وجدت اما مصحفا من احوى اكواها اذا ارتد ما الكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت
احوى اكواها حاصلا اذا ارتد به التعريض سوى المعمول معه اعلم استدلالا ان المعمول معه لا يجئ
بعد الا لا لعامل لا مسن الاورد احال الفاصل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كالمستثنى
عما قبله لم يعد له بعدها واما ما لا مامور من حيث المعنى مع العطف وكذا الواو فانه
عمل العامل مع حروف موجبة ما لعطف ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا
يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وعلا
راكبا فلعدم ظهور عمل العامل لعطفها بعد الواو بل هو مقدر اي كلاما هذا ولك ان
تقول في الوجه من قولنا ما جاءني زيد الا مع عمرو من قولنا ما جاءني زيد الا وعمرا حيث
جاء الاول دون الثاني ان الواو في المعمول موجبة الا الم لملاحظة اسراك النسبي
في العمل وليس معها مستقلا ما فهومه فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان
يكون معنى مستقلا كخلاف مع فانه اسم يستقل معناه ما فهومه فافهم ومنه قول
الشاعر لا اسبي الخ اي ما يستقل بعدها كما لها لانه مرتبط قصر العامل على المعمول او على
العكس واستضعف بان على انه معمول لا اسبي لا على انه معمول كارها لان دعاء الخ
يقتضي خلافه فافهم كان لم تمت في سواك الخ السبب للاسبح الاسلمي من قصيدة اولها
مضى ابن سعد حابس لم يعرف ولا معروف الا له مادح ولعده وما كتب اورى
ما فواصل كفه على الناس حتى عسله فلج حاصل في لحازم الارض مسا وكانت به حاجة
الصحاح سما بمعنى ما فاحت وموعى فان بعض محسنك مني ما كس الحوائج
وما انا من ارزء وان جل فادح ولا سرور بعد موتك فارح كان لم تمت حتى سواك
ولم يعم على احد الا علمك النوائح لئن حسنت فيك المراثي وذكرها لقد حسنت
من قبل فيك المدائح انضاء الاحجار العراض التي سعف بها مرة والصحاح جمع صحيح
وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والحوائح الاصلاح التي تحك المراثي
وهي ما على الصدر كما تطبع مما على الكف واحدها حاكة والدرء المدفعة
لا سلبه امة حصر الصفة حمل ما منها الاولى ان يحمل على حذف المضاف اي لا سلبه
اسلبه والا فلا اسلبه ام هي ليس الا مر لان الكلام انما هو ماخوذ وانما
ان بعدها مما معه بعض النحاة منهم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا

ستعمل ما ضرب الاعمر وا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرو اكان العصر فيهما جميعا والكلام
فيما اذا كان العصر في احدهما فقط وان لم يجز لزوم فيما ضرب الاعمر وا زيد بقاء العمل بلا عامل
لان زيدا مرفوع بمصر بناء على ما صرح به المحقول من النحاة من ان لا يسع ان يعمل ما قبلها فيما بعد
المسبي بها كما يسع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرو ا ان يكون عمرو ا
منصوب بمصر كما مر فصل الخ فصرح العمل فيه اشاره الى ان المرفوع في الحقيقه
هو العمل وسمه الاسناد به محارم الاولى ان يقول فرع العامل ليكون تعليل
ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص بهذا الحد دليل على وجوب تعدد المسبي
منه عاما تحصوله ان الادلال على مجرح منه مطلقا وسنه الى جميع الخواص على السويه
فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما قال انا
كان تعدد المسبي منه لضروره اقتضاء المسبي مجرحا منه وقد تبين ان ما بيت
بالضروره يتقدر بقدرها وذلك الضروره تندفع بتعدد خاص لم يجز الى تعدد العام
ولذلك رأينا اي ولا سلمنا م الا العموم في المسبي منه كذا في شرح المفتاح
وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشأ الحكم بان ما بين الضمير للخط الى الطمجموع
الاحكام الثلاثه فحكام المفتاح وشروحه لا تخلو عن تعسف وبهما بحث وسوان

ماس



ما بين العمل في الاساس وفي الكتب الاسناس ان تكون ما بين الخط الى الظاهر بجواز ان تعدد
المسبي منه في الكل موسا بان تعدد في الاية الاولى فعله وفي الثانيه اسناد وفي الثالث
اعصار فلسامل وفي بعض كتب وفي الرمه وما بعده الى صدر بعض كتب وفي الرمه طوى
البحر والاحمرار بالفتح عروضها نصف السوق بالكسر الى السير والبحط طوى اي احمر وابهزل
والبحر بالكسر والباء المهمله والزاء المعجمه الضرب بالاعصاء والحث على السير والاحمرار
بالحاء والزاء المهمله والراي المعجمه الدخول في الارض الحزونه والى الاسناد بها وقد
يصح بهمزه الاحمرار على انه جمع حرر وهي لغه الجدريه والعرض بالعين والصاد المعجمتين
على وزن الفلس للرحل كالحرام للسرج والصلوع الخاسع الاضلاع العطيه العريه
والخسع منه الابل هو العظم العوى والسكال الى احسب ما يسمى علامات الناس
ضامر على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع
فكيف يسند العمل المسبي الى هذا الكلام وارد في الذيل فان زعم وجه الجواز
اسعاض السعي بالاتي العامل كذلك فعلى مدسه يكون سنده الى رد السريف هذا
الوجه في شرح المفتاح فان قول السكاكي للخط الى ظاهر الخط ما في عنه او على تعدد
الادلال لا يكون العمل في الظاهر مسندا الى الموبث المذكور بعد الا فكيف يوس
للخط الى ظاهر الخط الى ظاهر الخط ما تحام الظاهر معولا مساف واعلم ان هذا الذيل في
باب الاسناد يخالف سائر الادلال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد
الى المذيل منه مع وجوده في بدل البعض واما لم يصح لان الاسناد المتصل بعد
ان المسبي جزء من المسبي منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته
للمذيل منه في الاثبات والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاسناد
كما سنا على حال من الاحوال ظاهره يدل على ان المثال من فصل العصر الجمعي ولهذا
استشكل بانه يودي الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغه بجعل ما سوى
المركوب في حكم العدم بل المراد احص من ذلك اي من كون المسبي منه
بحيث يصح اطلاقه على المسبي والى هذا ذهب الا يدع ذلك من مناسبه مخصوصه
بعض المقام رعايتها فلا تعدوها الى الا يدسي ولا احسم ولا حوال بل تعدد

احد وفی ماکسوته الاحمه تعدر کسوه وملبس وفی ما صلیت الامی المسجد تعدر فی مکان
وموضع وعلی ید العباس وعد سا فرس فی ید ابنا علی ان التعدر للضروره کما عرف
بان الضروره اذا اندفعت بالحد فلا حاجه الی تعدر الوبر فالواجب زباده علی
الحاجه وذلک ان یقول ید الما مرواد اکان فی تعدر الخاص زباده تعدر بحسب اللغط
ولیس کذلک مع ان المقام مساعد صدی عدم له اولی ودوی علی تعدر المناسب
عامل وفی الحدیث ما اسس الشیطان من بنی ادم الا ما یم من فصل النسار فی الحدیث
اشکال مشهور مع جهه دلاله علی انه لا ماس الا فی حال الاسان مع فصل النسار والعصه
العکس وسواء لا یاس السبه فی ملک الحال ما ورد السارح الحدیث واسناد الی حوا
الاشکال کما مری وذلک لانه قصد تعقیب الی اساره الی وجه وقوع هذه
الحال ما صابحرد اعن قد والواو وحاصله ان النعی والاستثنار مما دل علی لزوم
الثانی للاول کاشترط السعل فیه وارید کلما اس من جمیع جهات اتیانهم امامهم منی
فصل النسار کالاحظ فانه الصاقد یطلق علی نفس الکلام علی ما صرح به فی التلویح
وقد یطلق علی فعل المتکلم وهو ظاهر والمراد ههنا هو الثانی لعامل ان یقول
قد تقدم فی بیان حصر القسم الاول فی ثمانیه انواع ان الانشاء باب من ملک الابواب
وقد جعل مساک عباره عن نفس الکلام فالمناسب ان یراد ما الانشاء ههنا القدر من
الکلام وکذا ما سماه الی هو النعی وغیره ماان یرجع ضمیره فی قوله واللغط الموضوع
له الی المعنی المصدری علی طریقه الاستخدام واراد بها معناها المصدری
یعنی العار الکلام المشتمل علی النعی والعار الکلام المشتمل علی الاستفهام وهکذا
بظهوران لیت موضوع الخ لا یخفی ان البعلبل لیس للنعی فقط اعنی قوله لا للکلام
المشتمل علیها والا یمکن ان یقال بظهوران لیس لیت موضوعا للذی فیه النعی بل
هو للمتکلم والنعی جمیعا اعنی قوله واراد بها معناها المصدری مع قوله لا للکلام
ویحصل الاستدلال ان قول المصنف واللغط الموضوع له الخ لا یصح ان یحمل الانشاء
علی الکلام اصلا ویصح ان یحمل علی الالفاظ الذی هو من جزئیات الافاده ماان یحمل اللام
علی العاقبه قد عرفت مساک وجه الصحه المصنف وهو الحمل علی الاستخدام فالانشاء
ان کان طلبا فدسیق ان المراد بالانشاء التعاء الکلام الانشائی والظاهر ان الا

لیس



لیس نفس ما ان یکون المراد فالانشاء ان کان العار کلام یدل علی الطلب واما ان یعال
الطلب الظاهری لازم الالقاء المذکور فلذا جعله قسما منه ففی العباره مسامحه لاشتمله
ان یعال المراد بالطلب معناه الاصطلاحی اعنی العار الکلام المخصوص لا النعوی الذی
هو فعل القلب وهی علی ما ذکره المصنف خمسه وسهم یجعل الرجی قسما سادسا
وسهم من الخرج النمی والنداء اقسام الطلب بناء علی ان العامل لا یطلب ما یعلم
اسی الله فالنهی لیس طلبا ولا سلدیه وان طلب الاصال خارج عن موضوع
النداء الذی هو صوت نهتف به الرجل وان کان ملدیه والاول ان کان
المطلوب حصول امر وهن الطالب وهو استفهام لا یخفی ان المراد ان کان طلبا مکن
المطلوب به الخ علی ما یدل علیه جعل من اقسام الطلب فلا منعص لجموع علمی وفهمی
وان لم یعبر عند الحسنه او الطلب نفس علم وفهم لا مجموع علمی وفهمی ولا مجرد
علم وفهم او المطلوب بها حصول فی الدس مطلقا لا فی وهن الطالب وما لحمله
لو اعتبر التقیید بالمعول المخصوص خرجا بعد الطلب او لا دخل للمعتبر فیه وان لم یعبر
خرجا بقوله فی وهن الطالب واما ما ذکره العاصل المحشی من ان الاولی ان یعال
ان کان المطلوب مطلوبا من حیث حصوله فی وهن الطالب فهو الاستفهام الخ
فیه نظر لان الاسعاص وان کان مندفعا علی ما فصله فی شرح المصباح الا انه
منعص بتعریف الامر لان المطلوب یعلمی علی هذا الجواب حصول امر فی الدس
لا فی الخارج اللهم الا ان یعال المقصود مما ذکر یصحح تعریف الاستفهام وتصحیح تعریف
الامر امر آخر علی ان یحمل فی تعریف الامر بالجواب الاخر او یکون مراده الحال
بعبر سماق الکلام ماان یعال مدل قوله وان کان المطلوب حصول امر فی الخارج
والا فلا وان لم یکن المطلوب به مطلوبا من حیث حصوله فی وهن الطالب مامل
وان کان المطلوب حصول امر فی الخارج ای فی خارج وهن الطالب
فلا منعص بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بها وان کان حصول امر فی وهن المخاطب
لکنه خارج عن وهن الطالب فتبه بحث وسواء المطلوب فی النهی وکذا فی بعض
الاوامر هو نفس امر الخارج لا حصوله سواء احد الحصول بمعنی الحصول فی نفسه او بمعنی
تعمه والحصول لغیره لان الحصول للغیر فی الخارج وان لم یعتبر حصول الحاصل فیه

لحوار يوب العدسات الموصوفا بما في الخارج كما في رداء لكنه يقتضي حصول الموصوف
فيه ويمكن ان يكون ان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل على المطلوب منه
اعني المخاطب له في الخارج ولا شك انه موجود فليتامل فان كان ذلك الانتفاء
بفعل فهو النهي بذاته على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله
كذلك فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس والا فهو الامر فيه
بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب جميعه والمطلوب بهما حصول امر في
الخارج وليس فيهما اجراء حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر جميعه عند القائل
كما سبق وان كان اجراء عند البعض منها النهي قد يراد به لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع
وعمه بالاستقراء لكثرة مباحثهم بالامر لاختصاصه الوجود بالنهي لمناسبته لهذه
الاحكام وهو طلب حصول شئ على سبيل المحتم فصل ينبغي ان يعد المحتم بالمجرد
اي عن القطع احترازا عن الاوامر والنواهي والتمنيات التي قد وجد المحتم فيها وفصل
قيد الحيثية المراد بكفي في ابداع النفس بها واللفظ الموضوع له ليت قد يجمع
ان اللام للتعليل لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالمادة الجزئية
من حيث تعلقها بها وبتلك المادة ملحوظة لا قيدا وبالذات بل من حيث كونها حالة
متعلقة بتلك المادة فاذا صارت كلية ليت جزءا لا اسما هذا على مانون من جزء العامل
المحتمي لكن فيه بحث وسواء لا مدعي الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظ وفيه اشكال
الانشاء الحاوي معنى يلفظ بغاره وظاهر ان المسلوط بليت رجاء خاص لانك كونه وادا
مذكوره واما اذا كان الموضوع له لعل الطلب الظاهري فلا سر في شئ لعدم التخلف فيه
وطماعيه هو بتحتية الياء على وزن الكراهة مصدر لعال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية
فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها والانصار برجاء وتسعل فيه لعل او عيسى ان كان
فيه توقع تسعل فيه لعل وان كان فيه طمع تسعل فيه عيسى والفرق بين التوقع
والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع لوما بني فعل على
بالنصب والتعدية ليت اسان منك فعل ثنا ولاح لوح الى الجار لحوقه معنى
التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وحكي ان تعدد الجار لتقارب معنى ما
وكما نص بعضهم انه مناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موضع



الثاني قد يفعل فيه النهي وقد يجيء بخلاف ذلك كقولك امر بالعسس كما ورد الخبر بها
عليها ومعتذرا على حراصا لو سرون معيلي مركبين مع ما ولا المزدوجين اعترض عليه بان
هذه الحروف انما احدث من هل ولو فصل التركيب لما في حالة التركيب اولا فرق بينهما
عند التركيب فرجع المعنى على ما تقتضيه قوله مركبين الى ان هلا ولو لا ما وجوده منهما ولو لا
ولا كما قاده احتجاجه بان قوله مركبين حال مقدره ولا يحسن جيء بها الاستقبال والمعنى
انهما ما وجوده من هل ولو حال كونهما مقدرين في التركيب مع ما ولا المزدوجين ولا المزدوجين
لبعضهما معنى النهي فيلزم المحذور المتقدم فيه وبهذا المعنى اعني اللزوم هو المقصود
بالتركيب والا فالحاصل النهي موجود في هل ولو فصل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا
كانا مفردين بعد ان تجرد معنى النهي على سبيل الحوار واذا كانا مع ما ولا للمزدوجين
معنى النهي لا لافادته بل لتولده من السدم في الماضي والتحضيض في المستقبل
والاستفهام اربعة الكروه او اعدى الاستفهام ممن يكون لمعنى الخوف واذا عدي
بعلى يكون بمعنى العطف وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب اي مدخول الاستفهام في
الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه لم يعبر ارهدام كما صح هل زيد
قائم فقد يعقب سراح الايضاح صح المثال بما اذا قصد به التخصيص عامه فقد ما
لذلك عند السامع عند الناظر والمصنف واما قصده به دعاء كما سيشير الله السارح
من انه يجوز ان يكون لعدم رد فلا استبعاد في طلب التصديق وجه ظهر لان المثال
حينئذ يكون ممتنعا لاستحالة تحصيل الحاصل منه وهذا ظاهر في الامر اعرف واما في ارد
قائم فلا يأتي فيه بحث وهو ان تعدد المرجوع كما في التخصيص والاستفهام كذلك تعدد
المنصوب فالقول بان ما ذكر في تعدد المنصوب ظاهر دون تعدد المرجوع محكم فان
طلب الاختصاص في تعدد المفعول ظاهر عالب دون تعدد المرجوع فلم يصح
السارح كون علة للاختصاص علة صح مثل هل عوف عمرا للحواشي بعضهم
وجه التعسف ان معنى كون السؤال مما في النهي كونه متعلقا به على وجه يعمه
كذلك فان السؤال في اثبت ضرب زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق
بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضرب زيدا على طلب التصديق ليس كذلك
لان السؤال كما تعلق بالضرب تعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار

زيد معلما للضرب  وما يؤيد ذلك اى كون المسؤول عنه ما للهيه ما لمنها  وهل
لتطلب التصديق انه لتطلب نوع منه غير النوع المخصوص فيما يل  امسع هل زيد قائم
ام عمرو قد سبق منا في اوائل الجاث الاسناد الخبري ان اس مالك رحمه الله استشهد
بقوله عليه السلام هل سرو حت نكرا ام منا على انه يبع هل موضع الهيه فسوى لها بمعادل
واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث المنوي عليه السلام منقطعة والمعنى
بل سرحت منا  وجه بطر لانه لا وجه صحيح سوى اى لا وجه على التعليل المذكور
فلا يرد جواز كون وجه التصحيح كونها بمعنى قد على ما سبق في الجواب عن النظر وصحيح
على ما ذكره هذا المعلل هو لزوم تحصيل الحاصل سار على احتصاص هل بتطلب التصديق
واستدعاء العدم حصول اصل التصديق بمعنى العقل على ما هو الغالب من ان العدم
للاحتصاص المعتد لذلك وللملزم من هذا فيما وجه الحديث انه على قصد الاتمام
لعدم حصول سبب التصحيح المذكور فيه وهو تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ودل
على عدم اتيانه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يعرض لهذا النظر
حيث قال واما لم يمسع هل زيدا عرف لاحتمال ان يكون زيدا معمولا لمحذوف معلم
وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضمير او يكون معمولا للمذكور بعدها لكن لا للتخصيص
بل لعرض اخر لكن ذلك قليل بعد فصح ولم يمسع فعلي ما ذكر ما يكون معنى قول المصنف
لان العدم يستدعي حصول التصديق بمعنى العقل انه يستدعي ذلك بالنظر الى
الغالب الاعلب فلا يرد عليه احتمال كون العدم لمجرد الاتيان كيف ولو لم يوجد
احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لاصحا لاحتمال ان يكون رجل فاعل
محذوف لكنه لبعده ممتنع  لجواز ان يكون فاصحة لما يي كونها بمعنى قد في الاصل
كما سبق الان وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن على الصحيح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره
وظاهر عبارته عند الانحصار حيث حال ولا احتصاصه بالتصديق صح هل زيدا
عرف الا ان يقال بعدم قوله لاحتصاصه لا لاحتصاص بل لعرض اخر  بل
عرف الدار بالتوبيخ مع العلم المجرد وتشديد الراء المكسورة والتاء مرارا مالك
وعقيل يدعي حدوثه الاخرس  وحب الى الالف الالوف حب بالتخفيف بمعنى
مالف وعطفت مرحى بحوصوا بالتشديد بمعنى اسناف مرحى بحن حنينا



الضرب رميا وهو احد المرادفين الاخوة الصداقة والساحي لا الاخوة الخفيفة والالتحاق
الحملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يحو دخول الواو عليها كما يورد في النحو  قال الجامي
سأعسل الليث العصار اصله الحبس والاحتباس ثم يستعمل في مجال الصبح والواقع في شدة
ومصائب دون المدفع والضعف فاوا ارتفعت يكون فاعلا لحالها ومعموله ما كان حالا
ويكون العصار بمعنى الحكم والتدبير والمعنى سأعسل العار عني باستعمال السيف
في الاعداء في حال حلت حكم الله على الشيء الذي يحلله واوا بعضه يكون معمولا لحالها وعامله
ما كان حالها ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى حالما الموت
على حاله وبعد الليث المذكور وراديل عن واري واجعل بدنها لعرضي من ما في الدنيا
حاصا وتصور في عني تلاوي اوالليث نسي ما دراك الذي كنت طالما تريد الى ادرك
واري واجعل مراسها وعامه لعرضي وتحوعلى على تركها حرصا عن تحوف العار وتعلل
في عني العار تلاوي اي مالي العدم عند الصراف عني عامده للمطلوب
لما سيذكره في تحت الحال من ان الحال الذي تحن فيه والحال الذي ساعي الاستعمال واي
ساعي فيه الاليهم استعملوا على الاستعمال في صدر الجملة الحالية للساعي تحسب
الظاهر وفي الجملة ولو تحسب اللفظ  وهو ساذي على خطابه لانه يدل على وجوب تجريد
الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المعتد بالحال  كان لما جرد احتصاص اما حال جرد احتصاص
لان للاستعمام مطلق نوع احتصاص بالفعل كما عرف في النحو  ما موصولة وكرر
لاتكون موصوفة والجملة صفة  او المضارع لاتكون الا فعلا فيه بحث لان علة ما علم
ان هل اذا دخل على المضارع تخصه بالاستعمال ولا يلزم منه تجريد احتصاص صاحبه
بالمضارع ولا كون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير
هذا ان قد يقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على
المضارع وتمكن دفعه فتامل  والنبي والاثبات اما موجهان الى الصفات التي
هي مدلولات الافعال لا الى الذوات فتدبر العاصل المحشي الى تحسين هذا الكلام مال المراد
بالذوات ما يعم بالمعنى منه وبالصفات معانيها وهي النسبة الحكمية وبسطه بعض
البسط الى ان حال الافعال تخصص بما حكمه يصلح ان يتوارد عليها النبي والاثبات
ولها انسبة الى الازمنة واحتمال احتصاص بعضها وضعا وخلاف المتبادر فاير

ضمير الجمع على الواحد المعظم وبهذا وان شايعا الا انه سهو اعنه المقام اى جعلتها
التى هو بها هو اشار الى ان المراد بما هيه ههنا هو الجعله اعنى مابه الشئ هو هو ما صار
التحقق لا المعنى المشهورى الذى لم يعتبر فيه التحقق بعد حكم بعدم مطلب هل البسيط
عليه يعنى ان مقتضى الترتب الطبعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
فى نفسه فيه بحث فان المطلوب بما الشارحه للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهيته الاسم
حتى تقع فى جواب الحد التام ولا شبهه فى ان طلب التصديق بالوجود غير موقوف على تصوره
بالوجه وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحى لم يكن بد من ان يكون المقصود به
نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان بهذا اللفظ مفهوما وصل ان يتصور ذلك
المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم انه موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه
وما الحمله لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحه للاسم على اى معنى حمل فلم لا يكفى هذا
لتصور فى طلب لوجوده لا تعال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما سوا الاولى لا ما تعول
قد صرح العاصل المحشى بان هذا امر غير قطعى واجب فى بعض الامور لا باعتبار ان الاولى
واجب فى نظر البلغاء وقد جعله معولا لما سوا الاولى صاحل لا ماهيته له ولا جعله
كان اللاحق عطف بسبب لسابقه والمعدوم لا موجود لا وجود فان الموجود
كما يطلق على الجعله الحرسه يطلق على نفس الوجود الخارجى وخلاصه الكلام ان الماهيه
المراده ههنا مابه الشئ بالمعنى المتعارف اعنى الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهيه
ايضا بالمعنى المراد ههنا صار ملاك الحدود بعضها حدود بحسب الذات والجعله اما اذا
تصور الواضع جعله الشئ وعين الاسم بازائها فظاهر واما اذا تصور كما يعرض عوارضها
واعتبارها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات
فبعد العلم بالوجود يكون حدا جعليا بالنظر الى هذا الاعتبار واما بالنظر الى نفس ذلك
الشئ فرسم اسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيقى بعده فلا حاجه ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشى
بهذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب العقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فلا
اظهر ولمن المعارض المشخص الذى يعلم لم يعل لذى العقل لسابل البارى عن اسمه نحو من
ربك واعلم ان السايل بمن وغيره مما يطلب به التصور سوى الهمزه انما يتصور خصوصيه
زيد او عمرو لمعنى بمن السوال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصيه وكان التصديق بموت

بسببها بعيد به لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاشاره والسعى الى السبب
الحكمه الصالحه لذلك انما دل على جزء احصاصا ما بالعقل بالنظر الى المسببات لا بالنظر
الى الحمله الاسميه المسلمه على ملاك السبب تامل اول على طلب السكر اى طلب
حصوله فى الخارج لانه المراد دون جعله الاسم لامتناعها عن علام اسم لغوب
وفى هل اسم سكرون لانها داخله على الفعل بتقدير لا تعال قد سبق فى اوايل
احوال المسند ان مدلوله نحو قولهم يمكنون حراس رجم زيد فى صوره الجمله الاسميه
افاد الاختصاص كما تعيده الجمله الاسميه حقيقة فلم لا يكون سرور فهل انتم سكرون
فى ملاك الصورة وان لم يكن اما ما جعله معيد الاسرار ما سيجىء فى معرض الجواب لانا نقول
حقيقة الجمله الاسميه فيما نحن فيه اعنى فهل اسم سكرون لا تعيد الثبوت بل التجدد لكون حرفا
فعليه فكذا ما هو فى صورتها فظهر الفرق بين هذا بحث اخر وهو ان هل اسم سكرون تعيد لا
التجددى انما المذكوره فى صوره المبتدا والخبر او لكونها انما فى الجمله على رأى والاسرار
التجددى امس بالمعام من الاستمرار الثبوتى الدلاله على طلب اسرار الشكر على سبل
التجدد الاشق على النفس المستدعى لزياده الثواب كما مرت اليه اشاره فى قوله يوا لله
يستهزى بهم فحاوله العدول الى ما تعيد الاسرار الثبوتى ولك ان تقول ما ذكر من النظم
اول على كمال غنائه به تعاده حيث رضى منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم

كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كانت النسبة الرابط وجوده
للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهنا ايضا ثلث اشياء لكن لما كان المحمول والرابط
شيا واحدا بالنظر الى الظاهر عند قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبه الى قولنا الحركة وجود
وجود شئ شئ اراد ما الشئ الاول عن الوجود تقريبه المقابله والا فالمطلوب بهل
البسيط اتصاف وجودى هو الوجود واعلم ان المعدوم من حيث الفاصل ان لا يسبل بهل
المركبة عن الاحوال التى تعرض الماهيه من حيث هى هى موجوده كانت فى الخارج او معدومه
ولعل ذلك بحسب وضع اللغه فان المطلوب وجود الدوام للحركة وفى بعض النسخ
او لا وجوده لها فعلى النسخه الاولى يكون سيا ما لحال المثال المذكور فى البين وعلى الثانيه
لها ولا ضير الله بقوله او لا دائما طالبا ان يشرح هذا الاسم بهذا وقعت العباره
فى النسخ التى راسا والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حمل

سمرار

شئ لذلك المخصوص تعالى ولهذا حكموا بان هذه الكلمات يطلب التصور فقط
واما الحكم بان النهر في مثل اريد في الدار ام عمرو يطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه
ثبوت شئ لشئ بعينه فامر توسعي وهذا اخلاصه ما حققه الفاضل المحشي واورده بالتامل
وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من كلامه ان ما ومتعلقه يكون لطلب
التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة
بطلب التصور اي اجناس الاشياء عندك موضح في العبارة مانعة للوضوح ولذلك
لكان مطلب ماعين مطلب اي وحي بحسب الجنس جوابا في السوال عن الفصل وسوقه
البطلان وقد يجاب بان السوال باي اجناس الاشياء لازم للسوال عما عن جنس ما
يحصل عند المخاطب فان السايل اذا طلب بما جنس ما عهد ما عند المخاطب كان طالبا
بالضرورة لبعض هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان مدلول الثاني يعني اللازم بيان
الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور فعد سبعين المعدودون الى اما من الافراد او التوزيع
على البراهين ومعناه انهم علموا انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات
وللاشتغال بذكر الله جل جلاله او انهم علموا الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما
يقولوا في السوال ومن المفردون على ما سوا الظاهر لان حرائهم السوال عن صفة الموجودين
وبما ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عليه السلام بقوله الذاكرون الخ
من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سوالكم هذا الان معنى الافراد ظاهر واسلوا
عزا وصاف المفردين وفيه نظر اذ لا نسلم الخ خلاصه المنع وارد مبني اللمعه
للسوال عن الجنس وقد يستدل على وروده فيها لذلك بثبت الكتاب العزيز
جعلت معنى ايم فقالوا الجن قلت عموما فان الجواب دليل على ان المسول عنه الجنس
وفيه بحث اذ الظاهر ان الكفار طلبهم انهى بعض فسالهم عن شخصهم فردوا عليه بانا من الجن
لا من الانس طننتنا منهم فحاصل ما ورد من جواب موسى عليه السلام بقوله
فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عليه السلام لسان انه لا محاسبه له مع غيره لانه
خالق كل شئ وما دونه فليس كمثله شئ ويحتمله يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب
الحكيم كانه قال وقع السوال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لانه دائم بل اللايق بحاله ان يسال عن صفاته الكامله عما يميز احد المشاركين هو على صفته البليه

افذا

احذا اما لاقل والافقد يكون السوال عما يعم احد المشاركات وقوله لعمهما وما وده توكيد
والاظهر المشاركة فيه لبس الاكذلك كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال
اي هولاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه مما وكرره المثال صرح بالاسم اشارة
قلت لم يعل اذا اضيف الى اسم الاشاره بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة محققه
بحسب المعنى مما وكر لان عباره عن الاشخاص الانسانيه التي من شانها ان يشار اليها
حسيه ما مثل مجواز اسم متضمن للاشاره الحسيه الظاهر صحة الجواب بالمعرف بلام العهد او اما
في حكمه من الموصول ايضا ونعم الاشاره الحسيه بعد فاذا اضيف الى كلي فجوابه كلي
رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد حالي ان ما اضيف
اليه اي يكون كليا وانما لعلة الاسم اي في امر عام للمشاركين فصاعدا واما الجواب
فقد يكون جزئيا اذا اريد ما يعم الشخص وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك والغرض
من ذلك السوال التوبيخ لاجتهاد استفهام الرسول عليه السلام منهم عن كنه المعجزات لانها
المعلوم بامارة علو ذكرنا لا كانت كم فيه على اصله لحكم في رب ما مالك وكم رجلا رايت لكان
اولى وانما لم يسال ما راد المحاربة لانه فرع الجنسية فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا الصر
كلام في الخبرية الغرض من كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند
المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه
المتكلم واما المعدود فهو محمول في كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود فلا تحذف
الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم
مع الخبرية لا يستدعي مخاطبه حوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستفهم
وغير ذلك مما مر مذكور في معنى التمني وغيره واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آيه
مما رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بدل اما مرفوع على الخبرية مبتدوه ما
قبله من البطم سادل هذه الآيه واما مجرور على انه مميز الآيه واقول بمعنى اقرار وكلا الآيه
لو صح ما في هذا المعنى مجردا عما كاف وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز
كون كم في الآيه استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جوه من اذا
لم يفصل بينه وبين كم لفعل متعد وقد دل عليه سبان كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وحذف الاسبان بس للملابس المميز بمفعول ذلك المتعدي

قوله بوكم بركوا من حنات وكم اهلكنا من قريه وحال كم الاستفهاميه المجرور بمن مع الفصل
كحال كم الخبريه فى جميع ما ذكرنا وقد اورج فى هذا العموم وجوب ابهام من اذا فصله
منها بفعل متعد نحو قال ويدخل من فى بعضها اما فى الخبريه فكثير الحكم من ملك فى السموات
وكم من قريه واما بعض كم الاستفهاميه فلم اعثر لها وانت خبير بان عدا ذلك الفاصل اغنى
قوله وحال كم الاستفهاميه المجرور بمن مع الفصل للابهام ما ذكرنه الادراج نعم لو فصل
وحال كم الاستفهاميه وجر بمن بها على ما تعلله بهذا المحب لكان الادراج ظاهرا فتامل
وماهان عن الزمان المستقبل وقيل اصل اهان اى اوان فحذف احدى الالفين مراعاة
والهمزه من اوان قصارا اوان فعلت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصارا يان
وردبان كسر الهمزه حينئذ يعله مستعله وسواء ان تكون اصله ذلك لانه بتثقيل فى مقام
التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفه والحق ان كون الاسم غير ممكن
هاى الصرف المذكور مثل يسال اهان يوم العيد المضاف محذوف اى وقوع يوم
العيد فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث بعد ان يكون الهاى موضع الحدث
وهو الفعل دون الدهر وفى الايه رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان مرجع امر ابيهم
دهرا فى قتلها كان الولد احول وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهاميه قال قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض
النحاة بان ام المنقطعه لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر بما خصصها بطلب
التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح بفصل الكلمات المذكوره هنا ولهذا قال
فظهر ان كلمات الاستفهام الخ اى بظهر مما ذكرنا اول الباب الى هنا وان لم يذكر
هنا مجالها مسكوت عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام الخ محل نظر اما المتصله
فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزه فحلت مشاركته لما قبلها مع كونه مستفهما
عنه بقصد العطف كما فى ارايدعاء او عمرو واما المنقطعه فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها
ولا احد معنييها بل المعدل له الهمزه المقدره ولهذا لم يكن ان يقع بعدها سائر
كلمات الاستفهام سوى الهمزه اى توانه الهمزه فى الاستفهام لم تجز وقوعها بعد ما ذكر
لاختصاصها بكمال التصدير كما صرح به فى مغنى اللبيب ولهذا اذا وقعت فى جمله معطوفه بالواو
وبالفاء او ثم قدمت الصا على العاطف كما مر فى بحثه اما كيف يقع ما يعطى العلوق



به اخره اهان الف اذا ما صف ما للبن بذا اللبث منشد لمن بعد بالجمل فلا يعمله لا تظر
او فعله على صدره وقد انشد الكسائى فى مجلس الرشيد لحضره الاصمعى هذا فرد
عليه الاصمعى وقال انه بالنصب فقال الكسائى اسكت انت وبذا الحمار الرفع والنصب
والجر فسكت ووجه ان الرفع على الابدال منها والنصب بعطى والخفض بلام الجار وصوب
ابن السيرافى انكار الاصمعى وقال لان اعابها ما بها سوء عطيتها اياه لا عطيه بها عيره فاذا
رفع لم يبق ما عطيه فى البيت لان فى رفعه احد العطى من مفعول لعطا وبعدا وصادكره
ابن السيرافى نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائى انه فى زياده فى المفعول والمعدر
ما عطيه للعلوف او ضمن يعطى معنى يحو دح يكون العطيه بعض الريمان كما فى صوره النصب
او تقال نزل عطى منزله اللازم كما فى يحرح فى عراصها نصلى وام هنا بمعنى بل وليست
منصله ولا منقطعه كما صرح به فى حاشيه الكشاف فلا وجه لوقوع ما الاستفهاميه
بعدها وقد يجاب بان الناسخه بالكسر للاولى اشار اليه ابن هشام فى المغنى مما لم يحم احد
حوله وقد يصدى الفاضل المحشى لذكر ما يصح به وجه المجاز فى الكل لكن فيه بحث لانه لم
يرد على ان هذا اللزوم بين المعنى الحقيقى والمجازى ولا بحثى على العارف بقانون المجاز
انه لا يكفى فى بعض العلاقه كان مطلق اللزوم معتبرا فى جميع انواعه فالحق ان العلاقه
فى البعض علاقه السببيه حتى الاستظهار مثلا استعمل ما وضع للمسبب فى السبب
بوساطه وفى السببيه على العكس كل ذلك ظاهر بالتامل الصادق وما ذكره
ذلك الفاضل فى بحث اللزوم واما ما ذكره فى صوره التعجب حيث قال الاستفهام عن
سبب عدم رويه للهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب هو السبب فقط فغاير لان
الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر
عكسه فليس فى استعمال ما وضع للمسبب فى السبب ولا عكسه بل تركب مع الاخرين
على ان الاظهر فى بيان اللزوم هنا ان يقال لما كان عدم رويه الهدهد امرا غريبا وكان
الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الوقوع مع الجهل
بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا انما يفيد حصوصيه العلاقه الام وضع لها
ركاب الخ لعطم فى قوله الى م تجمعوا مرادا الاستفهاميه فانه لحذف الفها اذا حرف ونقا
العين دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وما يعوض العين الالف فى الحذف وسكون الميم

وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله
به حال فيما اعد منى لاعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها
حرف الجر قليل سماعا ورود ذلك حمل ما في الاية المذكورة على الاسعها منه كما تقصه سماعا
كلام وهذا هو القول الحق اذ لا كور حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة
لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله به غفرلي ان يكون ما اسمعها منه وقال الا ان قولك
بما غفرلي بطرف الالف احود وان كان اسماعها جائزا فالتعارض بين كلامه ظاهر فتكشف
والوجه ما في الاعراف والله اعلم والبعث ما لي لا اراى الهدهد انما حمل على البعث
وقد يقرر ان الحمل على البعث وقد يقرر على المجاز فيما يعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على
انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وهو الذي قصده المصنف بدل على ذلك
قوله به او لو حمل على المعنى الاول لقال ما لاراه العذر واجيب عنه بانه يدل عليه ما
قبل الخ رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا وقصدا وكيف
وقوله به حكاية عنهم من فعل هذا ما لهم سئل صريح في السؤال عن الكاشر حتى قبل لهم سمعنا فتى
يذكرهم والسؤال عن الكاشر للتعذر علمهم وقت قولهم انت فعلت الخ لان هذا القول
بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال لابراهيم والظاهر تحقق العلم بعد ما سمعوا هذا
ما صدر منه من الحلف على ان اهل التعسر ذكروا في قوله به فجاءوا اليه يزفون اى يسرعون ان
بعضهم قد سمعوا هذا وانه بكسر الاصنام فاسرعوا اليه ممنوعون كما ذكره الشارح والانكار
بالجر عطف على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اى حال كون الانكار مثل التعبير
في حديث الابتلاء واما غيرها وان صح بحسبه الخ الظاهر ان فاعوان اما محذوف مع الجزاء
وانه ظاهر في السعة والتعسر واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان الخ وقد سبق في اوائل
الكتاب سماع سبوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فان صح بحسبه للانكار
فلا حاجة هذا التعسف فلا اشكال ومن اين درى ما القرار من الزبد حصر في بت
صدره وبعضهم الى زيد الخير وغيره وقيل جلبي ان لكت ما نعرفه فلا شكوا ان الحس
من الوحي قوله احس وقد ابصارنا تعبير رصه اذا ذكرت اولا بما سرا بحد يحمل ان يكون ما في معرفة
ما فعه ويحمل ان يكون موصولة والاصل جمع بصو وهو المهزول والعور موضع ما لعامة وهو
في الاصل المطمئن من الارض والجدب الربيع منها والزبد بالزاء المهملة سحر طيب الرائحة ونصوا





قوله العلي الشرفي مضاهي المراع صدر بيت للاعشى اوله ومسنونة زرق
كانياب اغوال المسرى سيف قال الوعيد نسب الى مسارق وهي قرى من ارض العرب
يدخلها الريف يقال سيف مسرق ولا يقال مشارقي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا
الوزن كذا في الصحاح وفصل المسرقي منسوب الى مسرف وهو فرس كان لعمر السنوسي كذا في
حواشي السمط المسنونة المحددة يقال سن السيف اذا حدده وصقلها بالزرنوة للالها على صقلها
وكونها مجلوة في المنكر هو نفس الجحد الالهية فيه اشارة الى الفرق بينه وبين قوله به اعراضهم
الجحد ولما واشاره الى دفع اعتراض بهم وهو ان المنكر الجحد والاصنام لا مطلق الجحد وحينئذ
ان يقال اصنامنا الجحد على حذف قوله به اعراضهم الجحد ولما توضيح الدفع ان المنكر في الاية الاتي
احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المذكور وحينئذ يعدم
ذلك المفعول والمنكر في الاية الباسه كلا المفعولين حتى لو لم يمكن مثل الاسقاط السابق فلا
يجب تعدم احدهما على التعين ولهذا لم يقل اصنامنا بجحد الهه ولا الهه بجحد اصنامنا مثلا
كانه تعهد قدره على ذلك بناء على ان قوله به اقامت نكره اقامت تسع لاثبات
التعدره على الانكار والاسماء على معنى اقامت تعدر على انكاره الناس اقامت تعدر على اسماع
الصم للاثبات تعين الانكار والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الاية والا فلا تعدية فجعل
سمعه كناية عن التعدره مرادا منه تعويم حكم الانكار لم تعين الانكار والتعويم مع ان الظاهر
هذا الان السعي دخل على كلام تعدد التعويم لما سبق تحقيقه في بحث حور حيث قوله به لو نطعكم
في كثير من الامر على اضمار لذا مساع مع ان الظاهر اسماع الاضمار فكانه بني هذا على
مذهب العموم واعتذر القدماء انه اراد في الاية ما تعلقا احر سوى ما تعدم وبان قوله في العمل الثالث
في مات تعدم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس منه فصل هو عرف في احتمال
الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تعوى الحكم وحق المنكر حمله على وجه
التخصص تسرا الى ان زيد عرف تحمل اعتبار التخصص وحوجا كما اشير اليه فيما سبق
قدم الذكرين حرم ام الانثيين النهرة بالانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر
من المعز والانسان الانسان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام مارة وما يليها اخرى
وانوثة وما يليها مارة كيف ما كانت ذكورا وانانا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر
ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان التحريم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فلا

حرية اصلا  اخوف الندر توضع لى مهاد مصراعيه لاتى العلا المولى تمامه ام الحوراء الخ
بدى وساد الاسعهام للعوسرام منقطعه فور اولا آدعا واصحاران فراسه فوق الندر
ثم اعرب عن ذلك وبرى الى جعل الحوراء وساده لان الحوراء فى زعمهم فى الفلك الثامن
والندر فى الفلك الاول  وقول الشاعر وبل لوجر الغرعام الندب لاتى العلا ام مصيده
مطلعها سرومك والحوراء دون حرامه عدوه نعب الندر عند عامه يقول نظلمك العدو
بالمضاده والمعاداه والحال ان الحوراء فضل حرامه لاتصل اليك الا بعد الموصول اليه
لانك قد جربه مرسه ومن المعلوم انه لا تصل اليه فكيف تصل اليك وبذا العدد فى
عسه اماك نعسه الندر عند عامه  والاحكل مصلحه فيه اى لولم يكن المراد المسيح
بل كان الاسعهام على حقيقته لم يصح لانه سوال عن خصوصيه المال بعد سه ولا وبال
فيه  من فرعون يصح الميم من فرعون على انه مبتدا ومن الاسعهام اد لا معنى له وسوطار
او بالعكس على خلاف الرامس وليس المراد حقيقه الاسعهام بل المراد انه لما وصف العذاب بالشده والعطاعه زاد بهم تحويلا يقول من فرعون اى هل يعرف
من هو فى فرط عقده وسده سكره بما طغى بعذاب يكون المعذب به مثله  انى
لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه او الاية فار نعب يوم ماى السماء بدخان
مبين نعسى الناس بذا العذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مومنون انى لهم الذكرى
الاية روى ان حد نعه قال يا رسول الله ما الدخان فعال املا رماس المشرف والمغرب فمكث
اربعين يوما وليله اما المومن فيصيبه كهيه الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه
واذنيه ودبره ومعنى الاية والله اعلم كيف تكرون وتعطون ولوون عما وعدوه من الايمان
عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل فى وجوب الاذكار منه كشف الدخان
وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره
فلم يذكروا ولا عوا صواعه  ولا يحضره المولد اى ما ذكره المصنف بل قد يقول انا لم نشهد
معانده المخاطب كقوله يه ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار يعجم الشان كقوله يه
عم يتساءلون وغيره  على جهه الاستعلاء واما قوله تعالى حكايه عن فرعون ما ذا ما رون
ممجازعن ما ذا يشترون وقد يقال انه اصبح ان يجعل منه له الاولى  وفيه نظر
لانه يخرج عنه بحو الكشف عن العمل احاب السارح عنه فى اللوح بان المراد عرف عن العمل

الذى



الذى اسهى منه صعبه الاصطبار ورد عليه بحو اكشف عن الكف اللهم الا ان يراد عبر كشف المسبق
منه من حيث انه مسبق منه او يقال ليس الدال على الكف نفس الكف بل المجموع كما مر بطاه
رود بكسر حركم الدال لالتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر وهو مصغر
مرود وهاء تصغير الرحم من اراد وهو مصدرا رود ومعنى رود عمرو ارود عمرو اى امهله ورد
قد يكون صعه كحوسمار واسمار ومداو قد يكون حالا كحوسمار العوم رودا وقد يكون مصدرا
لحور ودعمرو بالاضافه كقوله عزوجل وضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رودك عمرو
فهو سم فعل بمعنى امهل لاعبر  ويخص بالفاعل عبر المنى طب بهذا الاختصاص بحسب غالب
الاستعمال وقد يستعمل ما ورائى امر المنى طب كما ذكر فى كتب الصرف  وفيه نظر لما لا يسلم
ان الامر يخ عباره المصنف فى الايضاح كهذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره السارح بهنا اخذ
ما خيل فى وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافه لا تدل على كون اللفظ صعه فى الطلب المذكور
لانها تصح ما دى ملابسه وانه يجوز ان يكون الاضافه الى الامر لسهره الصعه فيه مع كونها صعه
فى غيرها اتضح  بدليل انهم يستعملون ذلك فى معامله الماضى والمضارع قد يعال الاصل
والشايع فى مثل هذه الاضافه هو الاضافه الى المدلول الجمعى كما لنا طالاسعهام وحروف
الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربه ونحو ذلك لان الوضع اخص
النسب التى بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضى تسميتها واما بطير تما حروف
التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاسعهام لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره السارح
من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المسامر من لوط الامر مشكل موالمعنى اللغوى الذى هو
الجمعه الاصليه وهذا العدر كاف فى الامداد على ان كون اضافه اللام بمنابه مستبعد جدا
وقد يستعمل لغيره كالاباحه عند المصنف الندب من الاعمار يشعر بان الطلب
على جهه الاستعلاء سايل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصعه موضوعه للقدر المشترك
بين الوجوب والندب فلا يرد اعراض الفاضل المحشى على السارح حيث اعتبر القدر المشترك
بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلاله كلام المصباح
على ما اشتهر لا تصرح به على ان السكاكى من علماء المعانى لا الاصول وكلام السارح
مبنى لسان اهو الهم  نحو قالوا سوره من مثله صدر الاية وان كنتم فى ريب مما
نزلنا على عبدنا فاتوا بسوره من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسوره من مثله

لكونه مجازا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا اى الصر الحرور عند الناظر الى ما نزلنا لانه يقضى
الى قصور مثل هذا القرآن فى البلاغه وعلو الطبقه بشهاده الذوق اذ السحر اما يكون عن الغالى
به حكمان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا بسوره او صفه بسوره والضمير لهذا
او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا المعجز لان المعجز عنه هو السوره الموصوفه بتلك
الصفات الوصف واما السحر باعتبار اسفاره الى ما فى منه فاحتمال العقلى لا يسبق الى الفهم ولا مساغ
فى استعمال البلغاء فلا اعتداد به حابس فى الصحاح حبست الكلمه احبسه حبسا طرائه
وحبساء الكلمه بنفسه بعدى ولا بعدى والنهى كقولك امرء العبس عن النهى من العبس
الاول المعتبر فيه اسفار الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بنا على ان الطلب المنفى فى القسم
الاول هو الطلب من المخاطب بدليل سدك البه انه قال ههنا فليس العرض طلب الانجاد لان لا
تقدر على ذلك وقال فى السحر والاماله ليس العرض ان يطلب منهم كونهم فرده او حجاره
لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجه الى ما ذكره الفاضل المحشى فى الجواب من اعتبار امكان المطلوب
من سارح الجوى ولوائح الاشتياق سارح السهو نوحه والجوى الحرقه والحرسده
الوجدان عن عسق وحزن واللوائح جمع لائح بمعنى لمحه الضرب اى الله واحرق جلده ولعل
هوى لائح لحرقه الغواد مرتكب حقه العذر المراد من العذر وجوب تحمل المامور به فى اول
اوقات الامكان ومن الراجى جواز ما حذر عنه لاوجوبه حتى يوافى به فى الحال لانه اذا لم يحاول
به فالمعلل باعتبار العذرين ممنوعا والتكرار الفرق بين الامر والنهى فى ذلك ان الامر
يدل على طلب الماهيه مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهيه الفعل تتحقق بمره واحده والمصدر
بالنهى انتفاء ماهيه الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها فى جميع الاوقات فان كان
راجعا الى الحال الواقع فالانسب الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبه المخاطب على الفعل
او الترك ما دامت قدرته موجوده والحال الواقع اعم منه فلا تكون محوى الكلام انهما اذا اعادا
استمرارا فالانسب الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه السكاكى فى سرحه مامل اللهم الا يشمت
فى اعدائى السمامه العرج سلمه العدو يقال سمت به مالكسر سمت ثمانه وماث فلان بليله السوامت
اى بليله يسمت السوامت لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام اعم من الفعل
الصادر مره وما لا استمرار حدوث فعل مره بعد اخرى فيلتئمان قدرا ولهذا لم ينظم هذا الاستعمال
فى قاعده الاستمرار السابقه ثم ان حمل الامر فى الايه على طلب الثبات اما يحتاج اليه اذا اريد





بالصراط المستقيم طريق الاسلام واما ان اريد به طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس
بحسب قوتها فالطلب على حقه معلوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب
وجود السبب الحامل واما كونه مستفادا من ذلك الطلب فى الخارج فليس معلوما منه بل من
مقدمه اخرى هى قوله لان العلة العاسه الخ لكن هذه المقدمه مستفاده من ذكر الطلب
فهم ذلك والمراد بالمسبب فى قوله ودل عليه ذكر المسبب هو الاشياء المحدوده بعد الاربعة
وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب واما قوله قل لعادى الدين
الايه جواب سوال مقدر وهو ان اقامه الصلوة لا تكون مسببه عن القول او كسبا اما ان يكون
محلوفا عنه فالمذكور بعد الا جاءوا بهما لا نصح حرا مكيف الجزم ودبب القرار فى الايه الى
ان الجزم باضمار اللام الجازمه والمقدر مثل للدس امنوا قولى يقيموا الصلوه ورد بان
اضمار الجازم فى الافعال كاضمار الجار فى الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع فى الاشعار
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت هولا وقد يجاب الصامان الجزم على تشبيه بالجواب
كما حصل فى قوله كن فيكون بالنصب عوض الرفع وحصل عوض محله الرفع كما يدل عليه
كلام السكاكى حيث قال اذا قلت لمن يراه لا ترفع الا ترفع منصوبا صرا امنع ان يكون المطلوب
بالاستعمام التقدير فى حال ترفع صاحبك لكونه حاصلا ولوجوه معونه قرينه الحال الى
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلا حسن الا ما لو اراد الجمع بينهما اباحه بعض اصحاب الحواشى
بقول الى تمام اجادلك ارشادى معناه مرشدى ام اسمه ماوى قدرى ماوى وجوابه
ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا الضرب زيدا فواحد على ان الفاء تعليليه للنفى
المضمنى والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه السيد فى شرح المفتاح ولا
يضر لذلك بقول انى تمام لجواز ان يكون العارضه تعليليه للمقدر اى لا جاءه الى ارشادك
لان عملى مرشدى كما ذكر وامثله فى قوله لو افنى رمس له سواد عمله مرآه حسنا جاز الله
يصل من شاء حيث قالوا التقدير لا هدوى للحسر وقوله فان الله يضل من يشاء
تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل السيد فى شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء فى قوله لعلهم
ام الحدوا من دونه والفاء جاء الله هو الولى تعليليه للنفى المضمنى بان قوله جاءه هو الولى
ليس بمعنى المضى فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث او مكى فى صحه التعليل استعاره الدوام
فى الجمله الاسميه التى صرح صفه مشبهه بمعونه المقام بشموله الماضى على ان التعريف جاء بان مضى

الانكار يمس الحاد عن اسعد ولياعد عن يسعد بالرمان فتدبر  واى والبهره للتقريب وتعال ابن الحمار
عن سحبان لتمتوسط وانما الذى للتقريب ما وبذا حرق لاجماع النحاه وبل يعد اجماعهم فى الامور اللغويه
رد وقد بعض العلما  اسكان نعمان الاراكل البلد نعمان الادراكل بفتح النون واولى طرق
الطايف بحرج الى عرفات والاراكل جمع اراكه وهى شجره طيبة الرائحه يحدمنها السواكل والريح المرمل
واما ما فصل الخ العول الاول قول ابن الحاجب والثانى قول الزمخشرى والاول اقرب
لاستعمالها فى العرب فالبعد على السواء ودعوى المحارى احدهما خلاف الاصل فان قلت لم
يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة كانه لم يوضع له حرف مخصوص
النداء مع انه ظاهر مما سبق الحاجه الى البعث عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعد خلاف القرب
المعنى الذى قد يستعمل عن الوضع له خاصه بالمجاز ونحوه كخصوص الروائح والطعوم التى اكتفى فى
البعث عنها بالاضافه كرائحه المسك  لاستبعاد الداعى نفسه واستبعاده غيره
المدعو ونحو ما يدل هذا الكلام الكشاف وفيه بحث لان الداعى ربما يقول فى دعائه ما قرب غيره يسمع
وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر هنا
قول ابن الحاجب على ما اسمعنا الله  لكن مجموعه فى محل النصب على الحال رد على ابى سعيد
السيرافى حيث قال ايها الرجل مبتدأ وخبره محذوف اى مرادا وبالعكس اى المراد الرجل
اقوى الناس اكثرهم قرى وهو الصحاح  نحو انا معاشر الانبياء اسارة الى قوله
انا معاشر الانبياء رصاكما اى قله كلام اوالى قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه
صدقه  بكشف الصحاب الصحاب مالبيع جمع صحابه وهى سحابه تغشى الارض كالدخان
نقول منه اجيب يومنا  اس الحاجب المعرف ليس منقولا الخ قال الفاضل الرضى الاولى
ان يقال الجمع معمول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى احرار بباب الاختصاص محلا
واحدهم نقول لكن حور والنصب ودخول اللام فى نحو خير العرب لانه ليس بمنادى جمعه
ولانه لا يطرد فى باب الاختصاص حرف النداء الخ المكدره مجامعه مع اللام  فى قولنا
انا بنى نهشك البلد لسبابه اس حرف النهشلى من قصيده اولها اما نحمول ما سلمى فحسبى
وان سبعت كرام الناس فاسمعنا وان دعوت الى جلى ومكرمه  نقول ما سواه كرام
الناس داعينا انا بنى نهشل لا ندعى لاب بمسه ولا نقول بالابناء مسرها  نقول اما مسلمى
عليك علمك انها المراه فعالسا مثلك  فان حرمت الكرام وسعتهم فاحرما بم نحرى سواه

وسوره



وشواه الناس حمارهم وادعى فلان عن بنى فلان الى عدل بنسبته عنهم وادعى عليهم اذا
انتسب اليهم والشراحى بمعنى السمع وبمعنى المشوا هو من الاضداد والمراد هنا السمع
وهنا يستعمل فيه النداء الاستعانه نحو يا الله يا لزيد للعجب نحو يا للماء الخ قد تزاد
فى كتب النحو ان اللام الجاره الداخله على المستغاث به والمتعجب منه المناسب معنا ما وهو
الاختصاص لمعنا هما ما عسى ان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين اشباههما
بالدعا والاستحضار للبعد به او البعد عند سموه بسبب صعفه بالافتقار او حرف النداء
العام معناه عند المرد وحجتها ان تكون معموله فرعا بين المستغاث به والمستغاث له وبين
المتعجب منه والمتعجب له اورد على حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو
للمظلوم بكسر اللام الداخله على المظهر لنواصى عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد
البناء على حرف واحد لضعفها والعالم بعكس لان الداعى ما واقع موقع الضمير فلضعفه
بالمناسب حذى البلد لان العلامه ضمه صيده كما الى ابى حامد الاسوائى عند كونه سعدا ومعلمها
الموضع للرجال للاسعد الصانع فكلف شاهدت احصاى وارماى الاصابع السديع فكلف شاهدت
خطاب لناقته بسكون صورتا والاحصار بالمهمله والخاء المعجمه معصورا بعال للذى
وقف حده وحاجره من كثره المشى وموحف بالحى واحفاه عده والازماع على الشى العزم
عليه وحدى مر الحدو والاماه على وزن الغناء الغنائى وللاحلاص جمع حلس وهو كساء
يطرح على ظهر البعير والاسباع جمع سبع بكسر النون وهو ما سبح عريضا للقصد سرا الخرام
فى صدر البعير  وقوله ما عاش لكى عد كل صباح نحمده حودى مارعه على الخراج وبعده
قد كتب لى صلا الغزد بطله فركبى اضحى ما حرد صاحى قوله ما عاش بكسر النون وحذف
الباء لوقوعها موقع ما يحذف فى النداء وهو السوس ولان الكثره تدل عليه وباب
النداء باب الحذف والاحار كذا ذكره المرزوقى وقوله لكى اما لمعنى الكرى السكاد او اما
بمعنى كرره فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية لحق بكلهما وصد السكاء بوقت
الصباح الا لام لا يريد احصى متى اسهارك لذلك اوان هذا الوقت كان وقت نكاسه
بالاعداء وسن العارات على المسامدس وقوله حودى مارعه اى مارعه مسامل الراس
وحواسه والدمع يحرج من الشوق وهى مواصل مسامل الراس وملعها جمع سان اى حودى
مدمعك كله وقوله قد كتب اسعال من الاصار الى حطاب الخراج على عاديهم فى حطاب

الموتى والاجر والاملس والصافى الصادر اى سبب الله الكذب اشاره الى ان بكذب فى عباره
المس على صيغه المجهول من باب التفعيل ويحتمل ان يجعل كنايه فى النعص كما فى المثال
الثالث فان حصول النظر الى العدم للموى فى المستقبل لازم بطلبه فعبر باللازم عن الملزوم
كما سوطريق الكنايه وكذلك من الاعتبارات كان يقصد فى قولك وقعك الله للسوء الاضرار
عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم الصلاح بالسوء بالنظر الى ظاهر اللفظ او ادعاء السرور
فى قلبه كقوله اعطاك رغد معام ليعطه الى عرد لك مما يهتدى اليه ما لسائل فى الاعتبارات
الاربعة كالحرى كثير مما ذكرناه حال فى كثير لانه قد لا يكون كالحر فى بعض احواله فان مسند الاثبات
مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الحر اد قد يكون جمله الفصل الوصل
لانه الاصل والوصل طارئ عليه ولان مدار الفصل على جهة اعنى الاتحاد والمناسبه ومدار
الوصل على جهة واحده وهى التوسط ولا يقدح فى المدار به التخلف على سبيل الندره كالوصل
لدفع الايهام مع المناسبه والفصل للاحتياط مع التوسط لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلى المراد بالاسناد اسناد الحر الى المبتدا واسناد الشئ الى فاعل بحيث لو اسند الى ضميره
سعر فى الكلام والخطاب والعمده فانه اد ا لم يعبر عنها فقد اسنده الحالى عن الضمير فاعتبر كانه ليوم
يوضع لانه يسند اليها حصل له ذلك بسبب العارض فيكون اسناده عارضا لا اصليا
فالمصدر والصفات المسنده الى فاعلها ليست كلاما لما عرفت من ان الصفات المسنده الى
فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت من ان الاصلى هو عدم اسنادها على
ما سرد اقام الريدان لان اسناد الصفه عنه باعتبار ما وليها بالفعل فانه اذا قصد
شركه بمفرد الخ واما اذا لم يقصد الشريك فلا عطف وان وجدت الشركه فى نفس الامر كما
فى الحر بعد الحر والصفه بعد الصفه ونحوهما الاولى واقعه موقع المفرد اى واقعه موقعا
يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يمكن هذه الجمل سادة مسد المفرد بالحمل الواقعه
خبرا عن ضمير الشان ولا ما يحمل الحاله لحاله عن الضمير كقولك سنك والحلس قادم اد قدر
ان الاصل فى كل من الخبر والحال الافراد معمولا لواو ونحوه اى نحو الواو الذى ما يكون
مدلوله الجمع المطلق كالواو الفاصله التى بمعنى الواو الواصله وثم الداخله على الجمله كما تعلم فى اول
الكتاب عن الامام المرزوقى وعبر بما مع حروف العطف المشتركه عن معناها المستعمل فى مجرد
الشريك مخالفا لما شرط هذا ما اورده المحرر بقوله وهذا فاسد فانه بين الكنايه والسوء

م الدرس



من التناسب ما عسار ان كلا منها يشتمل على العاطف كما ذكرنا فى اوائل الكتاب
لان الكل من الفار وهى مشتركه بوقوع حتى فى عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكى فى بحث العطف
ولا بد فى حتى من التدريج كما مر عنه قوله وكيف حتى من جلف الملبس فارس فى الحال حتى صار
الملبس من حيدى ويتضح الان فى الفصل الاتى بان حتى لا تقع فى عطف الجمل الا ان تحمل
على احد الاقوال لكن المختار على ما فصل ما ذكره فى الفصل لان شرط العطف بحتى التدرج
فى كيف يتحقق فى الجمله بخلاف الواو اذ حاصل الفرق ان الكل من حروف العطف
سوى الواو معناه معقول اى يعسر تصوره ذلك المعنى بينما من الجمل مخصوصا يشتمل ذلك
الشئ على فائده العطف وكونه معقولا لعدم توقف العقول فيها على امر غير محصل معناها
واما الواو فانه يدل على معنى يعبر عنه بامر محصل هو مطلق الجمع فى معنى من المعانى على احتمال المعاريه
والمعيه والمهله والحال المشتركه فى النحو مما لا يكاد يحصى واكثر ما عبر مناسبه بحيث
اذا تعاطفت عرت من حسن النزل واورثت كيت المضاحك فلا تدلس المعاطفين
من خصوصيه جامعه ولهذا اعيب على تمام فى قوله لا والذى هو عالم ان النوى
لح الصبر بكسر الباء هو الدواء المعروف ولا يسكن الباء الا فى ضروره الشعر واعتذر عن العيب
بان كرم الى الحسناء دفع مراده النوى فكانه قال والذى هو عالم بمراره النوى ورافعها
وبان كرم الى الحسناء حلو والنوى مر فصلها معاليه ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان
يقال الجمله الحاليه معه بينهما كورن يكون حاليه بان يكون المعنى هو عالم بمن كان فى حباله بهذان
الامرين مراره النوى وكرم الى الحسناء ويوضحه ان من عده العذارى من شعراء الغرب
الاقتصام وهو الاشتمال مما يدرى منه الكلام من سبب وغيره الى المقصود اعنى المدح بلا
ملابسه كما ان عاده مناظريها التخلص وهو الاشتمال مع رعايه الملابسه كما سيجى فى السان
ان شاء الله فالمعنى لما اراد اختيار هذه الطريقه عطف كرم الى الحسناء على مراده
النوى لتعاريهما فى حباله فلتعلم رعت هو اكل على الغداه هو اكل وعى منعولا
رعت والغداه ظرف لعنى اى اندرس وحتى اذا ان تعرب الاندراس وصيرها للديار
وهو حال من طلال قدم عليه على نمط لعزه موحشا طلل قدم وطلال فاعل غنى التالى واللوى
اسم موضع والبارقه لمعنى فى ورسم عطف على طلال والسناس الطريقه لاعدت اى صارت
وقوله على الف اى مالوف متعلق بحوم اى يطوف ويدور وهو ضد عدت لام سان

لا ما معكم اراد بالسان المعنى اللغوى وهو الايضاح وهو موجود فى انا نحن مستهزئون
سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما فصله الفاضل المحشى اما على الاول
فظاهر واما على الثالث فلما سبق فى احوال المسند فى بحث الابدال منه فظاهر ان الشئ
وكر السان لعموم فان قلت السان بحب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون
بعد الافهام والافهام فى انا معكم قلت قد يقصد الايضاح بالنسبة الى الافهام التعريضى
بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك فى حوله به الا بعد
العاد وعدم سود على معنى عاطف سوى الواو واما العطف بالواو فى الجمل
التى لا محل لها من الاعراب فانما يدفع توهم الافراد من الجملة الاولى الى الثانية واما
للمقصد الى بيان اجتماع مضمون الجملتين فى الحصول حسب الامر بوجه للدلالة العقلية
بالوضعية او بدون العطف لوجود الدلالة على الحصول مضمونهما معا وان لم يعقل القصد
الى بيانه واو واما وام الخ لا فرق بين اذا اما الاكسب اللغط وشرط
فى اما ان يعدم حمل ما عطف بها على اما الاخرى ولا خلاف فى ان اما الاولى ليست
بعاطفة لاعراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولى العامل ولعل الى هذا يصير
الاجماع على ان اما الثانية عن عاطفة اصلا لملازمتها عاطفا الواو والعاطفة مع واوه لا تدخل
عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفى الايضاح المفصل
ان العطف فى مثل جارنى اما زيد واما عمرو هو مجموع واما حيث قال الاسعردى ان ملوك
صوره الحرف مستعملة حرفا فى موضع وبعض حرف اخر كما فى اما وزعم بعضهم ان اما عطف
الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف عربية واما الغرض
من او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين او ليست كذلك فانت فى اريد عندك
ام عمرو عالم بان احدهما عنده مسئول عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا
تسعم منه نعم وفى اريد عندك وعمرو مسئول عن ان احدهما عنده ام لا ولهذا كان جوابه
نعم او لا مسئولا بانه اقرار ويرد بدون احتمال السجاة فى هذه الاية فالغوا على ان
او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وجعل من السجى عن سيبويه
انها للتخيير اى اذا رايتم الرائى تخيرون بين قولهم مائة الف او نقول بل هم اكثر وردت من هشام
بانه لا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وهذا بحث اذ محل ما نقل عن سيبويه انه تجوز ان

لا يكون



لا يكون عددهم فى نفس الامر مشار اليهما المذكورين بل يكون عدد اكثر احدا بحيث اذا رآهم
الرائى كان له ان يقول بل هم مائة الف وكان له ان يقول ازيد من مائة الف ولا كذب فى
شئ منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص واما المراد المبالغة
وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان فى بحث العطف على المسند اليه وقد يعد
كون المذكور بعدها الخ قال الفاضل المرضى بعد ذكر هذا الكلام وقد يحمى الفاء العاطفة للمفرد بمعنى
الى على ما حكاه الرضى من انه يقول العرب مطرنا ما بين رمالة فالسعلاة بمعنى ما بين رمالة
الى السعلاة كما ادى يوخذ به فيقال فى الاية وجه آخر وهو ان ايد بالنداء اراده
النداء من فجائها باشتمالها او هم عاملون سابقا حال والبيان مصدر النبوءة وقائلين
من العمالة وهى النوم فى الظهر يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومعملا والجملة اضافية حال
معطوفة على بيانا كانه قيل فجاءها بأسنا بيانا او قائلين او فاعلين واما خص هذين الوقتين
لانهما وقتا العمل والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع فان الاضرار
بهذى عقب نزول المطر فان قلت للاضرار لا بهذى عقب نزول المطر قلت ذكر الشيخ
فى بحث الاستعارة ان العلاقة موضوعة لما يعدى العادة مرسا عن مراح قال وهذا بخلاف
ما اختلاف العادات قد يعصر الزمان والعادة بعض اعصار المهملة وقد يكون بالعكس
والامر مفصل الثانى وكونهم الذين كفروا بربهم يعدلون حوى الكشاف عطفه على
جملة الحمد لله على معنى ان الله جعف ما يحمد على خلقه مما لا يعد عليه احد سواه ثم هم يعدلون
به ما لا يقدر على شئ منه والطف ان يعدلون على الوجه فى العدول وبربهم جملة كفروا وعلى
الثانى هو العدل بمعنى التسوية وتعدية الصلة للاسهام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين
المعطوف ثم الاستعادة وبين المعطوف عليه بما كما مر والامر يحمل على الرائى لعدم
طاعة المعام اما على الوجه الاول فلان استعماله للحرام مسلم بوجه فصل المعطوف وبعده
ومعه فليس المعطوف منهيا مراحا لا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم
فلا فائدة معتدا بها فى الحمل على ذلك واما على الثانى فلانه من فصل يوصل الواصل
وهذا مما لا يصاحبه اليه فلا افهم العبد الا ان اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضى
الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا يكرر فى الاية اجاب الشيخ ابو على الفارسى بان لا
منا لمعنى لم فالتكرير عرواحد كما لا يخفى مع لم وان جاز كما فى الاية المذكورة واخرون

بان لا يهنا مكررة بعد سر الا بر قال تعالى وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة او مسكينا ذا متربة فلا اقتحم العقبة فلا
فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووضع بعد المرتبة من الايمان وفك الرقبة ظاهر فان
الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به كقوله ان من ساد
ثم ساد ابوه الملك اجاب انس عصفورية بان ثم على ظاهره والملك من فضل ادعاء
الترتيب في السيد بان يدعي ان الجد اباه السوء ومن فضل الاب والاب اباه وذلك
من فضل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت اهم كل العمر ولكن
منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسبا كما علا برسول الله عدنان وقد ردوا
عليه بان قول الشاعر فضل يصرح بما يابى هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما
اجاب به ان سوده والاب سابق على سوده الجد كان سوده الابن سابق على
سوده والاب وقوله فضل ذلك يصرح بان سوده الجد معدم على سوده الاب وهذا
ظاهر سواء جعل فضل ذلك متعلقا بساد او حالا من ضمه عدت عليه اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل فضل ذلك حالا من ضمه وجب ان لا يتصف الجد
بالعلمية وقت الصاقه بالسياده لانه متى لبس الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا
يتصف بالعلمية الا حيل اي بحامعه الاب في الوجود او لو حامعه لزال العلمية الى المعية
صابل احيل ان يكون قوله يصرح فضل هذا ما يمكن او ما لم يمكن الحمل الاولى
لازمه للمباينة او لم يوجد دليل اخر على عدم ارادة الرجوع او لو وجد لم يلزم العطف
كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس جعله في حكم المسكوت
عنه والتلازم لا ينافيه لسكت عنه العبرات كناية عن الامساك بحيث اذا لم
يعرفه الطالب يمكن بعجزه وسوال حد لهم اي حد له حد لانا اذا تركك عونه ونصره وعدل
عنه اصحابه حد ملاذا اي حلهم على حد لانه والتسويل الزين يقال سولت له نفسه امرا
اي زينت له ومستندرجا حال من ضمير الفاعل في حدلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه
اي اذناه منه على التدريج وفي الكلام اشارة الى ان صنعه الاسهرا لا مخصوص به يقال
لانه عبث وجهل وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء ان اذا الشرطية
مضافة الى شرطها فان العامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته



كمي فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى العامل فان جعل اداة مولما او احلوب
حذرات الغران مثلا ظرفه مجرده كانت مضافه الى ما بعدها ومعموله لغيرات فيكون
الحصر مسعدا من العدم وحده وان جعلت شرطيه معموله للجزاء اعني حرات كما هو
المشهور كان الحصر مسعدا من المعلق بالشرط كما هو المشهور كان الحصر مسعدا
من المعلق بالشرط كما هو في فولك ان حلوت حرات وحاران بعبر العدم عن المعلق
في افاده الحصر ما عبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول الحاصر وبهذا الاسباق البرام
لعدم الشرط لاجل نكته اخرى وان جعلت معموله للشرط كما ذهب اليه جمع كان
المعلق مسعدا بافاده الحصر اولس اذا جاز معموله للجزاء معدوده عليه حتى يسعد حصر الجزاء
فيها سواء جعل ذلك ما عبار معدوم الشرط بمعنى كون اذا للشرط لا يصر بالنظر
الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص الناتج من العطف واما قولنا فما
سبق لزم من العدم المعلول ونحوه من النظر وغيره بعد الاختصاص حينما نظر الى الظ
العالب حتى كون اذا ظرفيه نعم انه ليس بقطعي فقد سبق مباحث اوائل الكتاب ان
الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تع وما على الذين يسعون من حسابهم من شيء الآيه
ان العاقله كلمه تحكم الاستعمال لا بحور الاستعمال بخلافه وان السبح ايضا نص العول بذلك
في دلائل الاعجاز وهو على صرس فضل مهاصرت ثالث وسواء تكون الاول موقوفا
على الثاني كوان عاد الى من السفر صلت وبوصاح ودفوع مثله في كلام البلغاء
ممنوع علم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا الفصل عنه بحث لان الظ
ان المعيد بالمعيد بالشيء معيد ذلك الشيء فيلزم ان يسعد الاسهزاء المعيد بالعول المعيد
بالحلو بذلك الحلو في المحذور كالله لا اجبارهم عن العسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم
الخ عنه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس حرسا على مجرد الاخبار بكونهم معهم
الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم العلم بدليل ما ذكره صاحب الكشاف
في صدوى الساكنة في قوله تع انا معكم حيث قال وانما خاطبه اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ودوبر شاط سواء اخبار منهم متعمل منهم بكمان
مطبه للتحقيق ولا يخفى ان الاسهزاء يريب على هذا المذكور فان قلت فراد السبح لم لم تعطف
الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم يريب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم

مع فصل بلا سويم خلاف الواقع قلت هذا انما سوغه دوبطر فاصر عامل عن فائده
التاكيد ان اما معكم ووضع توهم لايكون منصبا للفصل على وجه الوجوب فالوجه
ما اشرنا اليه فان كان منهما كمال الانقطاع فلا ابهام او كمال الاتصال فهو كحث
وسوانه تمكن اعتبار الابهام مع كمال الاتصال كما تمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه
هو العطف اذا صح فلم لم يعبر ولم يعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئلت
هل يشرب حمرا فعلت لا وشركت شربه بكون فولك شركت شربه تاكيد اللمعنى السابق
ولو لم يوت بالواو لتوهم بعلى البعض بالشركة كما في قولك لا واندك الله اما الاول
والثالث فلعدم المناسبة اى مع عدم الابهام واما تركه لدلالة السوق عليه والا
فعدم المناسبة الصاموجود في الخامس مع وجوب الاصل فلعدم المغايرة
المدعوة الى الربط هو كحث وسوان هذا المعنى مما يعم بكله والمفرد فيلزم ان لا يصح
ولا يحسن العطف التعسفي بالواو في المفرد مع انه سائغ حسن اللهم الا ان يقال
حسنه ممنوع عند البلغاء وسنوعه في عباره المصنفين لا في كلامهم فكل حيف
اجرى لمقدار او حال الكل على الكيف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض
وبالسيف فبالريح وغيرها والا فللحيف امر واحد وانما لم يعد تحيف كل امرى مع بقاء
العزيز لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث ما في قبه اسباب الموت من
السيف والريح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس
بحرى لمقدار الله لا ملايم عرض للسماء وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشاره
الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرها كما اعتبر حرى في المضاف ايضا وهو
الحيف لان المعنى على دخول الشاء وغيره من اهل السنبله فيه وقد تقرر فيما سبق
ان النكره في الاثبات قد تعم بواسطه المقام وانما لم يعرض في سان حاصل
المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره بعول الشارح تلام عرض الشاء حدا اى
حسبما بالمرساه المرساه آله الارساد وهي الحديده التي يلعب بها في البحر لبعض السمك ويقال
لها بالفارسيه لنكر والصمير للحوت فانه موسه سماعي يقال وقعت علينا حوت قال الخليل
يصغرها حويت تلاما رواه عن العرب ويقال المبرد الحوت تذكر وقيل الصغير للكثيبه وهي
الحشف وحمل للسمكه والمعنى قال مقدم العوم للملاصق ارسوا انما اى السمكه ولا





بحروفها لكي لتعلمها وما فيها من الاحوال والاوجه ما ذكرنا اولا لان المصراع الثاني تلامه
اسد تلامه قلت لما ذكر انه قد يكون الخ قال ابن هشام في المعنى لما حاصله الى هذا الجواب
لان كلام الجملتين على الانفراد اذ لا محل لهما من الاعراب واما في كلام الحاكي فلا بما جزء
من الحكي او الحكي انما هو المجموع الجملتين وذو المحل هو الحكي لا جزءه واما في كلام الحكي
عنه فقط وكان هذا مما يمكن ان تصار اليه هنا لو لا عاد المصنف فيما سبق قوله بها اما معكم مما
له محل من الاعراب واعلم ان حاصله مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان
يقول هنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عند فما لا محل له من الاعراب
والمصنف مثل للامر الاول ولم يتعرض للثاني اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل
فيما لا محل لهما لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي كما نوه الشارح تو هم محصل وليس
في كلامه ما يعده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمسل المصنف لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله
ولو كان فما له محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لعطاء ومعنى
فمحصله ان لو فصل في الحكي لا توضح لمثال المصنف ومراده وسياق كلامه كما وساك
عليه لمن كان له سمع وبهذا اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك
الفاضل اولا لانه جامع بينهما فيدل على تعدد الجملتين في الخبريه والانشائيه لان
عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تعدد هذا الانقاق والا فالاختلاف في
مستعمل لكمال الانقطاع حيث او اجامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا تعال اجمع مثال للا
سببان موكده للاولى او بدلا عنها او بيانا لما حصل اراد بكل واحد من هذه
الامور ما يعد فائده وذلك الواحد كما يظهر من التعريف في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي
لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الثاني باعراب سابقه فلا يسوغ ان يكون للمتبوع
اعراب لفظي او تعدري او محلي مع ان الكلام يشمل المحل الذي لا محل لما منه وذلك ان
يقول المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما سابقه اعراب او انه باعراب
سابقه تعبا وانشا وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع مما سلكوا السابق في احوال
اكثره على الاكثر فالتعهد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وسرح المسند لهذه ان
الدماميني صرح في شرح المعنى فان قوله لهم اندكم ما نعام وجنس مثل اضطلاحي من قولهم اندكم كما
يعلمون مع ان لا محل لما من الاعراب كما سنحققه وبهذا المعنى مما لا محل له في الجمل قال الفاضل

الحشى اى كون السامع والاعلى بعض احوال المتبوع مما لا يحسن فى الحمل والا لكان الحمل
محكوما عليها به لكن الحمل من حيث هى لا يفعل كذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان
صمير له راجع الى كون السامع والاخاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجرى مجرى النعت والايلزم
ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه جملة
حقه ان يكون معهودا مستقلا ملحوظا فى نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر
اما اولا فلان هذا التعليل معوض لوقوع الجملة بدلا وعطف بيان مثلا يقول لو كانت
الجملة عطف بيان للزم ان تكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وكذا المعول فى
البدل فلان المجرور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بالمجرور لعطفها على ما
قيل لفعل لا يخبر عنه ولزومها واما ثانيا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة
صفة للمعرفة ايضا وقد صرحوا بجواز وصف النكرة بالجملة وان لم تكن وصف المعرفة
سببا ونعتا عن بعض الافاضل ان صمير له راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت
الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى
فيلزم ان تكون الاولى محكوما عليها بالثانية مع ان بعض احوال الشئ عليه ورد عليه
ايضا الوجه الثانى والاظهر فى عدم وقوع الجملة بعد الجملة ما ذكره فى شرح الفوائد الغياثية
وذكره الشريف فى حواشى المفتاح وغيره من ان المتبوع يجب ان يكون واما اى
معهودا مستقلا ملحوظا فى نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن
هذا ايضا لا يخلو عن اشكال وقد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما
معناهما الاصطلاحى بل المراد كون الجملة بمنزلة النعت ونحوه ولا مانع فى ان تصور
الذوق السليم من الجملة تصورات مختلفة حسب اقتضاءات مقامات بتشارتها
اعتبارات متباينة فجاز ان تصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان
وهكذا وقد كرر الشيخ فى مواضع من دلايل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال
فى موضع ومن اللطيف فى ذلك قولهم ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قولك
هم ان هذا الا ملك كريم معناه لقولهم ما هذا بشرا دخل فى جملة كلامهم ثلاثة اوجه وجهان
هو فيهما بمنزلة تاكيد بما ووجه هو فيه بمنزلة الصفة ثم قال بعد ذكر وجهى الشبه
بالتاكيد اما الوجه الثالث الذى هو فيه مشبه بالصفة فهو ان اذا نفى ان يكون بشرا قدر



فقد رتبت له جنس سواه اومن المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر واذا كان
الامر كذلك كان اثباته ملكا مساويا لنفيه بالكلية لكن الحس الذى ادعاه فيه ثم اوضح ذلك
بوجه بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحى لم يجز ان تكون جملة عطف بيان لجملة اوفرد كما
مثلوا معنى اللبيب ان مثل هذا لا يعطف عليه بعطف بيان لان عطف البيان فى الجوامد
بمنزلة النعت فى المشتقات واورده سئل عن ابن مالك ومحمد بن السد فليرجع اليه
ان تكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان تكون الم اسم
السورة او القرآن والثانى على ان تقدير ما لم يؤده هذه الحروف ثم فى العبارة مسامحة لان
كون الف طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يعامل كونه جملة مستقلة او على كل من التقديرين
اما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثانى الم هذا المعجم
اسم مفعول صفة محذوف اى حروف الخط الذى وقع عليه الاعجام وهو النقط او
مصدر بمعنى الاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز السماخى
فى شرح الكشاف ان تكون بمعنى الاعجام اى ازالة العجمة بالنقط وهذا انسبهم اذا جعل كون القرآن
للسلف معجما او مسموعا فى هذه الكلمة وههنا وجوه اخر ذكرها عبد القاهر ومثل
ان تكون لاريب فيه حراما او ذلك الكتاب او اعراضا او حالا وعرفت ذلك كما هو مذكور
فى الكشاف وشرحه للعاصمى وغيرها وانه الذى سهل فى الصحاح بقوله فلان
اهل لكذا ولا يقال سهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة
فى الاساس مما يرمى به حراف الحراف بالكسر مصدر حارف مجاراه اى احد يحرف
ومعرفة بالكلية فارسى معرب كراى والمجاراة الكلام من غير حيرة وتبصر ولصبه على المصدر
اى يرمى به رمى حراف اى رميا يطرق الحراف قوازنه وزان بعده الوزان
مصدر مولد وازان الشئ اى ساواه فى الوزن وقد يطلق على البطر ما يعادل به
المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على جزء الشئ او اكافئ مساويا لجزء شئ آخر فى امر من
الامور وهو المراد ههنا اى هو يرى اشاره الى ان يرى خبر مبتدا محذوف واعلم
ان جعل مبتدا محذوف الخبر على تقدير جزء هذى لعوات المسامحة المطلوبة قوازنه
وزان رمد الثانى اعترض عليه الفاضل الحشى بان الاسب ح عطف بيان للمعنى
على لاريب فيه لاسيما كما فى التاكيد ذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن بما

منه وجه عدم العطف فی قوله لم یسجد الملائکه کلهم اجمعون مع اتحاد کلام واجمعون للملائکه فلسال
ولکن ذکر السیح یعنی ان کلام السیح یدل علی ان لا ریب فیه ممر له التاکید اللفظی صار
مخالفا ما علیه المصه ومن سعه من کونه ممر له التاکید المعنوی  ای العسم الثانی فیه
کمال الاتصال ان یکون الخ قال فی سرح العوائد العمامه وفی کون العصل فی البدل مع
مات الاتحاد نظر لانه لیس للاتحاد دخل لانه فی حکم الجمله العاریه عن المعطوف علیه اللهم الا ان
یقال ذلک الحکم ای کون البدل منه فی حکم المطروح فی المفردات والتوابع الجمعه بخلاف
هذه فانها کالتوابع انتهی کلام  وهذا المعنی فالاتحاد له فی الجمل لا سیما الی لا محل لها من الاعراب
ای العمر بجمیع الامرین المذکورین للاولی فی الجمل لا سیما الی لا محل لها من الاعراب فانه للاولی
فیه العمر بشی منهما وقد اشار الفاضل الی تحمیعه فلا یرد ما یقال من ان هذا الکلام یدل عند من
له ذوق سلیم علی ان عدم کون تحمیع الثانی معصودا بالنسبه یعم جمیع الجمل سواء کانت دورت
محل ام لا مع انک اذا قلت ضربت رجلا ضربه احوک ضربه زید حرف العصد البته الله لهم
معنی یدل الکل علیه هذا وفی شرح الفوائد العمامه ما یدل علی جواز جعل الجمله من الجمل بدل
الکل من الکل حیث قال محی نحو قولنا صنعنا ما لا سودس صنعنا ما لا ر والعمر ان کان المقصود
ذکر الجمله الثانیه وذکر الاولی توطئه لها کانت الجمله الثانیه بدلا من الاولی بدل الکل من
الکل وان کان المقصود ذکر الاولی وذکر الثانیه لسببها کانت الجمله الثانیه عطف بیان
للاولی او تاکیدا لها  نحو امدکم بما تعلمون امدکم بانعام وبنین فان علت الکلام فی
الجمله التی لا محل لها من الاعراب وقوله مع امدکم بما تعلمون فی محل النصب لان اول الایه
واتقوا الذی امدکم بما تعلمون علت لو سلم ان الکلام فی ذلک فلا نسلم ان الجمله الاولی
ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب للمجموع الموصول والصله علی ما اشار الیه الشریف
رحمه الله علیه فی اواخر المحاله المعتصه لعدم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده
والصله لا محل لها کما ذکره ابن هشام رحمه الله فی الباب الثانی من کتاب المغنی
قد للتحقیق علیه بالالزام دون المطابقه قال الفاضل المحشی یمکن ان یجاب عنه
بانه مبنی علی مذهب من لا یفرق بین الطلب والاراده فجعل طلب الفعل من
العمر اراده منه فیکون الامر مدلول هو الاراده ومدلول النهی هو الکراهه وفیه بحث
لان معنی عدم الفرق بین الطلب والاراده کون مدلول النهی الذی هو احد اقسام

الطلب



الطلب بلا خلاف اما اراده الکف او اراده عدم الفعل واما ما کان فی الکراهه لازمه لمدلول النهی
لا نفسه اللهم الا ان یقال مراده ان ذلک مبنی علی من لا یفرق بین طلب الفعل منه العمر واراده
منه لان الطلب والاراده مطلقا محاصل کلامه ان من یقول طلب الفعل من العمر اراده منه
یقول طلب الکف من الغیر کراهته الفعل منه فتامل  والتاکید بالنون دال علی کمال هذا المعنی
فیه بحث لان هذا شرح لا یطابق المشروح والمعلوم من هذا الکلام ان تکون التاکید بالنون
سببا لاصل الدلاله امنی ان تکون اسعاره الکمال فی لا تعتبر من النون والمفهوم منه
قول المصه لاتحمس او فی سعاوته المراد الدلاله علیه بالمطابقه مع التاکید ان تکون التاکید
سببا لوصف الدلاله او الظاهر ان التاکید کالمطابقه وجه کونه اوفی لاوجه اصل الدلاله اللهم
الا ان یقال مراد الشارح من الکمال فی قوله والتاکید بالنون دال علی کمال هذا المعنی الکمال
البالغ لان درجات الکمال سعاوته ودلالته علی الکمال البالغ عین وجه کونه اوفی سعاوته اصل
الکمال فتدبر مؤدی الکمالین تدبر  وقریب من هذا ما یقال الخ قد یمس الفاضل المحشی
وجه التعریب بان اللفظ اذا استعمل قصدا وصریحا عن الموضوع له فاما لکونه جمعه منه اریحا
مشهورا وان لم یستعمل الی حد الجمعه لکن منه نظر لان العصد کحصل باستعمال اللفظ فی
المعنی فی ما استعمل اللفظ فی غیر الموضوع له وکانت القرینه فی غایه الوضوح جعلت القرائن
ایضا وان لم یکن اللفظ جمعه ولا مجازا مشهورا فالاولی ان لا یعتبر علی الامرین المذکورین بل
یقال فهم غیر الموضوع له قصدا حرکا اما لاحد الامرین المذکورین او لکون القرینه فی غایه الوضوح
ویمکن ان یقال انه مبنی علی ان الامر بشی یتضمن النهی عن ضده بمعنی انه جزوه
کما ذهب الیه جمع وقد صرح بهذا الشریف فی شرح المفتاح فلا یرد علیه ما اورده البعض
من ان معنی تضمن الامر بالشی النهی عن ضده اقتضاءه واستلزامه عقلا لان هذا النهی غیر
ذلک الامر فلم یرد علی هذا الوجه ان مقتضاه انما هو دلاله ارجح علی اطلاق الکراهه فتمت
وسوسیس لمقصود بل المقصود دلاله علی کمال ذلک الاطلاق والفرق واضح واعلم ان مجرد کون
الامر بالشی متضمنا للنهی عن ضده لا یکفی فی کون التضمن المذکور اضطلاحیا بل موقوف
ایضا علی ان مدلول النهی هو الکراهه وهذا ظاهر  وان جعلناها فی اعنی الدارجسها
یرد انه فی حکم مدلول الاستعمال وهذا ظاهر علی قول من یقول الامر بالشی یتضمن
النهی عن ضده بالمعنی المتبادر فهو فی حکم مدلول المقصص من الکل  لان عدم الاستعمال معتبر

للارتحال اراد المعاره دايما ومعهما والذات وان لم يحمل في الحمله الا انه اعتبر حاصلا لمعنى
قبل سيرلها فلا يرد ان المعاره تحسب المعدوم لا نها في كون الثاني بدل الكل بل هي سرطه
فوسوس عليه الشيطان الا نه عدى الوسوسه ما في بمضمنه معنى الاسرار والالقاء
واضاف السحره الى الحمله بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل ومعنى وملك لا يبلى
لا يطرق الله بعصيان فصلا عن الزوال اقسم بالله ابو حفص عمر فصله على ما وكره العلماء
في العاطف ان اعزاها الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان الهاء بعد واو على ما وه ضمير
محمار بقتار واسحمله فطه كادما فلم تحمله فاطلق الاعراب الى محمل بعره ثم استعمل البطحاء
وجعل يقول وموعشي حلف بعره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نعت ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان مجر وعمر معمل من اعلاء الوادي محمل اذا حال اغفر له اللهم ان كان محر
اللهم صدقا حتى النعاما حده سده فعال ضع عن راحليك فوضع فاوا ى بعار بحمار
يحمل على بعير وروده كساه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان ما مسها الدبر حراحة الطير
والعجف الهزال والنعمه بالضم اول ما يدوم من الحب قطعا متعرفه لانا اذا قطعنا
الخطاب عن الفاصل لم يخف بحث وسواء لم لا يجوز ان يكون الوسوسه لادم عليه السلام مبنيا لو
مخصوص وهو العمل المعد بالمعمول والحاصل انه يجوز ان يعتبر العمل المعد بالمعمول مع قطع
النظر عن الفاعل فان قلت المعتبر عام قلت المعتبر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسته الشيطان
لادم عام ايضا فتامل يسوءكم سوء العذاب بعال سمه حسف اى اولبسه اياه واوروه
عليه حيث طرح الواو هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو
والثانية بما يراد ذكرها ويمكن ان يعال وجه التخصيص انه بعد ما في سوره ابراهيم قوله يعذبكم
بايام الله اى بنعمائه ونقماته كما حمل عباس العطف على سوء العذاب ليدل على انه نوع
آخر ويكون فيه بعد اداء انواع النعم والمحن التي اشير اليها بقوله يعذبكم وذكرهم بايام الله
كذلك السياق في سوره النعوه كما لا يخفى ولك ان تقول ان الاية النعوه من كلام موسى بعد ما
فلا بعد في المحن وما في ابراهيم من كلام موسى بعد ما ويحتمل انه لم يعد ههنا ذكر النعم جعل
مدلول سابا ليسوءكم وفي ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد النعم لياسب قوله يعذبكم واذكروا
نعمة الله عليكم حمامل فانه من عذاب اليوم الكبير اي وفي الاية وجه آخر موجعل الى جعل
الى الله مرجعكم يعني للبوم بعد سر العائد الى ضمير وشبه هذا بكمال الانقطاع انه





تسمل على ما يفهم من العطف يعني ان يراد ويعال مع المعاره الكلمه والا فما مانع من العطف موجود
في كمال الاتصال الصا وسمي الفصل لدلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كمال فصل
قطع فيكون من تسمية المعد باسم المطلق اراما في الفصال بهم قال الفاصل الكاشي اراما
فعل مجهول من ارى يرى لكن تستعمل بمعنى الفعل المعروف وجعله دلك ان راى بمعنى
ظن متعد الى مفعولين فاذا ارى بصر متعديا الى ثلاثه مفاعيل ويكون معنى زيدا ارى خالدا
عمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا وملزم هذا المعنى ظن زيد عمرا فاضلا فهم كثير
استعلو الرى في معنى لا رية لعال تام على وجوههم منها ومنها ما دب من العنق وغيره
فان من الحلمس سابسه طاهره عنه بحث لان هذا ناقص ما وكره سابقا عند وكر الا
تسمل بسبه لعول اما في الاول والثالث فلعدم المناسبه فان دلك تصريح بان الحلمس في شبه كمال
الانقطاع ليس منها مناسبه وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم لو عال منا كما في الاول فلعدم
المناسبه واما في الثالث فلمشابهته الاول في اسهاله على المانع مع المعاره الثامنه لم يرد
هذا لعال مراده منا كما لعدم المناسبه عدم الوجه للعطف ليجعل المانع سوارا كان المانع حار
صاما لا قلب المانع موجودا في الثاني والرابع الصا فلا وجه لجعلها قسما للاول والثالث
لعلا سويم انه عطف على قوله انعى عنه بحث لان في المقطع احتمال كون المقطوع خبرا
بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لاسى وسا ماله او بدلا منه فتى كل من الفصل والوصل اتهام بخلاف
المقصد فلا يحسن الفصل باتهام الوصل خلافه ويمكن ان يعال الاخر عند الفصل مركول الى النعد
والفعل مدفع الاحتمال المذكور ما لسامل في السياق وايضا الاشتياق اظهر في الجملة لانها مستقله
بنفسها واما عند الوصل فالنعوه بالنقط والعطف على القرب كالنص في الواو وفاحتمال
خلاف المقصد في العطف اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل لا للوجوب كما زعم السكاكي
لانه مبني على وجه الفاصل المحتى زعم السكاكي ومبني وجه عدم دلك السيان الا ان كلامه الاخر الى
ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اداوحدت قرينه على عدم اشراك النعد
جاز اعتبار العطف على اجراء المعد مدون لزوم الاشراك بين المعطوف والمعطوف عليه في النعد السابق
لعدم ظهور قرينه على ان المعطوف عليه نفس المعد اعني قالوا مدون اشراك في النعد ومبنى
الكلام وظهورها في قوله يوا ذا جاءها لم لا يسافرون ساعه ولا يستعفرون والت حين
عدم الاعتماد على القرينه الضعيفه عند الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل

لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطيه فصل رعايه المناسبه واجبه فى الكلام
البليغ فلا يجوز عطف الجمله للاسميه على الجمله الشرطيه لتحقق المناقاه بينهما اذا من حيث لزوم
الشك للشرطيه ولزوم عدم الشك للاسميه وكذا لزوم القطع للاسميه ولزوم عدم القطع
للشرطيه وجواز عطف الاسميه على الفعليه وبالعكس لتحقق اصل المناسبه بينهما من حيث
ان كلا منها جمله مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول يحمل
على تقدير المبتدا والشرط صرفه فلا يكون المعطوف شرطا واما الثانى فلجواز ان تعطف
ولا يسعدمون على لا يساحرون مع اعتبار اسراك العدا على اذا جاء احدهم بناء على ان
معنى قوله لا يساحرون ساعه ولا يسعدمون لا يسقطون تسره على نمط قوله لا
رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين وقولهم كلمه خمار دعلى سودا ولا ساص بدليل
ان على متعلق بقوله لظهور المناسبه فان قلت لا تعرف هذا الاستدلال فانه انما يشعر
بوجود الجامع بين جمله الله يسهرى بهم وبين جمله قالوا انا معكم والسايل انما منع وجود الجامع
بين جمله الله يسهرى بهم وبين جمله الشرطيه قلت الجملتان من اجزاء الشرط فالجامع بينهما جامع
بينها فافهم فلكن يجاب بالسوال اعنصه الاولى صرح الشيخ فى دلايل الاعجاز لوجوب
العطف فى هذه الصوره وهو المفهوم من شرح المفتاح واما الخلاف فى سبب القطع فمنهم من يقول
السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط
الثانى بالسابق ارتباطا واتحادهما بان يجعلهما بمنزله كلام واحد فلا يجال
للعطف اذ لا وجه لعطف احد الشيئين منهما ورد بمنع ان هذا هو السبب فى مثل قوله
وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله ع وما كان استعار ابراهيم لامه الام فان صدر الكلام
وهو قوله ع ما كان للنبى والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعدما
تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض لسوال وقع قوله ع وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعده
له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استيناف لا عاطفه فلا اشكال وقد يجاب بالمعنى
صوره الاستيناف المردود فى حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السوال
المعبر فى الامه الكريمه وبطائرها المعنى فليس من صوره الاستيناف والفرق واضح
فان المطلوب فى الاول بيان ما احل منعبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفى الثانى دفع
ما اورد فكان كل واحد مما يودى الى الغرض من السوال والجواب فى طرف وكان المقام مقام

فصل



وصل يقتضى المناسبه من وجه والمغايره من وجه اخر وفيه لمعه القطع وهى الوجوه الثلثه التى
ذكرها فيما سبق عاريه فى هذه الصوره فالوجه فيها الفصل القطع اللهم الا ان يقال لم يعدم السوال
فى الايه الكريمه لا سيما وحصوره فى الاذهان رعما الجواب عن السبب وحينئذ لم يعتبر الاتصال بين
الجملتين بل لاحظ كانه آخر لكنه مناسب لما قبله الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وهو
الصاقب لا يخفى او للاهتمام بهذا الاستيناف وتكرير الجواب والله اعلم بالصواب وعمر وبك
قال الفاضل المحشى مثل هذه للمتكلم على كمال فطانه وادراكه ان الكلام السابق مقتض للسوال او
على تاويله السامع وعدم تنبه لذلك الابعد اسراد الجواب وعدم كشف لان التنبه لكون الكلام
السابق مقتضيا للسوال او اكان لكمال الفطانه كما قال علمه او كلام لا يكون عدم التنبه لوجه
فلا يصح الاعتبار الثانى اللهم الا ان يجعل الاضافه فى كمال فطانه سامعه او مراد ما للاضافه اعدم
كمال الفطانه اى ما مالك عليلا قال فى الصحاح ما مالك اى ما حالك والسوال عن الحال
بعد العلم بكونه مرضا يكون عن سببه احراره يسعل بك ام رطوبه معلك حال كونه عليلا
لانهما ابعد اسباب المرض اى سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب
وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا جعل على خلافه فيمكن
ان يكون السوال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان يكون سبب علة العاشق
سهرا وحزنا امرا معينا لا ينبغى ان ينكره العاقل او يشك فيه فان تاكيد دليل على
ان السوال عن السبب الخاص هذا ايضا مبنى على سوق كلام مساق مقتضى الظاهر
والا فلا تاكيد معان عروض الشك وورود الانكار كما مر وليس فائده محصوره فيما حتى يقال
لو كان السوال عن السبب المطلق لكان سوالا عن تصوره الذى لا يتصور فيه شك وريب
حتى يوكد فى الجواب وهذا ابلغ الوصلين وافوقهما يوضح ذلك بان كلا من هذه الاقسام
اذا تعلق بالمعلم كل منها ابلغ فى مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون
قولك فى تعداده حتى له ابلغ من قولك العباده حتى له فكيف فكم على تاويله ابلغ الفصلين على
الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ فى تاديه
من تعليل اللعط وكسر المعنى نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون معناه ولهم بلغته
معبر عنها مثل ما تعبر فى اللغه العربيه ويحتمل ان يكون معناها لا يعرفون كانوا على ما فصل عالمين باللغه
اى العربيه نعم مسموع هذه اللغه انما كان من اسمعيل عليه السلام نعم العوائد تختلف فيه

ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا اصل زعموا مطيه الكذب فلما ساس المقام ولو مدل
زعم بعلم لكان احسن  جمع عاوله يعني انه ليس جمع عادل لان فاعلا لا يجمع على فواعل
وتقدم منه الكلام في سرح الدباغة فليتذكر واما كون عادلة صفة جماعة فمبني على الظاهر الذي
لا يعدل عنه الا لصادق اذ القول بانه مكور ان تكون جمع عادله بمعنى رجل عادله على ان التاء
للمبالغة مما لا ملجئ اليه لانه ليس بقياسي  اي اوقع عنه الاسناف بسرال
ان الفعل في كلام المصراعي اسنوف مسندا الى مصدره بالسماوي المشهور كما في قوله وجد
حبل من العنز والروان ذلك ان تقول سوء مسندا الى الظرف بعده كما يشعر به قوله كما
اذا عفت المسانف عنه والوحمان مطردان في مثله  اي اعاده ذكر ذلك الشيء
الخ الاظهر ان يقول ان قوله ما عاده صفعه مرتاب المشاكله على نمط قوله قالوا اقترح شيئا
نجد لك طبخه قلت الطبخ الى جيبه ومصاعا على ما سيجيء في البديع ان شاء الله تعالى والمراد
بذكر الصفعه وقد تعالى المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع السمات فاذا
ذكرت بعده وجدت الاعاده تحصيل الدلاله  فلت وجهه انه اذا امكن لشيء حكم اورد
عليه الفاصل ان سوال المخاطب عنه من احسانه مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب
الحامله على افعاله الاحسان ونعم ما مر الصواب سعصفل فان قلت ليس في كلام الشيخ
ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله فما ذا احسن
بصفعه الماضي دون ماذا احسنت يدل على ان السايل غير المخاطب فلت المتكلم في
الجواب صدق بالخطاب يدل على اضمار السوال عن المخاطب فالحمل على خلافه
تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحشي اياه سوء لو كان كلام الشارح في المثال
المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السوال
في الاستئناف عن السبب الخ يدل على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا
لم يعل فان قلت ان كان السوال مما سيق له المثال فيمكن ان يصور السوال والجواب
في مثال يمكن ان يقدر فيه السوال عن السبب مثل ان يكون احسن زيد الى عمرو صدقه
العدم اهل لم ثم انه لم يرد ان يقدر السوال عن السبب واجب في كل مثال كيف
وقد سيق منه كونه يقدر السوال عن الاستحقاق بمقصوده الاشاره الى الجواب
بالنسبه الى يقدر واحد مما يمكن ذلك التقدير واحاله الجواب بالنسبه الى

يقدر

وكرر اذا كان الصفع مذكورا بالسبع فاذا



تقدير آخر الى المعاسبه قلت هذا بعيد لان قوله والسوال المقدر قسما ماذا احسن نص
في جواز اضمار السوال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السوال في الاستئناف
وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه متاولة قطعا فرد اعتراضه اللهم الا ان يقال
لعله او في قول الشارح اوبل موضعه للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال يقدير
السوال المذكور رد اعلى من زعم ان المقدر هو اعلم ان ايراد المحشي مبني على ان احسنت في المثال
على صيغة الخطاب كما نص عليه الشيخ واما اذا كان على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صدقه المخاطب
يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على العطن نعم في كلام الشريف لخفان الاول ان قوله
نعم يتصور ذلك اذا نسي او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ولكنهم لا يكتفون عن يمتحن فيه بمراحل
محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا الافاده لازم فايده الخبر
وحينئذ الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السوال والجواب مناسبا
للاصل فلو قيل معنى السوال المقدر هل يعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق
للصداقة القديمة لم يكن بعيد مرحله فضلا عن مراحل الثاني ان السوال اذا كان هل هو خفيف
بالاحسان المعنى عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول حالي عنه فيكون الثاني حينئذ مستغنيا
وهذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السوال عن السبب فقوله السوال المقدر ماذا احس او
هل هو خفيف بالاحسان لف ونشر مرتب تامل  وليس كذلك في سايير صور الاستئناف
فتامل اي ليس كذلك كون الجواب باحد الامرين اعني باعاده الاسم تاره واعاده الصفه اخرى في
جميع صور الاستئناف بل يجوز ان يقع جواب عن السوال عن السبب او غيره بدون اعاده
اسم او صفة وانما احرر بالتامل لئلا يتوهم من قوله ومنه ما مامي باعاده الاسم ومنه ما ينبغي على
الصفه الحصر لان المعد لذلك اما واما دون منه ومنه  بالغدو والاصال الغدو
في الاصل نقيض الرواح والمراد ههنا العدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيك
طلوع الشمس اي وقت طلوعها وان لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع
والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصايل
كانه جمع اصله ويجمع على اصلال مثل بعر وبعران  كانه قيل منه سبحانه الخ الشيخ صرح في
دلايل الاعجاز بان السوال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجمله
الجوابيه ان قلت فما قوله فما الايه قلت له ان يقدر منه المسبحون له فقيل رجال اي منهم رجال

وصدر الاستيناف هو الاسم للافعل  لهم الف وليس لكم الاف مصدر الفه
مالفه اى سكن اليه واجبه والالاف مصدر الفه يولفه والالاف مصدر الفه
يولفه فحذف هذا الاستيناف الخ قيل يجوز ان يكون الاستيناف فى هذا المثبت
مذكور الا ممدوحا ووجهه انه لما قال زعيم حرك السامعين ان يسالوا ويقولوا لم ذكر
ذلك فاجاب بقوله لهم الف الخ والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ زعيم لان
استعمال الزاعم فى الكذب اكثر  موكدا للجواب او سائلة لان المراد بكذبهم انهم
مخالفون لهم فى مقتضى الاخرة وحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم الا الف عين معنى
قوله كذبهم  فلا يدفع هذا الوهم فى الواو العاطفة لحكى عن صاحب المفصل انه
قال هذا الواو احسن من واوات الاصداع على حدود المرو الملاح  وقد توهم بعضهم الخ
توهم الروزنى ووجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف به نفسه الى ان يقدر اصل الكلام
هكذا واما الوصل فاما لدفع الابهام واما لتوسط ففيه تقدير محذوف ليس لحرفه نظر
بلا ضرورة داعية اليه  لان لا تعبدون اخبار فى معنى الانشاء اى لا تعبدوا والا
احد الميثاق تعبدون الامر والنهى والمعنى على تقدير القول اى قائلين لا تعبدوا واخذ
احد الميثاق فى قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون
مقدر بالمصدر بدل لازم الميثاق فلا حذف ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قوله
واصله ولا يكون الا به مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان للامر حمول بالمصدر
معطوف على ضمير مول به  لانه بمعنى امنوا الان تومنون ارشاد الى الحاوه المحسنة وتعلم
لها والمتعارف فى التعليم هو الامر والنهى دون الخبر  الا عند التصريح بالمدلول
بحث لان هذا التصريح فى مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تعاير الى طلبى اذ
لو وجدت حسن العطف ملا تصريح بحرف النداء كما فى قوله يا يوسف اعرض عن هذا واستغفرى
لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر فى الاية قرينة على اختلاف المخاطب
فلا يلبس  فلا يصح عطف شئ عليه اجاب صاحب الكشف الكشاف بانه مانع للعطف
على جواب السوال انما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا ولنا
مارب فقيل امنوا لكن لكم كذا وكذا ونشرهم بما محمد مبوية لهم وقد اجاب ايضا بان
ما اسا الذين امنوا عليه النبى عليه السلام وللمومنين والسياره الدلوله عامة ايضا كما فى شانه عليه السلام





نوع البشر وفى شانهم لنوع الانسان المذكور فيجوز ان يقع يومنون مع نشر بيانا كلا نوعيها فتدبر
ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها
بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المومنين واراد بالجملة فى قوله وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ما اريد بها فى قولهم وبالجملة وقولهم الامر وامثالها وهو الامر الاعمال
اى الحاصل كما مشر اليه قوله بل هو عطف الحاصل من مضمون الخ والمعنى المعتمد بالعطف
حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المومنين الى المنظور فى العطف ولكن
لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هى كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف
ولك ان تقول هو معطوف على فائقوا الخ فهو مبنى على عطف الجملة من حيث خصوصها لا ان شيا
منفردا عن فاعله معطوف على قوله فائقوا كذلك كما توهمه الفاضل الحشى وبهذا التوجيه يسقط
ان لا اعتبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الحشى واما اعتبار عطف العصة على العصة على الوجه
الذى ذكره الفاضل فهو ما افاده الشارح ايضا فى شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان
الانسب بالتصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وبهذا غير حرى على منهله مدرب فى اساليب
الكلام مما ذكره فى هذا الكتاب توجيه اخر لكلام الكشاف غير ما ذكر فى شرح الكشاف
لكن من شرط اتفاق الجملتين الخ قال ابن هشام فى معنى اللبيب عطف الانشاء على الاخبار
وبالعكس منعه السابون واس مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن
عصفور فى شرح الايضاح وتبعه عز الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله يومنون
الذين امنوا فى سورة البقرة بشر المومنين فى سورة الصف قال الوحيان واجاب سيبويه
جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر محذوف ثم اورد عدة اثبات مستشهدا
على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل الحشى اشتراط اتفاق الجنس
حرا وانشاء فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال
مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله الوحيان عن سيبويه فقد صرح
ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز فى عند الله وهذا رد الرجلين الصالحين
رفعته او نصبت لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من يعلم ولا من لا يعلم
فيجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصغارى لما منعها سيبويه من جهة اللبس علم ان زوال اللبس
بصحها فيصرف الوحيان فى كلام الصغار وهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للشئ مانع

وتنتصر على ذكر احدهما لان الذى اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكى حاول التوفيق
بين كلام النحاة وكلام الناس فى هذه المسئلة ما حاصله ان اهل هذا النقل يعنى ان اهل
البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريق
لانه عند من جوزه حذر لعنه وللحذر ملاعنه فافهم فكان امر النبى عليه السلام بان يوكل
معنى هذا الكلام فى الغلط كان ايماء الى توجيه اخر وهو ان يقال امر النبى عليه السلام ان يتبع الكلام
على سبيل الكناية اى قل لهم قولى هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين كفروا
ان ينتهوا الاية العنكبوت كما صرح به صاحب المفتاح فى بحث الايجاز وذكر الفاضل المرزوى
فى شرحه والقوى الدراكة العقل اراد بالقوى الدراكة القوى التى يحصل بها الادراك
سواء كانت مدركة او معينة فى الادراك اى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم
بان هذا الاصفر هو الحلو فحسب لان النسبة التى بين الطرفين فى المثال المذكور معنى
جزئى يدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان
فيدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يمكن الحكم
ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك فان
قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك
قوة يرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك فى المثال المذكور اله للنفس فى الحكم باعتبار
الطرفين والوهم اله لها باعتبار النسبة مجازا ان نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار
كونها اله للحكم قلت فالحصور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع فى قوة واحدة له بل
ربما يكفيه الارتسام فى الات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك لان القوى
الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية
هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل بها تسلط على مدركات العاقلة مسار عما
فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها فان استعلمها بواسطة القوة الوهمية فى المحلم
اى ان استعلمها النفس فى المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة
كما صرح به فان قلت كيف يستعلمها النفس فى المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية
والصور المحسوسات ليست مدركة للوهم قلت لما مر عليه انعكاس القوى الباطنة
كالمرايا المتقابلة فلا تعقل وان استعلمها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى معابرة

العقل

العقل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود فى المجنون والعقل عرض مفقود
فيه وبعضهم بزعم الاتحاد بينهما كما مر فى موضعه مثل الاتحاد فى المخبر عنه اى المثيل
بالمخبر عنه والخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على انه قال يوم الخبر وكذا حكمه بان هذا اللون
غير هذا الطعم مخالف لما سبق منه ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو
العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما عليه وفيه نظر لان التصادف الخ
يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاغلبية والاكثرية به فقد يكون ما محسوسين وذلك
عند كون معروضهما محسوسين لا على معنى انهما محسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات
بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بملائمة من الامور المحسوسة
مثلا انها اكثر فى اثنين فى ضمنها وهذا مخالف كون شئ من الامور المحسوسة علة فاعلية لشئ
لما يدرك بمجرد الاحساس او وهمى بان يكون بين تصور بهما شبه تماثل قال الفاضل
المحشى فى شرح المفتاح لما كان العقل يحرس الاسباب الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة
المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتصادف سببا فى نفسه للاجتماع
بسبب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم يماثل شبه الماثل والمصادف شبهه
مناسبة لتلك الاسباب المقتضية فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان
الحال محلا لتعارف صور المحسوسات التى منها يرتفع صور الموهومات والمعقولات سبب
الجمع نسب تعارف الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط
فى الكل ان الجمع اما بسبب التعارض فى حواسه الصور او لا فالاول هو الحالى والثانى اما ان
يكون بواسطة مناسب الجمع ونعنيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى
نوع واحد زيد فى احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد فحكم الوهم بدعى ان الصفرة بياض
زيد صه بنى بسبب لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد حفره زيد فيه شئ يسير وتوهم انه
هذه الثلاثة نوع واحد بسبب اشتراكها فى اشراف الدنيا سماها اشرافا مسيا بالاول والثانى
وعقلنا بالثانى لافاضته انوار العدل والاحسان او تصادمها التعابل بين امرين وجوديين
وجودين احترازا عن تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة وادخل تقابل على
محل واحد التصادمين الجواهر اعنى الصور النوعية للتضاد معها فلم يثبت التصادم بينها اعتبر
الموضوع بدل المحال وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار

الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل
بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد
فيشتمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا ويحصر التعاقب في الاربعة تفي
بهذا بحث وسوان تعريف التضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان
السكاكي اورد الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على المنصف ان تعاند والحلاوة والحموضة لعلى الشد
من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا
نعم ينبغي بان مراد السكاكي من التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين
بل عدهما من قبيل شبه المماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في
تعريف المتضادين لا لبتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي الاول والثاني
من شبه التضاد لا نفسه كما زعم الفاضل المحشي لكنهما لا يتوارد على المحل لكونهما من الاحكام
دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه
نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل

ولذلك اختلف الصور الخ اي لاختلاف اسباب التغاير وقوله سريعا اي
اجتماعا على هيئة مخصوصة عسر نسبه اختلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا تحكاك اشارة
الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله وكم من صور لا تعد اشارة الى اختلافها في
الوضوح واختلاف الصور سريعا وان كان يتضمن اختلافا واضحا لكنه قصد السكاكي عليه
اصلا فظاهر انه لا يمكن جعله صوره مرتسمة في الخيال صل هذا انه ادام ما يجعل تغاير
الصور بمعنى الصور المتغايرة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي فان عبارته هكذا
والخيال سوان يكون بين تصورهما تغاير في الخيال للتقطع بامتناع العطف في نحو
هذا هزم الاحزاب الخ رد عليه الشريف بهنا في شرح المفتاح بقوله قلت لا نسلم ذلك لامتناع
مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة حال العطف لان المقصود الاصلي
من هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الدافع وجعل يوم الجمعة قيدا لها
لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حتى صف قلت
فعلى هذا يكون حالة ثالثة مقتضيه لكمال الانقطاع سي ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم
يتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية





لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او
بانتفاء الالتفات فافهم وكو الشمس والف ماد حامه ومرارة الاريب فحدده هذا
تعل بالمعنى وعباره السكاكي هكذا الشمس ومراره الاريب وسوره الاخلاص والرجل
اليسرى من الصفدع ودين المجوسي والف ماد حامه كلها محدده فلعط كلها دليل قطعي على
المثال منه قبيل عطف المفرد وما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح المحشي
فليس بعين كونه من عطف المفرد وما بالنظر الى عباره السكاكي فموص الى ما قبيل هذا الكلام
وما بعده فدونين الفاضل المحشي ما قبيل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في
البحث الاول بحث لان التناضر الذي لا يمنع التعدم بسبب الاعتبار وسوكاف فانك
اذا اردت بعد اذ الامور الحادثه والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحه العطف ان
يكون احدهما حادثا لا كلاهما حتى يحتاج صحه الحدوث فالاولى ان يجاب هنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه
والمصنف لما اعتقد ان كلامه الخ حيث قال في الايضاح واما ما ينبغي به ظاهر كلام السكاكي في موضع
كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او صدوره وجودا فهو معوض بنحو ما
يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفته ونحو قولك نزم الامير اليوم الجمعة فاطر
زيد يوم صه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف قول التغابن حتى صنف
على قوله حامي صنف مع اتحادهما في الخبر فطهر النساد في قوله الوسمي بزيد ان المصنف اذكر
مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد
ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وسوالعلم فطهر النساد في القرينين
المذكورين وهذا النساد انما لزم من غيره ولا يرد على نفس عباره السكاكي كانه مثل الاتحاد في تصور
بالاتحاد في المخبر عنه في الخبر وفي حيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصورهما في قوله الوسمي ان يكون
بين تصورهما والخيال ان يكون بين تصورهما متصورا بما على قياس ما سبق فهو غلط
لانه قدر وهذا الكلام فيه بحث لان المصنف بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وقع
منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فنحو ان يكون بينهما اتحاد في
التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يجعل
كلامه بعباره اخصر منه فلا بعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري
ويقصد بذكره معرف الى جنس المعلوم التصوري الشامل لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا

او قيد امن قيود هما كيف ولو لم يجعل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين الخ ولهذا
قال حمال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه يصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف
احديهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل الكلام المولف عليه والا
لم يصلح التعليل ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب السيرافي فلما سبق
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا بالعامل واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيهه باعتباره
صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط
عملا برباب هذا الفن لان ما سيجعونه في صراط امتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال
التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالمناسبة
فعليه حرفة كزيد قايم وعمرو قعد عمرو والاسلوب بسياق كلام ان يقول اسمية صدره كزيد قام وعمرو
قاعد وسوظاهر وهذا مبني على ما ذكره السيرافي وهو سبعة اي الظاهر ان امر الانبياء بالعكس
اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد
به ابن الحاجب حيث قال في الايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران
فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فتكون الرفع على تاويل
الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اذ
لان المشتمل غير المشتمل والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صرحه لا حاجة فيها الى
التاويل اللهم الا ان يقال مبني على المسامحة ترس قيل الفرق بين الدرس والمدرسة مع
اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتعددة ان ما ذكر في خبر المدرسة كثيرا لتاويل المشامل
في المباحث المتعددة بخلاف الدرس وهو جعل الشيء دمانه في الصحاح الدمانة
بالكسر عمق كل شيء ودمانه الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الدمانة بالضم والدمانة
التابع عن تكلف معلق اخر بالكسر اي شيء اخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الصمر
قلت محي الصمر ليس للربط بل لضرورة كون الحال منفردا مشتقا ترس بيان الحال الذي الحال
واما الجملة قولك اسكت والحسن قادم فهي حال وسيان للازم الفاعل وسوزبان الاسبان فكما
بيان للفاعل لا حالا لان المعنى من الحال المتعلم بيان ان الفعل صدر من الفاعل
او وقع على المفعول متقيد بتلك الصفة والجملة المقصد اما بعد اذا كان بصيغة
المتعجب المعدل لان كون صادرا او واقعا على الجملة والصفات اللازمة امر معلوم





فلما صرح الشر فامسى وهو عريان عاد ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والنبت لا
سئل الاسمان منه قصيدة مطلعها صفحا عن بني وهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن
قوما كالذي كانوا صحت عنه اي عفوت عن جرمه وصح الشراي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم
نسبتها بالحال ووجه الشبه كونها حكما لصاحبها تكون نكرة مخصوصة بمرداى ذي
الحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني النوه
بسبب وقوعه في سياق النفي تخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى على قوله مر العربي ولذا
لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه لا يتاتى في قوله لهو وسبعة
ونا منهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يصح الحال فالحق انه قوله لهو ونا منهم كالبهم صفة
سبعة كما يشهد به اخواه اعني ثلاثة رابعهم وخمسة سادسهم كالبهم اذ لو حمل على الحال لخرج
النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فالحمل الواو وعلته كذا
اللصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا للفاطم كالتي بمعنى مع وانحالة والاصرار
به وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تحصر
لتكره بناء على انها لما هو لا التبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رهلا راكبا
ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلبس طرد الباب وهذا الالتباس جاز فيما اذا كان
ذو الحال نكرة محصوصة نحو از الصفة فيلزم ان لا تقدم عليه ايضا والا فما الفرق نعم الواو
واقع الالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يتقدم على ذيها في الاية الا ان الكلام في بيان عدم
التقدم على كون ذي الحال الموصوف ولك ان تعرف بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة
محصوصة اشد لان الحال سمن الهيه والوصف سمن الذات والنكرة الى بيان الذات احوج
منها الى بيان الهيه فالحمل على الوصف ارجح فتعين ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال
في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقدم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور لتخصص نكرة
ذي الحال بتخصصه بتقدم الحكم عليه وهذا بخلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص
الفاعل في مثل جاءني رجل بتقدم الحكم منه ان التخصيص لما كان ما لحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم
فالحكم كان على غير المخصص وهذا فتدبر تامل والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في الاية بلا تقدم
عليه اشرب اليعني كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح في اخر هذا الباب فح
لا يرد قوله لهو ونا منهم كلهم صدور كما هو مذهب صاحب الكشاف سهوا لم دملت واوهذا

الحال على ص

المعنى ولا يكره محصة يعني ان بعد بعدم الحال او يجوز وقوع النكرة المحصة اذا حال
اذا قدم عليه الحال نحو جاءني رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال لجملة الحالية الحالة عن
الضمير الحالية بالواو لا يجوز بعدمها على دبها رعايه لاصل المراد الذي هو الطف لكن نص ابن
اصبع على جوازه عند الجمهور وان معه المغايرة تعلم الدماميني تامل اولى بالنزوم لذلك
الكلام السابق قوله لذلك الكلام طرف مستقر ومعنى الحال اولى بالنزوم اثنابت لذلك الحكم
لا الوضع على بالنزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام
وهذا الوجه وان كان لا يجوا نوع حدسه بنا على ان المعدوم هي كون هذا الشرط المذكور
اولى بالنزوم كونه اولى بالاتصاف والنزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غير كثيره
يخرج الكلام عن حصص الفساد وههنا وجوه اخر في التوجيه احدها ان النزوم مصدر من الفعل
المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تفسير التعجب فيما سبق يكون الكلام معقدا
وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى بانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى
الصدور وثالثها انه مرفوع بالنزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير اكرمه وان
سبني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم ان كلمة لو دان في المثال هذا المثال ليست لامتناع
الشي لانتفاء غيره ولا لتعليق بالامتناع بل كل منهما مستعملة في تاكيد الحكم اليه
ولهذا يرى القوم يقولون انها للتاكيد فاب طلاق والطلاق اليه احوه ههنا المراد
بحو من شاكل الطوامت الالهية السمي والتشاكل الحمايل والطوامت الحمص منه طث المراة
اي خاصت في وقوع هذه الجملة متوسط بين اجزاء الكلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء
والظاهر ان قوله المراد كلام مستقل وقيل اخر المصراع المذكور ما ثنا ومن يحرف لعن واظلم
لكن الرواية في هذا البيت عديمة مكان اليه ولعل له رواية اخرى تم اطلع عليه يرى كل
من فيها وحاسا كل فاسا المفراح لا في الطيب المسني في مدح الكافور الاخشيدي صدره وكعوالدميا
اصعار مجيب ويروى في اكثر الكتب ما يدل من اي لا تعطها قولك بعد ما تعطه كثيرا هذا
على احد الوجهين في قراءة الرفع بسكتين والوجه الاخر فيه ان يحذف ان وتبطل عملها
واما اذا قرء بالجزم على انه بدل من يبن من المتن الى يمن ولا سكتة فليس مما نحن فيه
وفي الاية وجوه اخر مذكورة في التفاسير فيسمع دخول الواو كما يسمع في المفردة انما
عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون ما لضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه





بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفردة موثرا في وجوب الاقتصار فيها
على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكر ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثلث
بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه
على امتناع دخول الواو في حال المفردة حيث استدل اولا على اصل الحال المطلق ان لا يكون مع الواو
بعباسه على الحمر والبعير بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فليس بعار المعدود على الاصل واما اورد
عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل
على النظير لا قياس معنى فهو مقبول او قد صرح في ايضاح المفصل وغيره ان التعليلات
المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات والا فالاصل الدليل هو الاستعمال
اما على ان يكون مشتركا بينهما ويكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او لم يذكر المذهب
الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة
المضارع على المعاني بمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة
على معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع
فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع
له لغة فلزم القول بالاشتراك وبمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستعمال
يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان للحال صيغة كما للماضي نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب
وبمسك الثالث بان وجود الحال حتى ذهب كثير من النحاة الى انه غير موجود والفصل
كما لا يخفى ومنشا نظر ان الحال لجواب الشرط ما سبقه الفاضل المحشي في وجه وجوب تصدير
الماضي الواقع حالا بعد واصك وجهه الصك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها اي ضربت
فلما حسنت اظفيرهم اللب الاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر ويراد به السنوكة والنوة
وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال بعلب الرواة كلهم على ان سبهم ماضيا
على ارمنه بمعنى رمنته الا الاصمعي فانه رواه وارمنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت
ما حسنت منهم سيرتي وحصلت وجعلت بالكرام معوما عندهم ومعمما لديهم ومسلة قوله
لو لم تودي الاية في شرح اللب للسند عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع
المثبت اذا لم يكن مصدرا بعد واما اذا كان مصدرا بما قبله الواو كقوله لم تودوني
وقد علموني الى رسول الله البكم وما ذكره الشارح اظهر ومعناه العرض ان ما كان

في الزمان الماضي الخ وانما يفعل ذلك بذا في الفعل الماضي المسموع كانه يحضره المخاطب وتصوره ليتوجه منه
كما يقول رايت الاسد فاحذ السيف فاصله ثم ان قوله صير عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال
الذي وقوع الكلام فيه لان الكلام مطلق الحكاية الحال الماضية بذا وقد يكون التعبير عن الماضي
بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا
عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة
ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان لكي الان على ما نطق به كما في
قولهم وعن قريب يمرمان على ما زعمه الفاضل الحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى
بذا او ذكر الامر ليسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف
حيث قال معنى حكاية الحال ان تعيد ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون
انبياء الله من قبل استحسنه الفاضل الرضي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع
فيكون اخبارا قال ابو البقاء في الغرة ما لتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف للاول
من المثقلة تخفيفا ولم يحذف الثاني لانه لا حرف يتحرك فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف
الساكنة اول لعدم الثاني ان الفعل مقرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه صرف في معنى النهي كما
في قوله تع لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فما سمعهما عابدين بذا وقد
يجوز ان يكون لا تعبدون بيا لحقه نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس فكرت لا تعبدوا الشياطين
ح ايضا تعبدون السماء ويجوز العطف فتامل ان اللام لا يصلح للاستهزاء بل للتمثيل والمعنى ما
يصنع حال كونها لح اشارة الى ان العامل في الحال بان اللام في معنى هلو بما مع حرف
الاستقبال كالسين ولن قد يوجه كلام التوم في هذه المقام بان عامل الحال قد يكون مميزا
بزمان التكلم محب الخ هذا مما ذكرناك غير حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب فلا حاجة
الى التوجيه المستشنع الذي ذكره الشارح لتناقض الحال والاستقبال في الجملة
فيه بحث وسواء التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعم كذلك
ثابت بين الماضي والحال فلم يستشنعون صدر الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا
بد من بيان الفرق فان قلت مناقاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة
الاستقبال وعلامته ومناقاة المضارع المصدر بعلم المضي من جهة المعنى ليست الاقلت



بذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك
بينهما او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كيف ولو ثبت التسامي بين نفس صيغ المضارع
والحال لالتزاحها في المضارع الواقع حالا ما يؤتى به الى الحال كالتزموا في الماضي الواقع
حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما ستمر عليك في وجه الدلالة الماضي على المقارنة من ان ملازمة
الازمنة وعريها لا تعقل معقولا لكن الاصل استمرار ذلك الاستمرار فيحصل المقارنة للحال ولا
مناقاة بهذا الاعتبار فافهم افاد وافر رمي البدت اوله بعالي مصعب وسواسهم
فان احيد عنهم لا احيد بعالي مصعب بنواسم اي طلبي مصعب بن الدهر واحوته والاستفهام
في ابن احيد اي اسل واعوض للانكار فلا احيد ما كيد له وافاد وامن افاد الاسراي مكنه منه
الفرد والمفعول في البدت محذوف والمعنى مكنوا او لي من دمي وينهى من نهب الرجل عن
الشيء صهله اي كفته ورجره فكف واسرجروا الاصل في صهله وصهله ثلث ماات واما ابدلوا
من الهاء الوسطى توتا للفرق بين فعلل وفعل وانما واراد النون من بين سائر الحروف
لان في الكلمة نونا ان كان ما مه ذكر صاحب الكشف في قوله تع ان كان دوعيده
الاية ان كان ما مه جحدا ان مدخل على الاحداث والحق انه مدخل الدوات اذا وجد فيه
مكنه وههنا مكنه سيدي كما بينه الفاضل المحشي ولذا ذكره في شرح اللب للسند وغيره ان
كان في الاية ما مه ايضا ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل
فلا يصار اليه لا بضرورة ولا ضرورة في البدت اللهم ان ثبت وجوب دخول كان الما مه
على الاحداث وقد مر منا عدمه الى يكونا لي غلام وقد يلغى الكبر فان قلت الكلام
في الحال المسعلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير مسعل فكيف اورد ههنا قلت الحال بلوغ
الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل ولم يمسني بشر فان قلت لم يتسعل عدم مساس البشر ابان
فكيف عد من الاحوال المسعلة قلت ليس في اللعط دلالة على عدم اسعاله بخلاف قولك
زيدا بوك عطوفا وبذا القيد يكفي في عده من الاحوال المسعلة شرط في الماضي المثبت
ان يكون مع قد ظاهرا كلام مستشنع بانه تمام لكن مذهب البصريين ان قد اما تحب في الماضي
المثبت الواقع حالا اذا لم يوجد الواو وفيه كذا ذكره الحدثي واعلم ان وجوب قد في
الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يوجد الواو وفيه كذا ذكره لم يكن بعد الا والا فالكثير
بالضمير وحده من دون قد والواو واكثر كونها لعسه الاكرمني لانه بتاويل الاكرما لان الاغلب

فى الان ان يدخل على الاسم ولعط قد لا يدخل عليه وقد سبق فى آخر الباب الخامس من الشارح
سد من الكلام فيه فلسد كر او معدره كما فى قوله لو اوجار وكم حصرت صدورهم اى قد حصرت
وصاقت وهم خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف من الماضى المثبت وذهب الى ان حصرت
لم يقع ههنا حالا بل هو صفه موصوف محذوف اى جاؤكم قوما حصرت صدورهم وردهان الموصوف
المذكور اذا قدر يكون حالا موطئه وصفه الموطاه ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بعد
الاسم اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال القايمة مقامه لانه قد يقرب
الماضى من الحال فيه يجئ لان قد بعد المقارنه بالتاء، لا المقارنه بالنون والمطلوب فى الحال
هو الثانى لا الاول وقد اشار الحديثى الى دفعه حيث قال المقارنة تمسر له المقارنه قال المرتضى
من المثنى فى حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفى بعض نسخ شرح اللب
للسند ولفظ قد يقرب الماضى من ذلك الزمان فيكون المقارنه بمسر له المقارنه والكلام بعد
لا كلواعن شوب لان الظاهر ان المعتبر فى الحال خصوصه المقارنه لا ما هو فى حكمه ولذا قال الفاضل
المحشى اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبه الى المجى بعد
عليه فلا يحصل مقارنه الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجى وهم المقارنه بينهما
وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجى لكن قارنه كيف ولو كفى المقارنه فى الحال لم
يحتج فى مثل قولك جاءنى زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون
الركوب ماضيا بالنسبة الى المجى متقدما عليه لا كونه بعدا منه فليفهم المقارنه من جعله قيدا
للعامل ولا فرق فى ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد ان
استعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ايراد المناسبة بان المقارنة
فى جاء زيد قد ركب لعدم قد وجعل الحال قيدا للعامل وفى جاء زيد ركب فى الثانى لا غير
فدرعى قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير فى الكلام فلا حاجة الى التقدير فتامل
الى العلاء او صدقه فى مره الثبت فى قصيدة يودع فيها بعد اذ مطلقها بنى من الزمان
ليس بذى شرع بحر ما ان الشعوب الى الصدع اراد بالبنى المخبر والغربان جمع غراب والشرع
الطريق المستقيم والبحر للاخبار والشعوب جمع شعبه بفتح السين وهو الجمع والصدع
السبق والمراد التفريق وهذا مبنى على عاده العرب من التطير بالغراب وفى المثل اشام من
غراب البين اصدقه فى مره اى اصدق هذا العمى حال كونه فى شك مما اخبر به لاستيلاء خوف





الفراق على ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكارى على حذف الهمزة
والاخفش بعده فى الاحمار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما اشير اليه فى قوله
فى تسع ايات الى فرعون وملائه وهى اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم
والصعبه وهى انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليهم رسما الطمس على اموالهم والجدب
فى نواديهم واما الاسنان الافرنان وسما العلى والنقصان فى مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى
الى فرعون والثانية من مسيل الجدب فى المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الاية السابقة بان
الايات احدى عشر فيحصل به الدلالة عليها فيه بطرا وقد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقية
ولهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وكعهما فيما كس فيه مسلم او استمرار الفعل
اصعب بيان سر اسعاء العكس اعنى قصد الاسعراف فى الاثبات والاكتفاء فى المنفى بالاسعاف
الجملة وكان على النفى اثباتا مثل مازال وما انفك ونحو ذلك لاخفاء ان الافعال الدالة على النفى
مثل زال وانفك يدل بحسب الوضع على التجدد واصل النحو كالافعال الدالة على الاثبات
مثل وجد وكمى ولهذا كان مازال وكموه اثباتا دابما لا اثباتا فى الجملة والمتبادر من كلام الفاضل
المحشى ان كون زال بمسر له الاثبات بعد ورود النفى عليه على انه قد نقض على الجواب الذى ذكره
ذلك الفاضل بانه لا سما فى عمومه واطلاقه لانه اذا قلت فى جواب مازال زيد عنيا لاراد على
من مدعى دوام العمى لا كون النفى المورد عليه بمسر له الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره
فى الحقيقه من قبيل ورود النفى على الاثبات فتامل وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب
فى الحال مقارنه حصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لا بزمان التكلم
والدائم من الاستمرار المذكور هو المقارنه بزمان التكلم فاين هذا من ذاك فمن رفع عوده
وقوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نقض عليه الشيخ عبد القاهر بقراءة ابن عامر
البر بذى على الكسائى بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص الفحول بمعدل عن
القبول وفى شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بدنه بنصب الاسم الذى هو صدر الجملة بدلا
من اول الامر على انه حال وهو فى التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هى الجملة ويجوز
ان يكون نصب عوده على الظرفيه اى رجع فى عوده على بدنه اى دمث فى طريقه الذى جاء منه
وان يكون على المفعوليه فان رجع قد يجئ متعديا كما فى قوله ع فان رجعك الله الى طايفة منهم
وذكر ابن الانبارى فى الاسرار ان عوده من المصادر التى لزمت مقام الحال بجواز سدها

العراك وفعليه جبدك وطاقتك  لعدم دلالتها على عدم الثبوت الخ اذ اسعى الدلالم كانت
منافية للحال المفردة منها هذه الخمسة مع ظهور الاسناد فكان دخول الواو اولى  مع ظهور
الاسناد علة في الايضاح ظهور الاسناد في الاسمية مستقلا لها بالفائدة وههنا بحث
وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية مركبا اما بكل واحد من عدم دلا
على عدم الثبوت وظهور الاسناد او بمجموعها لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين
مطرح اما الاول فلانه احد سعي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الآخر
وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما
الثاني فلان ظهور الاسناد في الاسمية كظهوره في الفعلية لاشتراك الدليل وهو
الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى
الثاني ايضا والا لكان مجيء المضارع المنفي وكذا الماضي منفيا او منفي بالواو اولى لتحقق ظهور
الاسناد مع وجود حرف من الحالين المفردة كما مر  اي وانتم من اهل الفرس دون
انتم يعلمون ما بينه الخ الاول على سبيل السعدي مبرهنا للازم والثاني على حذف المفعول
وقوله حتى ذهبت مرتبة في المعنى على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك بعده
الاكتفاء بالضمير احسن من الاكتفاء بالواو ووسمها بالخبر والسعف ومورودة في كلام رب
العزة كثيرا كما اسقطوا العصكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم كقوله لبعض
ما مال عسك ومعها لا سرجي وحكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو ومنه الضمير اذا كان معلوما
كجميع السمن منوان مدرهم اي منه حتى يدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان
يجعل قيدا من قيوده ما لعامله في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستقلال
اللغوي الذي ذكره عكسه  قريب من قولك وحدة حاجزه الخ يريد ان مجموع الجملة في
البيت لا نظير تاويله بالمفرد لعدم السباق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم
لكن سبب عدم الخبر على المبتدإ الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظاهر ومؤدى
التقدير هذا ثم النوحه ذكره الشيخ انما تحتاج اليه اذا جعل الوحدان بمعنى الانصاء الذي
معدا الى مفعول واحد كما يساعده جزالة المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى
وحدة منفصا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاجزه ولخوف الالف الخ
حال الفاعل وهو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف وزاد رحمه وجيه اذ جعل

لحوق

لحوق الالف في مثل معسا او مسيموعا فيه  والذي يلوح منه الخ كانه اعتراض على المصنف كما اشار
اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح من الشيخ ما سيأتي قوله وقال في موضع اعترافك اذا قلت الخ
يلوح منه ان امر الاولية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يحمل قوله بمرسلة في الموضعين
على التناسب والتشابه  حذف الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الاية
مذكورة وكلا الشارح المحقق اورد كلام الكشاف دليلا على ان مجرد الجملة الاسمية مع واو الحال
يضرب مع التاويل والتشبيه بالمفرد  والذي بين ذلك اي كون جاءني زيد موفاس جيشا
اذا اكرسي بلده الخ على حذف المضاف اهل بلده او على الاسناد المجازي والكر بكسر الكاف
واستنكر كلاهما بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي بتشديد الياء
طاير معروف وجمعه براه والسارلغة في البازي وجمعه ابراز وبتران  وان امر اسري اليك
ودونه موضع الاشتباه قوله ودونه والاسر السير بالليل لانه في نقضه كما مر قال الشريف
واسراه غيره سعدى ولا سعدى واسرى به كما يقال احدرت الخطام واحدرت بالخطام والمؤه
واحدة المواهي وهي المفازة قال ابن السراج المومأة اصلها مومو مه على فعلة وهو مضاعف
فلبيت الواو الثانية كما والعاصح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في حرام السقط ان تسمية
المفازة بالمومأة بنا على انه لا مهامه الموحوف والمهالك يعني يعض سالكها الى بعض
ولا بعد على رفع صوته حذراعن لحوق المهالك بهم والسداء المفازة مهاد سداى ملك وسيمها
بالمفازة من باب سمية اللديغ سليما والسملق الفاع الصفصف وهي المستوى من الارض
لا نبات فيها وجمعه السماليق والسلق بمعناه وجمع السلقان كحلف وحلفان  فالواجب
ان يذكر مناسبه تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والسعف كما يدل عليه قول الشيخ
ان يقدر ههنا وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والسعف واما اذا
جعل احترازا عن الطرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل  والحق ان على كيفية
سلف الخ لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتبين منه هذا وجه اختيار الافراد
في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام يرد لا يرد عليه شيء  فقلت عيسى ان نصر سي الخ
كانه كاط اخراه عدله على اعتماده سنبان منه بعد وا واحواله وحوله وحواليه والاجار
حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح  برداك تعظيم ويحتمل اي مستعلا عليك التعظيم والتبجيل
استعمال البرد على صاحبه  وحال بعضهم هو الامر لسي بعلة عنه الفاضل الرضي  نصف النهار

الاعاره عامه ورفيقه بالغيب لايدرى الكتب بسبب من عباس نصف عواصا طال
مكثه فى الماء وقد انشده ابن السكيت فى كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب
على ان نصف فى قولك نصفت الشى اى بلغت نصفه فعاعل نصف ضمير مستتر فيه عايد الى الفاضل
وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجمله الحاليه مشتمله على ضمير ذى الحال
وهو كاف فى الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشى بمعنى انتصف فالجمله الحاليه حينئذ
الضمير فتحتاج الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اى عامره فيه فليس فيه
شاهد على حذف الواو والحاليه على التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشى فى شرح المصباح
نعم الارجح تقدير الواو ليكون واردا على الاصل فى الاخبار والاطناب والمساواه
قدم الاخبار بناء على انه تناسبه التقديم فى الكلام وارد فيه بالاطناب لكونه مقابلا
اما الاخبار والاطناب لم يتعرض للمساواه مع انها تسمه الضد لانه لا فصله لكلام الاوساط
فما يصدر عن البليغ مساويا له لايكون فيه بعدها كذا فى شرح الشريف للمصباح
وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التحرز عن الكذب وليس
لمعاس كواز ان يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لاتراعيها عامر البليغ واما
البليغ فمن حقه ان يراعيها ويسر البيانى كون لعطها سطا لعاس وبهذا ساز اليه
من جواز كون الموخر بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف الاوساط
مع براسه اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بناقص من حيث مساواه لمتعارفهم ان قلت كذا
فى الاخبار والاطناب اذ ليس بلاغه الموخر مسلما من حيث انه اقل من متعارف الاوساط
بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواه
فتامل اى كلام ازيد منه الى انه لا يعدح فى كون الكلام موخرا كونه زايدا على كلام اخر وكذا
الكلام فى كونه انقص وقد يكون الشى ازيد من الصيف والعسل احلى من الخل ولا فى
ولا فى ناسه كلاهما بمعنى واحد فى الصحاح التى خلاف البيان ومعنى فى مطعه وعى ربقه فهو عى وعى
على فعل وفى المثل اعى من ماكل والعى النهاسه الى ورجل عى وامراه عى عن حكم التعب
التعب صوت الراعى فى غنمه وقد يعع الراعى يعع بالكسر يععا ويعاعا ويععاما اى صاح بها
ورجر وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا معين غير معجمه من عباره المتعارف
اى فى عباره الكلام المتعارف وكلمانه او الاضافه بيانيه والاطناب اداوه باكثر







منها الاطناب على اصطلاح السكاكى نعم المساواه كما سيجى وهذا التفسير لا ملايم الا ان يقال
هذا على اصطلاح آخر اى الى كون عباره المتعارف اكثر منه لم يقل اى الى كونه اقل
من عباره المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح معنى الاحصار فلا وجه للعدول
برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فمدفوع لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وكذا
الكلام فى قوله واخرى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام حليق باوسط متعارف
الاوساط الا ان ملاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فصول بعد هذا التكليف الى ما ذكره الشه
واما ما ذكره فى وجه الرد من لزوم التكرار بلا فايده لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له
اذ الثانى يشتمل ما كان مساويا للمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام حليقا باوسط من هذا
المتعارف لكنه اخبار بالنسبه الى ما تقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا
باوسط كان هذا الموجز الذى ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الاوسط لكن
عدل عنه لعرض كالسهله على قصور العباره عن وصف الخواص الشباب والمام المشيب
فعلم ان الاخبار الخ هذا مبنى على ما ذكره الترمذى وغيره من انه لا فرق فى الايجاز والاختصار عند
السكاكى فهو يجعل الاخبار ماره والاختصار اخرى وقوله فيما سياتى نعم يوقيل الاخبار خص
الخ بيان لما مال اليه الشارح بحذف حرف النداء وما الاضافه ظاهر كلام بعضهم بان حذف
كل منهما بعد كونه اول ما من عباره المتعارف وقد سبق منه الاشاره الى ان الباء بحذوها من عباره
المتعارف فما ان يكون للاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقليه حذف مجموع الامرين لا كل منهما
بالاستقلال اذا قال الخميس نعم صدره لا بعد الله العلب فى العبارات العلب المسهر والبعير
والخميس الجيش الذى له خمسه اركان قلب وميمنه وميسره وقلب والمعنى لا بعد الله
المسهر للعلب والاحد اذا قال ابل الجيش بعضهم هذا نعم فاعرفوه والبسه بين الاطنابين
ايضا عموم من وجه بين الفاضل المحشى ماده الاجتماع وما دى الافتراق الا ان اعتبار المناسبه الحقيقه
فى الصور من اللبس وكثيرا ما ليس يعتبرون فى ادار المعنى وانا اعتبره لبس الفرق فى صوره
بلاغه الكلام وجوابه ان المراد بعدم تسير تحقيقه لو قس فيه بان قول السكاكى حكونها بين
لا نسبه الكلام فيها يدل على انه يستدل على ادعاء بمطلق البسه ولا شك ان مطلق البسه لا يعصى
ذلك كما ذكر اى الحارث بن جلده الثقفى الحاذق بكسر الحاء المهمله وتشديد اللام وكسر الراء
المعجمه المفتوحه فيه نظر لانه قد شهر انه قيل هذا القدر لا يدفع الاحتمال المذكور لان عامه قوم

منه ان يكون العيش في طلال الكوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
الغفلاء فيكون معناه العيش الناعم صرمن العيش الشاق وليس بذا مقصود الشاعر بل مقصوده
ان العيش الناعم ان كان مع رذيلة الجهل والحماقة صر عندي من العيش الشاق ولو كان
فقبيل العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن ادا ء هذا المعنى فتامل ومنه
على ذلك لفظ الطلال لانه يشعر بسبب العرف بان الكوك شئ خطير يلجي الى ظلاله ونظيره حال
الملجي اليه وهذا ظاهر نحو قول عدي بن الاوتش البرشن في الاصل كبد صغار في شحوم الغرسل الف
سابر لونه والاوتش اسم رجل كان به مرض فكتموا نه عنه مذكر عدا الربا تحديه الاوتش الربا
اسم ملكه وحديه اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل روحها واستولى على مملكته وبعد روحه
استولت ربا على مملكة المعمول فارسلت الى حديه الى رعيت فنك واردت ان ترعى
فيصم ملكي الى ملكك فشر بذلك وشاور اهل الراي منه فساه وهو يومئذ سيد ساط
العراب فاجمعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وحالفوهم نصر بن سعد وحال المصلحة ان تكتب
اليها ويطيبها حتى تعود وسار اليها واستخلف على مملكة عمرو بن عدي فلما قرب قال لعصيرا ما الراي
قال لبعده خلف الراي ثم ادخل بعد الغشا والتي على رباقا مرت فاقعد على بطع وفي نطشت
من دهب عصراه بالادوية كما يفعله العصادون قطعات وامشاه فلما صعدت بداه ومع سلمان
الدم سقطا فسقط بعض الدم جارح الطشت فقالت لا تصعدوا دم فلك فقال فديه دعوا دما
على صعده الهه فهذا علامة القصة عما لخاصة في شرحها طول كذا ومساوع بعضهم ان الرواية
كذا بمسا فلا تطويل ولا فائدة في الجميع بينهما فيه لجواز ان هذا من عطف احد المترادفين على الاخر
وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد والاخفى انه مناسب للمقام فلا نسلم اخلاله بالبلاغة
اسم للمية من السعد وهي البرده سميت المسعود لانها يفرق وهي مفرده لا بد فيها الالف واللام
من شانها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانها
الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شئ بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك وهذا معنى
معنى السجاعة لا يحتمل ان يدل النفس اعم من الشجاعة لان من يحارب ملاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعة بل
يسمى سفيه بالدليل القاطعة قد يحارب ملاكه حينا وحينا ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا
كان غرض القائل تصحيح قلامي الطيب بالجملة واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رسم الخشونة المنسد
فلا ادعاء ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل واعلم علم اليوم السعد من قصيدة مطلعها

امنام



امن ام اوفى ومنه لم يكلم كحوامه الدراج فالمسلم وبعده ودار لها بالرحمتين كانها جراجع وهم
في لواعر معصم وقد مر شرح المطالع في شرح الدماصة والرحمة جانب الوادي والمراجع جمع مرجع
منه رجعه رجعا والرشم منه رشم الدا ذا عذر ما سره ثم درعليه السواك وهو الملبح والمعصم
مواضع السوار من اليد وبواسر المعصم عروقه الواحدة ماسره وقوله علم اليوم اما ان يجعل
نصبا على المصدرية اى اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل معمولا به بان يقال اعلم بمعنى
احصل وقوله عمى صعده منبهته بقال رجل عمى الغلب اى جاهل فمعناه انه قول لا يعتمده
برهان بريد ان قوله با فواههم زياده اصل المعنى للتاكيد وهو ظ قدمها لانها الاصل
والمعتمد عليه بل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب
ان يقال الخ فانه المعتمد لبيان فائده العدول عن اسلوب قوله باب الايجاز والاطناب
والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه فغير التقديم في الضبط الاجمالي ولا كيف المكر الشي
الا بانه جاف به الشي اي احاط به ووصف المكر بالشي اشارة الى ان بعض المكر ليس شيا كما في
قوله له ومكروا ومكر الله حر الشي وجره الشي ليس بشي عنك واسع المشهور ان اسم
المكان لا يعمل لا في الظروف ولا في غيرها فالظرف متعلق بالجر اعني واسع من تضمنه معنى البعد
وجوز البعض عمله في الظروف بناء على التوسع فيها مجاز عليه ان يتعلق بالمسالي
اعتبار ذلك امر لعطي الخ فان قلت لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم في البيت او الشرط لفتقر الى الجزاء
البتة فان كان مذكورا والا فالمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاصل اصل المعنى فتقديره ليس لاحد
نحوي تعطي بل لبعاديه اصل المراد قلت معنى الحرا يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير بسبب
ما وجه اصل المراد ما وصا عن اصل المراد ثم هذا المعنى مبني على جعل السوال المذكور معارضه
كما هو الظاهر من تعبير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له حتى تؤذكر لكان تعطلا
الاحسن ان يقول حسوا الان الزايد معس اى رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة الحسين
ان يقول اى رجحان في القصاص حيوة كما لا يخفى والمعتبر الحروف الملفوظ ولهذا لم يعتبر الالف
في القصاص والياء في مع انهما موجودان في الكتابة والنص على المطلوب بعارضه كون
سلوك طريق البرهان مما مس الحاجة النوعية جنب النوعية عن حسنه التعظيم وان
كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرها فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب
عنه بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي

مافی الوسط اکثر من العجز و الصدر کما یشهد به السبع و سنا لیس فی البیت الا کلیم واحدة

قلنا حسنه لیس من جهة التکرار بل من جهة رد العجز علی الصدر فیه بحث لان المرجوحیة بسبب التکرار اذا کان معارضه بالحسن بسبب رد العجز علی الصدر لم یثبت المدعی بذا واعترض علیه ایضا بان الضمیر فی حسنه راجع الی رد العجز علی الصدر فیکون حاصل المعنی حسن رد العجز علی الصدر من جهة رد العجز علی الصدر ولا یخفی رکاکیه واجیب بان المراد بالاول المعنی الاصطلاحی وبالثانی اللغوی ورجح البضه بما فیه من القرابه معارض بان قولهم ارض مسهل علی نوع غرابه حیث جعل الشی ماهیا لنفسه بحسب الظاهر کما یشیر الیه الشتایح وسلامیة عن بوالی الاسباب الحقیقیه ای ان یجمع حروفان ماسما ساکن نحو قم وقل وموضع واحد هو لام العبیل الاول والف انثی وفیه نظر لان بعدم الحرائح قد سبق منافی اواحر احوال المسند جواب بذا النظر بان حمل سوس حبوة علی السوسع اوجب نوع تخصیص صح به ان یقع مبتدا، ففیه تقدیم ماحقه الباخیر المفید للتخصیص بخلاف قولک فی الدار رجل حتی ان حمل سوس ایضا علی السوسع افاد الاختصاص فتدبر وقیل ان الصفة اذا کانت محلا لما قابله الفاصل الرمی والحذف فی غیرما ذکر کقوله مالک عندی غیر سهم وحجر وکیدا سدده الوتر برمی یکی کان فی ارمی البشر ای یکنی رجل والکید افوس بلا مقتضاها الکف وقوله برمی صفة کیدا ثبت اخرالی جمله نهی برید طلا علینا لهم قدیر بسب فی السبب سعدی الی ثلاثة مفاعیل مفعوله الاول ضمیر المتکلم اقیم مقام فاعله واحوالی مفعوله الثانی وسی برید مدل من احوالی اوعطف بیان له اوصفه وبرید بحکی بالضم عن برید فی قوله الحال برید لابرید الحال فلا یتغیر حاله فی المواضع الثلاثة ولهم بود ای صباح فی موضع المزد ای فادین مفعول ثالث فیشب وقوله طلا مفعول له والعامل فیه معنی قوله لهم فیرد ای یصحون لاجل الطلم وعلینا متعلق بطلا او بتقدیر علی تضمینه معنی الجوز ویجوز ان یکون طلا مفعولا ثانیا لیست بمعنی طالبین وما بعده وکالیسیر له کما فی قرباب الانشاء واراد به قوله وهذه الاربعة نحو بعد سر الشرط بعدها ویجوز فی غیره لعربیه وکذا اذا قال المسیح ما بین المهملتین الذی فی صوبه نحه وسی حاله مشتوم بکسر السین وعدم القوة وقیل موسعد بالحکم علی ای الحاء المهملة بمعنی المفرح یقال محح بالشی بالکسر





وح بالفتح وهو لغة ضعیفة یحکما سیح ای فرضته مفرح وعلی کلا الوجهین یمنع ان یجعل اذا بمعنی الماضی کما فی قوله وح حتی اذا بلغ بین السدین ومنه قوله وح حتی اذا جاء ما وجه العاطفها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة حو کون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاکیدا للصوق کما حرر نظیره کوجاءنی زید لیس الالح السعد فی المثال الاول لیس الحالی الاربد وفی الثالث والرابع ماری وما علمای وفی الخامس لسعد بن دلیل قوله الم تر الی قوله لم یصب علیهم ربک سوط عذاب وفی السادس کان ماکان ومعنی قله للحباس صرعه علی سبعه فوضع احد حسه علی الارض والحباس ماعن یمین الجمهة وشمالها والسعد فی المثال الثانی وسوعجز بلت للعدر وف صدره ما من رای عارضا یسره بمختلف فیه فذهب المبرد ومن تبعه الی ان المحذوف هو المضاف الیه للاول والسعد بن وراعی الاسد حذف اکتفاء بدلالة ما اضیف الیه الجمهة علیه وذهب سیبویه الی انه من الثانی والاسد المذکور فی الاخر هو ما اضیف الیه وراعی اخر فیکون من العوض من المضاف الیه للثانی اولا فلم وقیل بن وراعی الاسد وجمهة لم یکن للثانی مضاف الیه ولا ما یقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سیبویه یسهل علی کثرة الاعتبار مع الاضطرار العارض السحابة لعرض فی الافق واسر فعل مضارع مبنی للمفعول ای اجعل فرکامر ورا والدراعان کوکبان سران سرلها العرو جمهة الاسد اربعة اظم سرلها الغرا بیضه والمنادی محذوف ای ما قوم ومن استفهامیه ویحتمل ان یکون موصوله وسی المنادی فلا حذف واما الجملة اراد بها الکلام التام الذی والجزاء جمله لایکون جزاء من کلام اخر ولهذا لم یعد کل من الشرط والجزاء جمله فان ضربت فعد البجرت قال ابن هشام فی معنی اللبیب جور الزمخشری ومن تبعه ان یکون فانجرت فالجواب ای فان ضربت فقد انجرت ورد ان ذلک یقتضی بعدم الانجرار علی الضرب مثل ان تسرق فقد سرق اخ له قبل الان ان قیل المراد فقد حکمنا بترتب الانجرار علی ضربک انهی کلامه فیه بحث لان ما ذکره فی الاستثناء لا یعید فی دفع الاعتراض شیا من جهة ان مبنی کلامه ان الماضی بعد تحقق معنی فلا یصح ان یکون جواب الشرط مستقبل ویمکن ان یجاب عن اصل اصل السوال بان حرف الشرط فی ان ضربت خلصت الماضی الداخل علیه فد التحقیقیه للاستقبال وفائده قیده هو تحقیق ترتب الانفجار علی الضرب نعم یحتاج

التاويل في قوله يوم ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل المجرد وقوع الخبر اما صيغا بعد صل الاسمية
المنسوبة الى الاخ كانت مقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عم كما يدل عليه
لعط من قبل على ان ثمة ان بعد حكمنا صل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا
في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الخبر فعلا ما صيغا بعد صدر وظاهر كلام الكشاف ان
سمتها فصيحة الخ عبارة الكشاف في سورة البقرة بهذا الفاء يعني في انفجرت متعلقة بمحذوف
اي فضرب فانفجرت ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله يوم فتاب عليكم ي وعلى هذا
فاصيحة فصيحة في ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى المعدر الثاني الا قرب وليس ببعيد
لجواز ان يكون الاشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاصيحة
ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للمعدر الاخر فيعلم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو
على عكس ما استفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة الذكور
في الشرح اعني قولهم قالوا حرسان الخ وسوف تعدر الشرط وقاما واما اقصر السكاكي على
اختيار العطف لعلة المعدر فيه ولان الفاء الحرانية لا تدخل على الماضي المتصرف الامع لعط
قد وزعمها ضعيف واعلم ان المحارفي وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها مسببة عن ذلك المحذوف
بحيث لو ذكر لم يكن لذلك الحسن مع ان حسن موقعها وفي لا يكن المعتبر عنه حراسان
اقصى مامر دنيا، السيد للعباس ابن الاحنف وكان الرشيد بالغ عليا حرج الى خراسان
استصحبه معه فطال مقامه بها ثم حرج الى الرمة ومعه العباس فاستاقا الى بغداد
فتعارض الرسولان في طلبه واشتد قالوا حراسان امضى فاراد بناء ثم العقول فقد
حسا حراسان ما اقدر الله ان نرى على سخط سكان وفعل من سكان صحا ما متى يكون الذي
اوجدا ملة اما الذي كسب احسان قد كانا عين الزمان احسانا فلا ظهر لوت وعديت بعروف
الهجر الوانا ويروى بدله لعلينا الهمام المكور احسانا فعال الرشيد قد اسبقت ما عباس
واذن له بالعود وامر له بثلاثين الف درهم العقول الرجوع وقوله ما اقدر الله يعجب من كمال القدرة
ويدل من الادماء الا الدرو سو القرب وامت الساكنة مع معدر النصب ضرورة وسو فعل
والسخط بالسين المعجمة والحاء المهملة المعتوحين السعد اصله ساكن العين لانه مصدر سخط
لسخط بفتح العين فيها لكنها حركة للضرورة او مكون السخط بالسكون مصدرا وبالتحريك اسما
ومنه بيت السقط طين لصوائح الضبي في طين راجع الى الابل والبارمي معداو مني

في معلم

في متعلقة به وعدا و بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي
سيمها مدسه السلام ومعنى عن ان يقال بعداد لانه سمع في الحديث ان مع صوم داود بالغداة
عطمه فكان معناه عطمه الصيام والوسن نحو من نصف الليل فاعطاه على الطرفة وما في
الموضعين للتعجب وانما فصل السبب بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعنى المذكور
بمعنى ما الذي فحي لا يكون السبب مما يحار الخوف في شي فان الفعل دل على ان الاحكام
الشرعية المسلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين
من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فمعلوم بالاعيان جعله براد كرم العين كالحمر
والخنزير ونحوهما قد سمعا صافي الصحاح الشعاف غلاف القلب وهو ملدده دون الشغاف
يقال سعفه الحب اي بلغ سعافه والعاده دلت على الثاني فان قلت الموافق لعرض
ربما بعد سر الحب لا عرلا يهن بما لمن زينها كانت مقهورة العشق معلومة الهوى اراد
ان يظهر لهن ان لو هن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعباد ة فكانها قالت فلكن الذي
المتثنى في حبه لعوما مخالفا للعاده قلت لا شك ان المقدر بحب ان يكون ما وقع فيه اللوم
في نفس والا لكان كذبا والعاده يدل على ان لوم السوده انما كان في المراوده لا في نفس
الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرن الحب حيث قلن اهواه العزيز اوده انما عن نفسه
قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب في لا جواز التقدير في حبه
بناء على ما يقتضيه العاده من انس فالمباحة في نفس الامر اي مكانا يصلح للقتال اي
انكم قاتلون في موضع يصلح للقتال وخشي عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول الله صلعم
ان لا يخرج من المدينة وان الجزم العمال فيها والعصيان في احد مشوره كقولهم للعروس ما لها
والسين بداعا، الكاملة حيث تمرون ما لسين عن الساب وقد ورد النهي عنه او
مقاربة المنى طلب بالاعانة وتلبسه به دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب
للسياق ولم يوجد في اكثرها مكان تركه اكتفاء بقوله سابقا والمنى طلب بالفعل يقال رقاب
الثوب ارفاوه اذا اصلحت ما وهى منه قد اشرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان الاسطلب
رد في شرح الكشاف امثال هذا التركيب لان المناسب ان يقال مثلا يقول رقاب الثوب
يدل مثال او يقال اي صلحت يدل اذا اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما يرد اذا
اقترن الفعل بعد قال على صيغة الحكاية واما اذا قرن على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب

لا سما في مما لحن فيه الا معسف لان المناسب لرقاب على صيغة الخطاب برفاه الارفاه
وبهذا ظ ومما يدل في ذلك ما في قوله هل ينظرون الا ان ما سهم الله وجه المواخاه ان في كليهما
حصول شئ عقيب ما ساقه وهو اقوى ما يثير في النفس فان اللدة عقيب الالم الحل واقوى
فكانها لذة ان لده الوحدان ولده الخلاص عن الالم فكذا بيان العذاب في مظنة الرحمة فاز
فيه اليمين الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل جمع ظلة كعلة وعلل وهي ما اظلك فان
الغاضي في عسره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان ما سهم الله الى ما سهم
امره او ما سه لقوله هو او مالي امرك مي هم ما بسنا او ما هم سا سه مي روف الحالي ه للدلالة على
يقول فان الله عز جليم وصوابه فاعلموا ان الله عز وقد وقع في هذا السهو اسماعيل الصاحب
الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة في اثناء هذا السطر على ما هي عليه فكيف غفل عنه
هنا لان السر اذا جار عن حيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ كان اعم من الغم فالاول
انسب بقوله في جانب الخير كان اسر ما مس اللطاء من الخمس الخطى يحمل ان يكون للاعراض عن
الثلاثه يعني ان هذا التركيب في شانه او بعد الاعراض الثلاثه وان امتنع اعتبارها
في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب مواجه فلا يتصور فيه الغوضان للام ان
وكيف ان القران نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يعد ما لو خوطب
به بليغ ما اراد مع قطع النظر عن خصوصية المخاطب وقدر مثله غيره كقوله يع
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هولا مقطوع مصلحين في الكشاف عدى قضينا
بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قال واوحينا اليه مقضينا منبوتا وفسر ذلك الامر
بقوله ان دابر هولا مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم لذلك وتفخيم لهذا ودابر القوم
اخرهم مصبحين اى حال دخولهم في الصبح والمراد اقطع نسلهم بهلاكهم باجمعهم اى
من الايضاح بعد الابهام لم تقل اى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب
للسياق احتصارا وفصل الاجمال والتفصيل اشارة لطيفة حتى الى انه لا يخلو عن
ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير للابهام حول الكلام
سوى ما ذكر دلك ان يقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام الامور
الثلاثة المذكورة والايضاح بعد اعسار ما هم من العوام المبسوط فيه عذره ما عسار
الامور الثلاثة المذكورة فلا يخفى بحر يشيب ابن ادم لم يقل بحو قوله عليه السلام لا





بين الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره بدرم ابن ادم وتشيب منه اثنتان الحرص
على المال والحرص على العمر وفي روايه كبر ابن ادم وكبر معه اثنان حب المال وطول
العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن ادم بنا على انه على المعنى وقوله
شب بالكسر من شب الغلام نزل الف العطف بعد الدف فان قلت التعبير
المعنى الواحد بالمثنى نزل الف وتفسيره ما سهم معا طفين نزل الدف فكان الاظهر
ان يقول نزل دف العطف بعد الف قلت لا شك ان الف المقصور في العطف متاخر بدفه
ثم ان المثنى لعمومه كسب مفهوم وسموعه نزل المدوف وتفسر المراد منه بالاسهين
المتعاطفين نزل الف فكون التوسع من قبل الف بعد الدف ولا احتياج الى اعتبار
التغليب وغيره وفي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى
كل صلوة سوى صلوة العشاء طائفة منهم ولم يعد عن احد من السلف انها صلوة العشاء
وذكره بعض المتاخرين لانها بين صلاتين الاعصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس
لا عينها اخفاها الله بحر تضا للعباد على المحافظة على الجميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة
الجمعة لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو والانقطاع سببه
العلة مجرور معطوف على السبب او مرفوع معطوف على زيادة السبب قال صاحب الكشاف في
تكرير النداء زيادة مسبباتهم والانقطاع عن سببه العلة وهو انهم قوم وعسرة وهم فيما بوابهم
وهو يعلم وجه خلاصهم ولصحهم عليه واجب فهو يحرن لهم ويلطف بهم ويستدعي بذلك ان
لا سموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وسروا على نصحهم كما كره ابراهيم عم في نصح ابنه
ما ابت وكما في قول الشاعر نقد علم الحي اليمانون الذي سحان بن ذفر بن اياس بن
عبد شمس وهو الذي ضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق
فلما راوه صمتوا من عبيه لعلمهم بحضورهم عنده فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاوية
اخطب فقال الطرفا الى عضي معهم مما روى فقالوا وما يصنع بها وانت يحصره امير
المومنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب فاخذها والكلم من الطهر الى ان قرب
وقت صلوة العصر في صحيح والوقف والابتدا في معنى فخرج منه وقد بعثت عليه
بعبد والمال من الجنس الذي هو منه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب
وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي العسلة واليمانون جمع يمن كما ان

في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة وبه سقط بطلان ما قيل الخ وجه السقوط ان عنوان الطبي
حال حوبها سود فلا سه الحدر البها في الذي فيه سواد و بياض قبل المراد ما حال الشامه فانها
بعبر لون التفروح بكون قوله لم بهم بعضله حال من الدبيل لا الاتعال لدفع توهم خلاف المقصود
وفي خدام السقط الكال هو المحال وعني به ههنا الملك المكبر وحمعه ان الكال بعني الكبر بعال رحل
دو خال اي دو كبر فاطلق على المكبر مسالغه كقولهم رحل عدل فشبه فاقي العظم والاسدارة بالباس
الا ان الكاس بكون اذا معه العم غير صقه فمدارك ذلك بان شبه فاقي مره ما سه ما لحاتم بكن
الحام انما شبها لا بشابه التفر فملاحي ذلك بان جعل الحام مع الدرهم الكاس في الغالب بكون منبدله
بحيث بكبع فيها من اهل المحاس كل احد حي كانه بعلمها فمدارك ذلك بصفه الهم بانه لم بعله
ملك عظيم الشان فكيف غيره دفع ذلك بان وصفه بان لم بعله ملك كبير الخ فان قلت اذا
كان المقصد دفع توهم عدم المعصه كان الثبت من حيل التكميل فلا معنى لايراده في الاتعال قلت ان بين
الاتعال والتكميل عموما من وجه فان الاتعال اعم باعتبار العائده لحواز ان بكون العائده فيه
غير دفع توهم خلاف المقصد واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في اخر الكلام وليس هذه الاقسام مما سه
فان الشارح صرح بان من التدسيل والاتعال عموما من وجه فلا مدورى ارادا موم قبيل
التكميل في الاتعال وهل بكافي ذلك الجزء المخصوص المراد بالجزء المخصوص ارسال سبيل
العدم عليهم وفي دكو الكفور دون الكافر اندان بان ذلك الجزء لمن بالغ في النساء دو الكفر
واحر به عن الوجه الاخراج في الاية وجه ثالث وهو ان بقال المراد بالكفور في قوله وهل بكافي
الا الكفور العامل لكنه غير عنه بالكفور لبشاكل قوله بما كفروا وعلى هذا الوجه بكون الامر للضرب
الثاني وكل منها مدسل على ما قبله المسادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقه الموت بالكد التاكيد
ومدسل لمدسل وبكمل ان بقدر كلا بما مدسلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ولو لا قوله
ايضا لتوهم الخ قيل القول بان ايضا للدسه على ان التقسيم بمطلق التدسيل لحكم لا دليل عليه
ولا مدسه الله الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني
بنقسم الى قسمين كما ان مطلق التدسيل بنقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا بعد ان لعال الخطاب به
بعد ذكر الصبر بدل على ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان بعود على الضمير كما لا بخفى على الذوق
السليم ولست بمسبوق عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال عاتبه الى سعد اكم العائل و
بسمى البث فالوا سو التابعه قال هو اسعد الشعراء او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه

تخصيص

تخصيص الضمير في لست بكونه داخال او بحوران بكون لا بله حال من الضمير في بسمى اللهم
الا ان بني الكلام على الاتحاد الدالي بين الصمرين يعني انك لا بعد على استبعاد موده
اح بسير الى ان قوله احا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله احو واسل
العربه والبعد ربست بسمى موده اح لان سرول المطر قد بكون سببا الخ فيه بحث
اذ لا بكفي في ابهام خلاف المقصود محرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما شهد به الانصاف
و الالزم ان بكون اكثر صوره التتميم واخلا في التكميل بل لابد من نوع سبق الى الذهن ولا سبق
من السعي الاصلاح لسوع الاستعمال فيه وكثره وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء
بكمون في مقام الدعاء مذكر السعي فكون الثبت من حيل التكميل محل تامل فان قلت سلمنا
جواب الدماميني ههنا ليس لمجرد ذكر السعي بل باعتبار دوام المطر الثاني فان الدوام معتبر في مفهوم
الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت بقدم قوله معتمد
على قوله ودبمة مهمى بدفع هذا التوجيه كما لا بخفى ولذا عدى الذل بعلى والا فهو بعدي
باللام معال دال له وكحوران بكون البعد به الفرق بين الذل ولين ان الاول باعتبار البصمين
والثاني باعتبار ان الديل لكونه مع العالي الى السافل بدل على حصول معنى العلو في المتذلل
فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح وفيه نظر لانا لا نسلم الخ قال بعض الفضلاء
الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملك بان له حليم مبادر
منه المهابه اليه وفيه نظر لان المهابه الملوك انما بتبادر عند وصفه بعدم الكلم بالسه الى
الدعاء واما بالسه الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما بشهد
به الذوق السليم وبهذا بندفع ما قيل بصره للصه ان ما قاله الشارح باعتبار بر مان العقل
والظن بكفي في مقام الخطابه والاصباع عامل فمبني دلكه النوهم بقوله مع العلم الخ قد
بناقش فيه بان حال النشاشه والتواضع بذهب مهابه الشخص ولو كان حبارا معظما
مع ان مع لا بدل مطلقا على ان الكلم موجود حاله المهابه اذ بحمل ان بكون معناه مهيب
في عين العدو وغيره حليم في وقت مصادقته اياهم مع انه له حلما وتواضع مع الاحبار
وجوابه ظاهره فان ما ذكره الشارح من حطاي ادعاي واذ ذاك فالنشاشه مهابه الشخص باعتبار
الغالب والاقرب دي سلطان مسطع من خاطبه وبتطلف به ومع هذا لا بدفع اليه
المخاطب راسه من مهابته وبذا ما لا بخفى على المصنف وعدم دلاله مع بطريقه القطع على

ما ذكره لا لصراد حوار حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار النساسه وطلاقه الوجه ما نسبة
الى الاعداد كما يعصمه كلام الشه لا يخلو عن ركاكه  يعصمه لكنه اراد ما لعصمه تخر المفعول
او الحال او نحو هما مما ليس بجمله مستقله ولا ركن كلام لا ما يم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الا  مثله
التي ذكرها المصنف في الايضاح  وكتعليل الآله في قوله به سبحان الذي اسرى بعبده ليلا لانه هذا
ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان المعصمه المستفاده من التنكير هي المعصمه في
الافراد لا المعصمه في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسوار كان في بعض من اجزاء
ليله اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل والثاني
بمعنى الاسبوعات والاول يصح على التقديرين وذلك لان نصر محدود ابد حول حرف
التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان نكره يقع على البعض
والكل فيحمل على المتعارف لان الاسوار في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عن
بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكر الوسط الليل والدخول في معظمه
بخال جاز فلان ليلا او ليل اي في معظم ظلمته فيستفاد المعصمه بهذا الوجه فلا اشكال والاصح
ان يقال اذا حمل السوس على التعليل يكون معنى الكلام في قوله اسرى بعبده ليلا فليلا فلا
يستفاد منه العلة لحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال بقي مباحث وسوانه سبس مما
ذكر ان المعصمه سان وقوع الاسرا المذكور في بعض الليله فانه ادل على كمال قدرته به ولو
اكتفى بذكر الاسرار لتوهم خلاف المقصد فلا يكون من قبيل اللهم اللهم الا ان يقال لا بد في
الابهام المبادر الى الذهن في الجمله كما ذكرنا فيما سبق والاسرار المطلق لا يتبادر في قوته
في جميع الليل فتامل  ان التماس ومعناه قد احوجت سمعي الى ترجمان على زن الرعوان
وتقال ترجمان بضم الجيم وذلك ان بضم التاء لغه الجيم بمعنى كلام اي فسره بلسان كذا
في الصحاح ومعنى البيت ان تماس سنه الى انهي اليها سمعي احدثت في سمعه بعلاحي معه
عليه الكلام فصاح الى مترجم يبلغه اياه ويكون عليه من ضرب ولما اصباح في اوراك المسموع الى
ان يعاد له الكلام بصوب جهر جعل الاعاده بمنزله التعبير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان وقيل
الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لبحقق مقاله الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في
احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعا عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه وحياجه
الى ترجمان  الابل اياما والحوادث جمعه ما بان امرء القيس بملكا سعوا الصمر في اياما جمع

الى ام

الى ام اخر العيس وملكا اسمه وسوف فعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بازل
زايده  والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل
ويمس الاعتراضيه من الحاليه امتناع صام المغرد معناها وجواز اعتراضها بالفاء وان والسين
وسوف وحرف نفس وجواز كونها طلبيه والحاليه كالف الاعتراضيه في جميع ذلك ومن جمله الفاء
قالت اللعطيه وان لم يذكرها ابن مالك جواز اعتراض الاعتراضيه بالواو ومع تصديرها بالمضارع
المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحاليه هذه هي الفروق اللعطيه واما الفرق المعنوي فهو ما اشار
اليه صاحب الكشاف من ان الحاليه قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضيه
فان لها تعلقا ما صلبا لكنه ليست بهذه المثابه  وضمير الشان محذوف هذا على مذهب
الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف تملك كلا ما قدر
كما جوزه سيبويه حاكيا في قوله به ان مالا براهيم قد صدقت الرويا  ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين اعترض بانه كثيرا من حمله الخ اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد
بقولنا اكثر من جمله واحده لان لا يكون احدى الجملتين معموله لما في الاخرى والا فهي في حكم
جمله واحده قوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون
مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانيه على خبر ان ليس لمعنى لجواز
كونها خبرا مستانفا بمحذوف والجمله عطف على جمله الاولى المستانفه فيحتمل ان يكون التمثيل
وقع على هذا الوجه المحتمل والا مثال لا دليل  وخفوق البيت الخفوف والخفاق
اضطراب القلب ومور فوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق واللبث التبث
من النار والمراد بلبث ما في قلبه من حواره الوجد وسيده الاشتياق  وماماة مساعد
البيت بعد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل سمو بن عاد اليهود مطلع القصيده اذا المرء
لم يدنس من اللوم عرضه لكل رداء يرتديه جميل  اذا المرء لم يحمل على النفس صبرها فليس
الى حسن الثنا سبيل بعيدا انا قليل عديدا صلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل
وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا حبل يحبله من نحبره مسبع سرد الطرف وهو كليل
اصله بحب الثري وسماه الى النجم فرع لا سبال طويل يعال طل دمه واطل وطله الله وطله
الله ابدره ولا يقال طل ذمه وابو عبيده والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم تمت
مساريس الافي الحرب ولا طل دم قبيل منا في موضع كان وعلى بدمه انفق والغرض المدح

السجاده ومعنى يحمله يحله ويرسل فيه اى يدخله فى حوارها وخطمها مبنى اى مبنى على طالبه لاستحكامه
برد الطرف اى هو مشرف بحال كبيت بكل طرف الناظر اليه وسوق الانيات بدل على ان المراد
من الجبل جبل الرد السر كما ذكره المرزوقى فى شرح الحماسه لا الجبل الحصى كما ذكره شارحوا
المفتاح فلساهل  صسهل بعض صور التسهيم والتكميل وكذلك بعض صور السهل لكن
لما جعل التعسر شاملا لما ليس فكان الفرض ههنا ذكر ما تخص بعسر البعض لم يتعرض له  وبقدر
كلام على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وسواء كان واقعا فى اثناء الكلام وبين كلامين
متصلين معنى ولم يرد قوله لا محل له من الاعراب حمله كان او اكثر كما زاعم والمصنف رد عليه
الاشكال  فنقول لان ما هو اقل من الجمله الخ وقد يكلف ويقال قوله حمله كانت او اقل او
اكثر يرد به ما كانا واقعا فى احد الموضعين بعد اشتراط ما وقع بعد استراط ما وقع اذا كان
حمله كما لا محل له من الاعراب وليس يرد به الحال لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشتمل فى التكميل
ما كان واقعا فى احد الموضعين سواء كان الواقع حمله او اقل او اكثر والحاصل ان قوله حمله
حال من فبره وضمر كان محذوف اى حور حدقه وان لم يحور يجعل بدا خبر كان وبعد حمله اخرى
حالا ما ذكره والتعدير وله لا محل له من الاعراب حال كونه حمله حل كان الواقع ولا يخفى ما فيه من التكلف
لان اما هم لا ينكره من سبهم وابصه لسبحم وحمرهم المستفاد وان كان من قوله هو سجوم
بحمد ربهم يدل ان على اما هم هو  وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله يمدح بها
ذكر هذا الوصف فى ثنائهم يدل على ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حمله العرش
ومن حولهم فهذا ابلغ من عسا هذا ويحتمل ان يكون قوله هو ممدوح على مذهب من لم يشترط فيه
التيسر كجابر  وفيه نظر لان هذا داخل فى التسهيم الخ اجيب بان مراد المصنف ان هذا الكلام
قد يقال فى امر يعظم ثناء معه عظم المنظور فقال راسه يعنى وعند عظم القول نقال حالم به
وهذا امعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه  وليس سطار الى قاب
العين الخ وما بعده وان لصار على ما هو هى وحسبك ان الله اثنى على الصبر  وقول
الحماسى وسكران استنشاه هذا البيت من ابيات قصيده اذا المرء يدنس من اللوم عرضه وعد
وكن كل الزمان ذا وسخا ما حام ولا سهل بحسل وبعده اذا سد منا خلا جاسد منا خلل نا فاك
الكرام معدل الجهام السحاب لا ما فيه  علم البيان قد اشير فى

الفن الثانى
قوله

الفن الاول الى ان المراد من الفن المعانى لا الالفاظ والمضاف محذوف من الاول

اوالثانى

اوالثانى فليتذكر  وهو علم يعرف به ايراد المعنى الخ اورد على هذا التعريف انه
مقتضاه ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى
وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس لازم من اول لازم واحد فقط والجواب ان منشا
هذا الايراد ان يراد باللازم مما يمتنع انفكاكه على ما هو اصلاح المعقول وسيتضح
ان المراد اعم من ذلك ووجود ليس له لو ازم بالمعنى الاعم ممنوع  وليس المراد
علم بالقواعد الى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة
داعية الى التقدير وذلك ان يلزم هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى
للعلم وهو فى المعانى الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور على
ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق
بها ظاهر واما على الملكة فلا فتدبر  واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم الخ
قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحد مركبا ورعى فيه
مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لا يجوز كون الالفاظ
المفردة مقيدة للسامع معانيها الافراد به حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور
واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعانى لانه باحث
عن وجه محلى عن افادة التركيب لخواصها التى يجب فى المعانى عن افادتها اياها
انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكى انما هو فى افادة المعانى
الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ما هو اعم من الحقيقى والمجازى وايضا انما هو فى
الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا  على
ايراد محل معنى يدخل فى قصد المتكلم فان قلت المعانى التى يقصد اليها غير متناهية
عرفا وان تناهت عقلا وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة
بما لا يتناهى اجمالا كما فى سائر العلوم  لان كل واضح هو خفى بالنسبة الى ما هو اوضح
منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق فى نهاية الوضوح وبطريق
اخرى فى نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح فى نهاية
مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر دون القدرة
على ايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم

ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفا في نهاية مراتب الوضوح لان اصل
الدلالة لا يخلو عن وضوح ما ذكرا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع والعلم
بالوضع ان بعضها واضح الدلالة وصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لا اختلافها
بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة فلا حاجة الى ذكر الخفا
بل لا وجه لان الخفا من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة او بالزات

يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الخ اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة
لعلم البيان وجزءا من مسماة والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه
الحد بطريق الاستقلال اصل الان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد
والارادة من جملتها المعاني التركيبية اولي من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى
الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده وفيه
صحة ذلك التعريف اني لمحل على التجوز فلذا حكم عليه بالا والوية ودلالة الاثر
على المؤثر اقتصاده في تمثل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلته اشارة
الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية
شرح طوالع والمختار على ما صرح به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من
المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ المستتبع للنغمات
الطبيعية في الرقص على وزانها يدل على تاثير تلك النغمات في نفس ذلك المرتقص
وعلى ان طبعه يقتضي ان يحرك تلك الحركات اذ لا تاثير من طيب الاحوال وملايمة
الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع بوجه المتالم وصاحبه عند شدة
المرض اما ان يكون للوضع مدخلا فيها او لا قد يجتمع الدلالة الوضعية و
والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول انا حي
بحسب مقتضى الطبع على طبع اللافظ او طبع السامع كما حققه
الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع كدلالة اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة
وضمها وسكون الحاء المشددة يدل على التجسر واما الذي يدل على الوجع فهو بالضم
كما غير وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مظهر

انما نقله

انما نقل شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه
الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه وهو النفس وفيه بحث من
وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره
سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع
وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة
كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس واطلاق القول
بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد
عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى اكثر ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون
محله الخيال والحق ان الشيخ مبني كلامه على الاكثر لعدم توقفهما على العلم بالوضع
بالخفي على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى ما هو عالم بالوضع الحصر وان القيود
التي يذكر في التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور
عن الطبيعية والعقلية فلا يجب ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما
الا انهما ايضا في بيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع
اولم يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد واعترض بانه
الدلالة الخ قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي
في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف ملازم الدلالة بالمعنى الاخص
المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير مجعول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلابد
من تاويل آخر على انه اذا التجاء اخرا الى انه تفسير باللازم غير المجعول فلا حاجة
الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع
ايضا لازم لتلك الاضافة المعارضة لتلك الاضافة العارضة اصل الوضع اعني
الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب من ان الدلالة بحسب اللزوم وهذا
عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة
اذا اضيفت الى المعنى كون المعنى بنفسها عن اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل
المحشي اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل وجوابه
انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ الخ قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل

خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقايد ان
حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة لازمة للمحل قايمة به فبين
كلامية في كتابيه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره في حواشي شرح التجريد نقل
لكلام القوم لا انه مختاره لان دلالة عليه انما هي من جهة ان العقل يحكم الخ
اي من جهة هي منشاء لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل
غير واضح اذ لو لا ملاحظة العقل قطعا الجزء والكل والملازم والملزوم فصلا
عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة محال ولو قال في التعليل لان دلالة عليهما من
جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان اوضح واريد به الكل واعتبر دلالته
الخ انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الاسقاط اذ كفى ان يقال اذا كانت
اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الخ فيتضح الكلية
والجزئية وما سفرع عليها زيادة ايضاح ومثله اقحم لفظ الاعتبار في قوله واعتبروا
دلالته الخ فليفهم ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض
تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات الاخر وبعضها كما يتبادر من ظاهر العبارات
وانما يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع
على مثال مع انه يمكن تصويره فيها اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم
والملزوم ولمجموعهما معا كما فصل في شرح الرسالة فالجواب انه لم يقصد تعريف
الدلالات الخ ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا ماش في تركه قيد الحيثية المشهورة
وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا
الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا
من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الخ وقد سبق من الشارح والمحشي
توجيهه فلا وجه للاعادة وانه اوما اقصد الى قوله لا تضمنا والتزاما قال الفاضل
المحشي هذا باطل وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من
وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو
فهم ملتفتا ومخطرا بالبال مقصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا
اذ ليس في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم حينئذ



ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله
صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت
كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمنا فقط وكذلك القول في الالتزام
وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان
اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية اذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما
اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من
ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة مما اشتهر بينهم
في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي
المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء
المعنى المجازي فان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا
الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة
والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة
لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احداهما ان اللفظ الموضوع بازاء المعنى
المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على المعنى بالمطابقة التي هي اقوى
لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الدلالتين محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان
نفي التضمن لعدم الفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد
كان القصد كالفهم في ضمنه فهما لانه في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم لعدم التفرقة
باطل كما حققه الفاضل المحشي فكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع
اللهم الا ان يقال مراد المحشي ان مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر
وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح تعسف لا يظهر انها مطابقة ام تضمن
قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض
بما حل التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح ففيه بحث اما
اولا فلان هذا القايل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد
وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم والمراد وقد صرح ايضا باستلزامها
للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد

التزاما ومقتضى التصريح بالثاني كونها مطابقة فلا وجه لبث القول منفي
الدلالتين متمسكا فيه بالتصريح الثاني وبالجملة لما جعل الحجب المذكور الارادة
مدار الدلالة لم يتصور له ان يعين احدهما في الصورة المذكورة ولهذا قال
الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان
تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على التزام
التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما
لاستلزامها الدلالة المطابقية على الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة
وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من
توقف الدلالات على الارادة ومايلزمه من امتناع اجتماعها وبالجملة الكلام
هاهنا مبني على التنزيل فلا وجه للاعتراض وعند ذلك مما يجري مجرى عرق
خاص كما بين المحل والمجرد في قيام التمليح والتهكم وكلام ابن الحاجب في اصوله
مشعر الخ عبارته هكذا ودلالة اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزئه
الدلالة الضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا يخرج كثير من المعاني
المجازات والكنايات الى اخره حواله ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك
المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب
منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال تعيين نفس
تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال على
المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت
اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب
عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال
المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة
اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لفهم المجازي منه والحاصل انه
لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو
المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط
وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون

المجاز



المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكر في المثال اسد في الحمام
فلا نسلم ان لا يوجد مجاز في المفرد دائما يتم ما ذكره في القرائن اللفظية لا
العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري او يقال المجموع
المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب
مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد
قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق
بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز
في المفرد مطلقا فتدبر بل لم تكن دلالة الالتزام الخ رده الفاضل المحشي بان
لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من
دلالته على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان
لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم
او الاخص اما في الاول فظاهر اذ كفاية تصور او تصور ب في الجزم باللزوم بينهما
وكفاية تصوب وتصور ح في الجزم باللزوم بين ذ ب وح لا تستلزم كفاية تصور
او تصور ح في الجزم باللزوم بينهما بل يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لـ
لزوم ح ب واما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت
اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا
في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا
تصور لازم له في بعض المراد ولو لم يكن كليا فتامل لا يتاتى بالوضعية فان قلت
التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت
التفسير والمفسر انما يختلفان ان يكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر
على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة ولما
لم يكن كل واحد الخ لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع
فكذا المراد هاهنا اعني الارشاد معين النسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة
معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علم بالوضع
انتفاء الدلالة مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق ما يراد فهما اي يراد

تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة ويحتمل ان يكون بعضا
منها دائما فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد
متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد كون احتمال البعض دالا على كل
من التقديرين مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما
بوضع شيء منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع المقيد والمقيد والحاصل
انه لوحظ التقييد او لا ثم العطف فيكون القيد جزأ من اجزاء المعطوف عليه
لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه
مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم وقريب منه ما يقال الخ الفرق
بين الحواشين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني
التغاير بحسب الزمان وقد تكرر اللفظ على الحسن والمعاني على العقل فان
قلت الكلام في ابراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح
والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل
ولا وجه لذكره قلت المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على
انتفاء الاختلاف بالوضع بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه
بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي
اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول اخر وضعي له والسوال على الدليل على انه يمكن ان
يراد نقله تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث معنى على العقل ايضا
في نحوه فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة
وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للملزوم
من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة
المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم السعي وبالملزوم
المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة
الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل مثل كونه كثير الرماد وحسان الكلب في
مدلول الفصل فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب بحب القدر ومنه
الى كثرة الطباخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود

لا عين الجود وينتقل من حمرة الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى
كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه
الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او
ينتقل من هزال الفصيل الى بحر امه لا صل الضيق ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول
ابن هرمة لا امنع العود بالفضال ولا اساع الاقربة الاصل فان قيل ينبغي ان يكون
الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابقين دلالة الشيء على جزيه اوضح من دلالته
على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في
الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه
بعض المحشين فانه لنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يحتمل اني مرتبة الوضوح
لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزيه اوضح من دلالة الجزء على جزيه والى هذا المعنى مشير
كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله
فكانهم بنوا ذكر رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطلق لقواعد القوم
لكن في كلامه بحثان الاول ان القايل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل
البيان لا المتراسين وما ذكر الشريف بناء على ما ذهب اليه المتراسون في هذا المقام
غاية الامر يخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد
لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقوله
الرئيس في شفاه مما سيصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره
في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس
باعتبار فهم الجزء الخ مما لا حاجة اليه اذ قد سبق منه في بيان ما ذا الوضوح والخفاء
في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات
يفيد تفاوت الترتب في الوضوح بالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على
الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود في التضمن ليس
باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله ومعنى النوع بالبال الخ الواو للحال
اي والحال ان معنى النوع بالبال معنى بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصوله بالبال مفصلا

بدون حصول الحسن محال والي هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال اي
النسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل وهو بعد وضع
نظر وجه النظر قد اورده الفاضل المحشي على الوجه الذي نقل من الشارح الا ان في
الالحاقات التي اوردها من عنده احتمالا الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول
فحينئذ يتصور اختلاف المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد يدل
على ان الاختلاف المذكور ليست بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر بل
ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس
الدلالة للمطابقة الخ ومعنى الاختلاف بالنظر اليهما ان يختلف سبب الدلالة
فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم وفي الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده
لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد في
العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء
الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف
بحسب كثرة الموانسة ونحوه كما سبق من الشارح الاشارة اليه فان قلت هذا راجع
الى تذكر الوضع فيعود الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى
ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة نعم الانضباط
غير مسلم وبالجملة عامة الامور عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم
عجز المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من التيقن والظن الجلي ومادونه
بالالات المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية نفسها الثالث ان معنى
قوله وربما يقال الخ انه يقال ذلك ببيان عدم ثاني الايراد المذكور في الالات الوضعية
الا في دفع المناقشة الرابع قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الخ يخالف ما ذكره في شرح
المفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه
الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة ومعنى
ما ذكره ها هنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت
في المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دال الخ قد
اجاب عنه في شرح للمفتاح بان التراكيب التي دلت على معانيها الوضعية فقط

بمنزلة اصوات الحيوانات فللاعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها ثم
ظاهر الكلام يدل الخ انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا
فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان تذكر الملزوم ويراد اللازم
وليس عبارته نصا في هذا الان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الخ يقتضي مجازية هذا
اللفظ لا اللفظية المذكورة في كلمة مجاز وهذا لا يصح الى آخره انما قال ظاهرا لان
علاقة اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات
هو اللزوم والحق ان هذا الكلام ولا وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين
الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه بها وهي
ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالة مطابقة الخ توجيه للكلام بناء
على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية الا انه مختار
كيف وقد رده في شرح للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في التشبيهات هو
المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر مثلا يريد به ما هو مفهومه
وضعا ويريد بان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا بتأثر
ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله ههنا من كلام كمال الدين بحيث
البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض
عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل بعد رقمه ما ذكره او لا كما وهم فيه
البعض هي في وجه الضبط الذي ذكره يجب وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره
اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه
والبدل فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره
نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن
ثم صح ان العلاقة هي المشابهة وظاهر هذا التقرير شامل لنحو قولنا قيل ليس مراده الا
عراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل
المحشي فيما يستفاد من ظاهره ان دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور
بل مستلزم وانما مراده الغوطية للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي
استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله وينبغي ان يراد الخ ثم ورد والاعتراض

على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد
به المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الله
هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب بان تفق الايام وانت منهم فان
المسك بعض دم الغزال ؛ وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قائل
زيد عمرو اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني وينبغي ان
يراد فيه قوله بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة
الخ فتامل لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوي ذكر المستعار له بالكلية
مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه سبي عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة
في اخر احوال الاسناد الخبري صالحا ان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لو
لا دلالة الحال او نحوي الكلام اراد بدلالة الحال العقلية ونحوي الكلام القرينة
المقالية وهو المعنى المجازي على تقدير ان الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به حيث كانه من افراده يصلح لفظ كما يصلح لافراده الحقيقية واشار الى ان في
القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول
اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة
المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة و
صلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمال المرجوحا
غير ناشيء عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في
الاصول واطلاق لفظ الاركان على الاربعة الخ يعني مع خروجها عن البديع المصطلح
الذي هو نفس الدلالة لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال انصرت الورد وشممت
العنبر الخ فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس
العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبيه بالعرف في رفع التسامح بالكلية
عن هذا المثال يقال سمعته بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم لان
عدم الحياة عما من شانه انما يقال عند الحياة عمن اتصفها مع ان الظاهر و
المذكور في عامة الكتب لا سقاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة
واما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى ليحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز

باتفاق

باتفاق اهل اللغة واذا كان المحسوس اصلا للمعقول المشبه به يكون جعلا
للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي
هو محسوس مخصوص فيشبه محسوس اخر ليس اصل له ولا بواضح مثل وضوح بعض
المعقول وجوابه انه وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس
اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول
الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند المصنف فتدبر فدخل في الخيالي
انما جعلوا الخيالات من قبيل الحسيات انها مشتركة في ادراك الصور غير ان الحس
يدركها بحضور المادة والخيال بدونها وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ انما سمي
هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك
الذي يتبادى جميع المدركات الحسية ولكنه بحيث لو ادرك كان مدركا بها اعترض
عليه مولانا حميد رحمة الله بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك
فالملازمة مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد
الادراكية في الخارج اتحد الشرط والجزا وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او لا
ادراكا بنفسه لا بصورته فلا اعتبار بخلاف اللذة والالم العقليين حصل الفرق بين
اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما
يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات
كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق هذا التعريف ذكره
في حواشي المواقف فليطلب ثمة واعلم ان المصنف لما انتفى اثر السكاكي في التقسيم واراد
الامثلة على اصل الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعمدة في ايراد امثال
هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح فكادراك القوة الغضبية او الشهوية
القوة الغضبية هي مبدا الاقدام على الاهوال والشوق والتسلط والترفع والقوة
الشهوية هي مبدا جذب المنافع وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات
كتكليف الذايقة مثال لما حرر وكمال عند القوة الشهوية لادراكه كما يتوهم من ظاهره

وهو ادراكها المجردات اليقينية المجردات مفعول الادراك اليقينية بالرفع صفة
ادراكاتها فالمراد المعنى الذي الخ نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا
خارجيا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد
اعني زيادة الاختصاص والضمير للبالي او النجوم اراد بالبالي المستفادة من
رب الدالة على التكثير والتعدد المذكورة في البيت السابق والاضافة في رحاها على
تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجم بسمها هذا ورأيت في نسخة
يصحح من نسخ معروة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة رحاء
والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه من دوع موحش
كالمعل مقذي به العين ويؤذي به الاسماع للصدود والاعراض والباقية للملابسة
وضمير فيه لليل والفراق وهي وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة
وصف ذلك الليل بزيادة الايحاشي بناء على ان وجود الوداع يستدعي سابقة الملال
منه فعدمه المقتضي لعدم ذلك التلاقي عن اصله يورث لزيادة الملال ويوحش بالجر
اي مورث وحشة صفة ليل كالثقيل اي كالرجل الثقيل يقذي به العين اي
يكون ذا رسخ بمجرد رويته وبالي الى بمنع ولا يقبل الاسماع حديثه الصادر عنه
ولزم بطريق العكس الخ هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة
كما فعله السكاكي لما فيه من تعليل الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا
وتفريع تشبيهه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من
ان الظلمة اصل والنور طارء عليه بين الدرجي صفة للنجوم لاطراف للاشارة الخ
والماطرفة قول في كون وعلم ان قوله سفن الخ بيانهن ابتداء من باب القلب لا
يتعين القلب في هذا المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان
النجوم رحاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه
حيث ان البدعة هي التي تلمع من بعيد لا يخفى ما في اسناد اللمعان الى البدعة التي
هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراف بل الى مجرد الظهور
وانما لم يجعل ابتداء مبتدا خبره بينهن والجملة صفة لكسنن لان الظاهر
لا حث ونحو ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب

بعضها

بعضها مودية الى المعنى المراد وبعضها مودية اليه فان حمل على الوجه المردي كان
تعليلا للنجوم مصلحا وان حمل على الجمع كان تكثيرا له مفسدا في كونهما كريا سالوا
ثؤبا او قطنا فيه نشز على ترتيب اللف وكان الاستقامة والانحناء والتحدب
والتقعر الداخلة تحت العنكل الاستقامة والانحناء يعمان غير الخط بحسب العرف حيث
يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضا
فان للكرة المحوقة سطحا مقعرا ومحدبا مع انه لا حظ فيها بالفعل لعدم تناهي سطحي
وضعا كما في اوتار الاغاني الممدة الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى الغنى وهي بحسب تعارف
اهل الالة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق
ونحوه واصولها تسعة الحرافة والمرارة الى اخره الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة
والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط
بينهما واذا ضرب اقسام القابل حصل اقسام تسعة يستقسم الطعوم بحسبها فالحرارة
ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة والمعتدل حدثت
الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة
وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت
في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل لعماهم هذا
خلاصة ما ذكرناه والحق ان مباحث الطعوم دعاوي خالية عن الدلايل والانفون
مردود والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولو جوه احر لا يحتمل المقام ذكرها
والغصوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض نقيض طاهر اللسان وحده
والقبض نقيض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف وهذا اعترض
بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي والانواع غير منحصرة في التسعة وان لم
يقتض فلا معنى لعدهما نوعين والتفاهة يقال التفاهة لعدم الطعم ويسمى
حقيقية وقد يقال يكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافته اجزائه فلا يتحلل منهما
ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم المعدود من الطعم
هو الثاني على ما هو المختار من شانها تفريق المختلفات وجميع المتشاكلات
اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء

مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسايطها سديدا في العامة منفعل اللطيف منه يتبادر الى الصعود الا لطف فالا لطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات بمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها يجمع بالطبع فان الحسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها والبرودة في شانها تفريق المشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المشاكلات وغير المشاكلات وهذا هو الظاهر فتامل

وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملامسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليس من الاعراض النسبية والتصلابة هي الاستعداد السديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف نقيضها وفيه نظر لانه نصرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل بجوهر فلا يصح عدها في الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الاتصال ايضا وبناني هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد بما ذكره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر والتلطافة والكثافة المشهوران اللطافة التي يعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي يعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة على استعمال موضوعات ما اراد بالموضوعات الآت تتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياط او ذهنية كما في الاستدلال وهو حركة للنفس مبداها ارادة الانتقام هذا ظاهره ملايم قوله في تقرير الحكم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محركة للنفس لا نفس حركتها فاما آن يبقى تقرير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدا تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان العلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخيل المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري



المحشي والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي واين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها اوجودها في الخارج عند هم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القايم بالنفس او كاضافة شيء تصوري وهمي محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين وبهذا يشعر لفظ المفتاح اي لعمومه ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتيمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور تشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتيمة واما اوصافا الخ وفيه نظر لما ستعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الخ وحاصله ان الحقيقة الملتيمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتيمة حقيقة للطرفين ملتيمة من كثرة اما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة والمتعددة الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسيا او عقليا او مختلف الذي يقتضيه النظر الصايب انه لا محال لتركب الحقيقة من الحسي والعقلي لعموم قد سبق الامر على المسامحة وبعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جاري في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجزيئان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزيئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي

ولا على المجموع لانه وجه تشبيه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمحسوس والمعقول
من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي
اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه
الحسي في موضع الحال اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي
تقرير السوال الخ يريد ان تقرير السوال بقياس مفصول النتايج مركبة
من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين تنتج موجبة
كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس
الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه
بحسي هو ان يكون غير عقلي اظهر الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق
لكن وجوب كون طرفي الحسيين حسيين يسقط اثني عشر قسما فيكون الستة واحد
احسيا سقط ثلاثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا
وعكسه ويكونه مركبا حسيا سقط ثلاثة اخرى ويكون المتعدد حسيا سقط ثلاثة
اخرى ويكونه مختلفا ثلاثة اخرى وفيه نتايج لان الخفاليس بمسموع بل المسموع
هو الخفي ومثل هذا النتايج موجود في طيب الرايحة ولذة الطعم لان المشموم هو
الرايحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي
وان يجعل اضافة الطيب الى الرايحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرايحة
الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق انه لا يحتاج الى التوجيه المذكور في الخفا
ولا نتايج اصلا لان المراد بالخفا ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله
والجراة هي على وزن الجرعة وقد تترك همزته فيقال حرة مثل كرة كما قالوا للمراة مرة قوله
مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فللاسد نفس
حيوانية واذا قلت للرجل القليل المغاني المغاني بالغين المعجمة مبني على انه مصدر
ميمي بمعنى الغنا بالفتح وهو النفع وبالعلم توصيل الى الحق الخ اندفع هذا ما
قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الاتصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر
بالدلالة على موصل لكن فسره بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه
الاندفاع ان العلم ليس بضروري الاتصال الى العمل لكنه ضروري الاتصال الى الحق

والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل وفي وحدة بعض الامثلة نتايج
الخ جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة نتايج الى هيئة منتزعة من عدة معان
حتى تنافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد بمعنى اخر جعل
تابعا وتتمة لذكر من التقييد والتركيب فتامل وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة
قد تقدم مناني اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول
والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر ويقرب من هذا ما يقال ان المراد
بالعلم هو العقل لان العقل الة الادراك كالملكة كذلك محل نظر هذا هو النظر
الذي اشار اليه في نسخ تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر سنعرفه
وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم منتزع من امور
مختلفة وقسم منتزع من اوصاف مختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح واشار صاحب
المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا الخ ولا فساد
فليفهم احجية ابن الحلاج بجائين مهملتين مفتوحتين بينهما الف ساكنة والحلاج
بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة وقد لا يصح في الصبح الثريا كما ترى الكاف
في مثله قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا بالمشاهدة
العنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان
اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه اقربها انه في موضع المصدر اي
ظهر ظهورا مثل ما تراه وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة
في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة فيه ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس بفصيح
اي بفتح نوره النور بفتح النون الزهر فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا
لا ما ذكره الشيخ ليلا يتعذر كيفية فلاد المجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار
الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا
ومقدار العنقود ويسجي ان المتعدد قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم من ان المشبه به
وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد كان مثار البقع الخ المثار بضم
الميم اسم مفعول واضافته الى البقع من اضافة الصفة الى الموصوف اي البقع المثار
فيدخل كثير من اللطايف المراد من اللطايف ما سيذكره من المعاني المختلفة وسر

اخلال الماضي بهاان تلك المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوي
حال كونه مقارنا لها وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على
الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر هو التشبيه وبهذا ظهران تفسير
الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوي كواكبه اي بسّاقطت ليس كما ينبغي
فانه يشير الي جعل تهاوي ماضيا كما لا يخفى بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد
الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود في حكم الصلة للمصدر للاحكم لفظ الحكم
ولم يقل صلة للمصدر اشارة الي ان صريح الصلة قوله لا اسم المفعول ولكنها صلة
للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر حكما فهوم يقتضي الحاجة البضع
وسل السيف اي اخرج والاعماد جمع عمد وهو غلاف السيف وترسّى في رسب
الشيء في الماء رسوبا اي سفل وجعل في رسب السيف اي مضى في الضريبة الايلام
قوله يعلو والارتفاع وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ نرسو في
رست اقدامهم في الحرب اي يثبت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتداده يقال
احتدام النار بمعنى استعب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر
بل هو بما يتعلق به يعني الاثارة اي يتعلق المقارنة والمصاحبة لا انه ينسحب عليه حكم
الاثارة كما ينسحب على كثرتي المثال المذكور حكم الضرب ما يجيء في الهيات ظاهر
هذه العبارة يفيدان وجه الشبه يجيء في الهيئة لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح
به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في الموضعين بالهيئة فلابد ان
يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان يجيء في الانسان اي
يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تعبير عبارة الشيخ فانها تفيد بيان
حال التشبيه وضمير يجيء فيها عايد الي التشبيه لا الي وجهه فيفهم منها كون الهيئة
وجه المشبه بلا شائبة تعسف احدهما ان يقترن بالحركة غيرها في التركيب
احتاج الي التقدير اذ لا عايد في الجملة الخبرية الي المبتدا لا فاعل يقترن هو غيرها
والضمير في غيرها عايد الي الحركة ففي المبتدا اعني احدهما بلا عايد فلابد ان
يقدر لفظ فيه اي ان يقترن فيه بحركة غيره او يقال اللام في الحركة عوض عن
المضاف اليه اي بحركها لتحصيل الربط الي احتياج الي التقدير فيه وهذا ايضا انما





لزم من تعبير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عايد الي المبتدا بلا احتياج بلا تكلف
ثم لابد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية في قوله ان يقترن بالحركة
غيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير
لازم في عبارة الشيخ ايضا لكن لزوم في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين
بمعنى انه على نوعين وان كل منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا حملنا معناه انه
مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة الهيات ولا حاجة
ايضا الي اعتبار الرابط في كلام المصنف لان الخبر عين المبتدا فتامل اعلم ان
مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيات الخ لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة
عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال
التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال هي المجيء المذكور والثاني ان تجرد هيئة
والحركة اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عايد الي المبتدا لاتحادها مع المبتدا
والشمس كالمراة في كف الاشل المفلوج بل المرتعش اذ في كفه تودي المراة الهيئة المقصودة
مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه
وهو حال من الحركة اي كاينة زمان تموجه يقال بدا له اذا اندم ومصدره ممدود
يقال بدا له بدا وقوله والمعنى ظهر له راي غير الاول اشارة الي ان فاعل بدا ضمير راجع الي
الراي المعلوم بدلالة المقام فان الشمس اذا احد القطع تعليل لمعنى الكلام اي شبه
الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها لبعد حرها
الخ يخذف الهمزة قارى قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض فانظر فامره وانفزا
جاء الفاء الفصيحة كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل يجيء
ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطباق والايضاح الحقيقي
للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه
ولعل انفتاح الفرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا صفوه وانطباقه انضمام
اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية ومن لطايف ذلك قول الشاعر في
صفة الرياض حفت بسرو الخ ضمير حفت اي احتفت راجع الي الرياض والسرو شجر
معروف واحده سروه والقيان جمع قينة وهي جارية مغنية كانت ام لا وفي بعض

الناس بطن العينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت حال من العنان
ووصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي ايثار تلحفت تلبست اعلم يكن
حضنه وبتمامه فان اللحاف ما تشتمل المراة من رأسها الى قدمها وحضن الحريرة
من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بخذف الجار وايصال الفعل اي يحضر
الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته
وحسن طوله والباقي فكانها للتعقيب والترتيب اي اذا حصل نسبة اليه و
وبالعنان قدمه للتشبيه الثاني والواو في والريح حالية لمثلها للحال وذكر جامع ان
الريح مونث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء تمر بها بنات
تاويلها بالمذكور كالهواء الهارب ومثلها حال من ضمير جاء او جنوبا بتضمينه معنى الصرة
والمجل بفتح الجيم مصدرا ما بالكسر فهو صفة مشبهة لاتناسب المقام والمعتل لو ان
كان بكسر الواو الا ان حركة ما قبل حرف الروي لا يلزم رعايتها من وجوه لطايفة
ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ للذنو والعناق
وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون في الثانية من سرعة زايدة مادة
لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة
من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدرك الحجل
فيريد اسرع من يهم بالدنو لان ارعاج الخوف ابدا اقوى من ارعاج الرجا كذا في الايضاح
من جدل الله الانسان كانه اشارة الى دفع التناقض الظاهري بين محذوفه
وقوله لم يجدل قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق الخ البيت للاحطل و
والصفحة الجانب والمراد ههنا البدو وقيل الحدر وقيل وهو المناسب للمصلوب والنعاس
هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اعشية الدماغ فاذا وصلت
الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام واللوية الاسترخاء والمخطي المتمدد في
تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحياة فيه بالمحب الذي نرحل حسمه وهو بعد صحته
لاجل مودعيه لنطافة الاعانة الى ان الحب في هذه الحالة في حكم الاموات ثم
لم يجعلوها اي لم يعلموا بما فيها فذكر العمل بطريق المجاز على طريق المشاكلة او لانهم
لما لم يعلموا بها كانهم لم يجعلوها جعل جهلهم كلا جهل لعدم علمهم ان الحمار

جاهل

جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم
عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا اندفع
ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم وكذا في جانب المشبه
يقال ابرق القوم الخ ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اي
اظهر هم برقا فان اراد استعمال هذا بل اطريقة الحذف والايصال فلابد من النقل عن
وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة الآن الى ما ذكره الشارح لا نزاع فيه فلما اوهما
اقشعت يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اي صار قاشعا كما يقال كبه فاكب والهمزة
ههنا للضرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع
وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك زيادة نزع الفرح ضد الفرح
فالباقي في قوله بايصال ليست الباء التي تدخل في المشبه به اي ليست الباء صلة للتشبيه
بل للدلالة كما في كتبت بالقلم فان قيل هذا يقتضي حاصل السوال انه يلزم مما ذكره في
البيت ان يكون بعض التشبيهات المجملة التي من قبيل التعدد تشبيها مركبا وليس
كذلك حاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين
التشبيه المتعدد واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق
على ما هو بمنزلة الواحد زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو بانه طرو وسهل
وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين قيل فيه نظر لانه لما اعتبر
في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام صدا لي الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما
الى الاخرى كان ذكر زيد على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخر يرى الشيء تهما
ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو وليس من التشبيه المصطلح فان جمال الدين في شرح الا
يضاح نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة الشبه حاصلة فيها وان لم يسم
في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكر ثم وفيه
نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح
واذا سلم المحبب ذلك فرحبا بالوفاق وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته
صارت سند فعة بما اجاب فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه
التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الناسي في الاول والجود في الثاني

واتصاف في الثالث لظهوره اي نزوا الذكور على الانثى قيل ان الغراب يحصه
وقيل ليس له الا المطاعمة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا سفاد
في الطاووس فليس اغرب من مطاعمة الغراب واسطة تمليح او تهكم التهكم
يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح للمفتاح وبالجملة التمليح
بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر
وان قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه
رد على من جوز كون مثال ما اشبهه بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بامثال
هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد
ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما ما اشبهه بالاسد للجبان
وانه حاتم بان للتحيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه
يجوز كون المثال الثاني له ان قلت فلا يفهم منه نفيه كون المثال الثاني للتهكم قلت
قوله لا للتهكم فقط كاف في المثال الاول قال الامام المرزوقي الخ في نقل مقالته
اشارة الى ان مقول المصنف بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او وليس لامتناع الجمع بجواز
الجمع مثل الافراد اتاني من ابن انس وعبد البيت السقيق ابن سلكر ابن
سلكر الاسدي سل على زنة المجهول اي ذات والعسطم الغضب الكامن وفي بعض
النسخ بغير الضحاك فسدح على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك اسم ابي انس كزا ذكره
الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قبله افريدون الملك اطلق
على ابن انس تمليحا وهزءا كان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها
لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به محكم في الواقع بالاسم
الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم نسبة الشيء بنفسه والحق انه
قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون والزجاجي كان بمعنى التحقيق ايضا واستشهدوا
عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض لا يجوز
ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انهما جواب
عن السوال عن العلة مقدرا واجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون
في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه ظها

كالعشب



كالعشب وبانه يحتمل ان هشاما قد خلق من ليس مسرة فكانه لم يمت اي في الكاف
نحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لان في الكلام مقدرا
اي حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثل كشبه
وشبه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اي الحال او الصفة
اذا كان بها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا زاروا
اهل اللنسبة الا قرافيه غرابة من بعض الوجوه او كصيب من السماء الصليب فيعدمن
صار يصوب اي ينزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا ولا بمفرد اخر يتحمل
لتقدير مثل ان يقدر كمثل او يقدر كبنات ما على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة
وصفة للحيوة الدنيا لا يشبه بذات البنات من انصاري الى الله الا انصار جمع
نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف جمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب
وركب وجمع صحت اصحاب كفوج وافراح قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصاري
الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المشاركين
الى الاخر كانه قيل من الانصار الذي يختصون بك ويكون معي في نصرة الله ولو كان
معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون
الله اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل
قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المشاركين الى الاخر ومعناه نحن جند الله
لنصرك معه واي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى واي وجه للحصر في قوله اللهم
الا ان يقدر مضاف قلت وجه الترجيح والحصر ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن
ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى
يلايم التشبيه مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله تعالى نحن انصار الله وفيما
ذكرذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية فتامل والزمان مقدار
اتيك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابن علي الفارسي ان المصادر تقع
في الازمان لا على طريق حذف المضاف والحذوف العيبوبة فان الاية حينئذ
لا تكون نظيرا اذ المشبه به حينئذ يكون مذكورا مقدرا ويستلزمه قولهم نحن انصار
الله المراد به الاستلزام الانتقال من ذلك العقول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي

اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه الحواري من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان
اصحاب عيسى عليه السلام قصارين يحورون الثياب اي يبيضونها ويقال هو
خلصاني وهم خلصاني اي خالص يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالحور
مثل الخلصان واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الاية اي بين وصف ما نسبته
الحيوة الدنيا في رفرتها وسرعتها او صعتها العربية فلا ينبغي ان يعوج عليه
يقال عرج على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه
قال صاحب الكشاف لو لا طلب هذه الضمائر مرجعا الخ فيه بحث وهو ان الصورة
المنتزعة عن الصبيب وما بعده لا يصح تشبيها بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة
من ذوي الصبيب معه فتقدير يزدوي ضرورة وممكنة دفعه فتدبر وما هو بين
في هذا قول لبيد اي في ان ما يلي الكاف ليس بمشبه به وانما كان بينا في هذا المعنى
لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما
يقدر هنا كمثل مضاف اي كمثل ما يقرب به ذكره في المشبه به والواو في قوله واهلها بها
خالية واهلها مبتدأ وبها خبرها ويوم خلوها ظرف لهذا الخبر ويلاقع خبر مبتدأ
محذوف اي وهو يلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي الارض القفر التي لا شيء بها
وفي الحديث اليمين الفاجرة تدر الديار بلاقع وعدو طرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل
ولا يجوز ان يكون حمله لامتناع الجر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثانية
ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها
كذا وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا وديعة ولا بد يوما ان ترد الودائع
وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع وفي كون الفعل
مبنيا عن التشبيه نظر الخ يمكن ان يقال لما اسند تقييد الحمل من العقل انبا ذلك
الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب الحمل كما في قولنا
زيدا اسدا فتامل ولو قيل انه ينبي عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان
اصوب ان قلت فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اي ينبي عن حاله قلت لا يتم
التقريب حينئذ بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه
فتامل والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة الغياس



في اساسي على احد كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس
ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم
لبيان امر المحكوم عليه فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة
الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه او مقدارها اي اذا علم مقدار
حال المشبه به دون المشبه وانما ترك لظهوره مما ذكره اولا مرفوع معطوف على بيان
امكانه لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له وبقوة شانه الضمير في شانه
راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال فقوله تقوية شانه بمعنى تقوية حاله من لا تحصل
من سعيه على طايل الطايل العايدة يقال هذا امر لا طايل فيه اي لا عبا ولا احرى وعلى
محتمل ان يكون زايدة كما في قوله ان الكريم واسكر مقبل ان لم يجد يوما على من سكل فطايل
فاعل تحصل ويحتمل ان لا يكون زايدة ففاعل تحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر
وتضمن تحصل معنى تطلع لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس
في مبداء الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها الجزئيات بواسطة الالات
وتنبيها لما سها من المشاركات والمباينات اجمالا تحصل لها علوم كلية هي العقليات
ما بحذه في قوله ويوم كظل الرمح الخ البيت لبشر بن ابي خازم الطفيل او لابن الطبرية و
بعده لدن غدوة حتى ادوح وصحبني عصاة على الناهين ثم المناخر كان اباريق
الشمول عشية نادريا على الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعاجل منه اي يتناول
رم الرق صار راعنا او لغو لتعلق بقصي والمزاهر جمع مزهر وهي العود الذي يضرب
به ويقال بالفارسية حاربار واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطكاك
بدل اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع
الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والمراح نقيض الغدو
والصحبة ههنا جمع صاحب مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع
في قصبة الانف مع استواء ما عداه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف
كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوتار بكسر الهمزة وفتح
الواو وتشديد الزاي البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اورون والطف اسم
موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم و

الحجون شبه او ابن الحمور وقد عرفت واميلت بطيور ما اجتمعت عشية باعلى الطف معنى
الخناجر طللنا عند باب ابن نعيم بجيخ وخلفي النهار والسالغة ناحية مقدم العنف
من انشاد قوله اداهم العي بين عينيه عزمه الى اخره البيت لسعد ابن ثابت ومطلع
القصيدة قد سبق وهو قوله شاغل عني العار بالسيف حاليا علي قضا الله ما كان
حاليا له وبعده ولم يستشهد في رواية غير مفسر ولم يرض الاقايم السيف صاحبا المراد
بالعزم المعزوم وبكبي بجيخ ينكب اي انخرب وانتصاب جانبا اما على الظرفية اي في
جانبا وعلى الحالية اي منحنا اعرف واشهر الا طلاق بل ينبغي ان يكون كذلك
بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد وصف
يعم امر اشتهاره كل الناس نقل الامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول له
لارادة وقوله لامتناع مفعول به لنقل واللام زعايم وليست ظرف تعليل لنقل الامتناع
عند حصول المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشي من ندوره حضور المشبه به
مع المشبه كما في حديث السعد لا نقل فيه لصورة النادر الى كثرة الوقوع اصلا لانه لا
يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره ليستطرف استطراف النوادر رده الفاضل
الحجيشي في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف تقييد بكونه
لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكر من لا
ستطراف لا يخلو عن شناعة وفيه نظر لان العلاقة تحمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل
الاشارة الى نفس يستطرف واما التفصيل الذي ذكره فمال الامر وقد مر معناه لمثل
ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف
في شرح المفتاح وح لا يبعد ان يكون الخ يعني تمام يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان
يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير
لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الخ بقي ههنا شيء وهو ان المفهوم من قوله نعم لا بد فيما يكون
للترتيب او التسوية او الاستطراف ان يكون المشبه به تاما في الاستحسان والاستقباح ان
يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس الترتيب
مثلا والفرق ظاهر فتامل وجه مجرور بشلجم حامده الخ المجرور ما عليه اثار الجدري و
السلجة البراز نقرتها بعصا بالمنقار والدبكة بكسر الدال وفتح الباء جمع دبك وفي لغة قد اشعار



بان انزا الغربا وفي السلجة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر لانه للتقريب والازوردية الواو
بمعنى رب والازورد بالزاي المعجمة الخالصة لان الذي اشربت صورة الشين لا يستعمل في
كلام العرب يجوز ان يريد سا ويحتمل ان ينبغي النواد على صعصاوج يكون الاضافة بيانية
لا بمعنى اللام كما في الاول صعص اي صعصعت ملك المقامات من حلمها والحسب يشعلها
فالضمير للازورديه لمشاهدتها عاما العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة
عصص برق العض الطري وبرف بالعامن رق لونه اي برف وتلا قال الشاعر بريك هل
صممت اليكم ربا قتيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليكم قرون ربا رفيق الا فحوانه في تلاها
كان سل النعوس هل هو من وضع الطا موضع الضمر او الطا ان يوتى بمصر راجع الا بطابع
كشبه الجابع حكي ان قاضي سجستان دخل على الصاحب ابن عباد فوجده الصاحب
متفننا فاخذ بدحه حتى قال وعالم يعرف بالسحري واسار الى ندمايه فاستظرف كل منهم حتى
انتت النوبة الى شرنبق التين فقال اشتهي الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان يقوم له
مايدة هذا الكلام محل نظر وعا يتكلف ويقال المراد بالتناقض التناقض في الجملة ولو في
الاعرفية او الايمية لا التناقض في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض
عايد الى المشبه ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر
فمن مثل ما في الكاس عيسى بسكب، فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله
مشابه على الكشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل كما لا يخفى
على المتامل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام
اسلوب والثاني اسلوب اخر فلا محذور من غير قصد الى المبالغة انما يذكر عدم القصد
الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يوتى فيه بالنسبة لان اقل الاغراض من الامور المذكورة
وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد الخ لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فتى اريد شيء من ذلك يستقيم اي
العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشارح
لانه اريد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد جوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام
الايمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة
لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الايمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يعين العكس

للسابع

ولا يستقيم الاصل فتنبه له لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه
حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكر فان سياق كلامه على الاشارة على حكم التشابه
والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار الفرق
بين التشبيه والتشابه هو ان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول
فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة حقيقة
وادعاء لزم تعينها ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل
المحشي قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول هذا انما يوجد في بعض التشبيه
فان العكس يستقيم في التشبيه اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت انما تلاحظ
في وجه التشبيه فلا يعتبر قيد للمشبه فتدبر موتلفة متفرقة في اديم السماء الخ المؤتلفة
المتلاءة واديم السماء وجهها ورزقتها الصافية تضب على المصدرية والمشتري قائما
اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفي شائح الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل صدر جاده
حال من الضمير في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعية في المنظر بان
يكونا مثلا في النصف المشرف وتكون المريخ اقرب الى المشرف والا فالمريخ في الفلك السادس
والمشتري في الخامس وقد سرحث صفة للمتصرف قال الفراء تسكين الميم في سمع وسمع من
كلام المولدين والاصل الفتح فانه لو قيد المريخ كالمتصرف الخ يعني ان تشبيه المشتري بالسمعة
المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثانية من حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض اللون
مثل الا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمتصرف عن دعوه لا يصح وهو القول
الفصل والمذهب الجزل اراد بالفصل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الناكيد
وكذا تشبيه الشاه الجبلي لم يقل الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة لا للتانيث والتانيث
وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة زهر الربا جمع ربوة وهو ما ارتفع من الارض
والظاهر من قوله منعصب باخضل وهما انزجل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او
استعارة ولا يخلو عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير ليل مقمر كما صرح به فغنيه تعدده
وشائبة تركيب وجوابه ان الوصف او الاضافة لا تمنع الا فراد لما سبق ان المراد بالتركيب
هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك وايضا تقسيم اخر

للتشبيه



للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد قسما من الاقسام السابقة بان يقال وامّا تشبيه متعدد بمتعدد
لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له رطبا بعضها ويابسا بعضها
لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من علوث الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان
فان جاز ان الحال ما يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدت
ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشم بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها
الى دفع لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعة ولا يجيزه البصريون
ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان يفصل الحال لفظا سنذكر في تفصيل صاحبها
معنى وهو يجوز تركه ثانيها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى اخر
والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اي قول المرقش الاكبر المرقش
المزين والمحسن ويقال انه سمي بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني مرة بن
واما المرقش الاصغر فهو من سعد فنسبة السوء سمي لان المتكلم سوى بين شيئين
او اكثر في التشبيه فتشبيه للجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه
بهما على التفاوت اعتد مجدول مكان الوشاح العقد المنظوم يقال اعتدت عقدا
او غيره ايضا اي ما عد سلك العقد والاعتد الوشاح المائل العنق والوشاح يتسج من اديم
عريضا ويرصع بالجوهر تشد به المراة بين عاتقها وكشحها يقال وشاح ووشاح وشاح
واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الحاصرة كانما يتسم عن
لو ضمن ببسم معنى تكشف فعداه بعن نغر عن لولو رطب يقال افترعن اسنانه
اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللولو الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من
الكم وهو نوار يبقى منه الكفري وحب اما التفاحات التي تعلوه اسي بالامر
اساه علله بالشيء نهاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح
والروح الراحة ايضا ويرد الشباب بضم الباء من قبيل الجين الماء الشباب المشبه
بالبرد وهو الثوب من الطراوة والنضارة وقيل هو بمعنى النوم فان نوم الشباب
اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والاماني الامن وفي بعض النسخ الافانين
جمع افنين جمع فنا الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهو
جمع امنية وعهد الصبي زمانه والدمان جمع دن وضعوها خالصها والقنان

جمع فتنة وهي الامة كما سبق غير حقيقي حسا ولا عقلا ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد
اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة مذاهب
وما ذكره الزمخشري اعم من الكل وفيه ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر وجهه هو
المن وجهه من الشرح ولم يرد ان ما هو على ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرئ
القيس كان قلوب الطير آه اي البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده
ان اسناد الظهور الى المحل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه
التركيب فتدبر مصمئة الجوانب الصمت الذي لا جوف وهم ربيع الكامل آه قدر
الشم الكامل والوصاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والغوارس بالجر
على الاضافة لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقهما نكلتهم ان
كنت اعم نكلتهم على صيغة الحكاية والثكل فقدان المرأة ولدها اي من المحل فان
قلت ذكر الوصف وعدم شمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه
اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما
صح ويشعر بذلك ايضا ذكر الطوفين المشعر باعتبار المحيئية كانه قيل وصف احد طرفي
التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكر به وجه الشبه فلو ذكر الوصف يلزم
توهم التكرار وهو مستبشع في نظر البلغاء لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل
عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص فان وصف الحلقة بكونها مفرغة
الظان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدري اثر طرفاها
ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للمشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به
هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المربعة كما لا يخفى فتدبر سيصبح العيس في والليل عند
في العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء في للتعدية ومعنى
اصباح العيس والليل به عند الغنى ايصالها اياه اليه وقت الصباح لقوله فلا
كثرا ما يدبه لدى الخ مساق كلامه يشعر بان قوله كثيرا ما يديه صفة لفلان وفيه نظر لان
معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فكيف يمنع الجملة صفته
لم وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول
اي فلان الذي كثيرا ما يديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن



شرط في بعض كلبته كونه معطوفا على موصول الاخر ويقال اعلام الاجناس اعلام
بتقدير فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام
العهد الذهني بذلك قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون آه ولعل السر في
اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور
موجودة لسعر فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي
فيه بحث لجواز ان يريد بالحلاوة الكلية لا الجزئية وفساده بين لان جعلهم
يمكن ان يقال في قول الشه العلامة هو الحلاوة مثلا ما مراد لغط رفع هذه الملام لان
عرضه ان الباعث اشال هذه السماح قولهم الحدقة الورد في الحمرة المحسوسة في
الاشال فلسامل والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي آه وانما قال لشبه لاحتمال
انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان
الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة فلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس
وما هو معقول وههنا بحث ان السكاكي جزم بان السماح المذكور لا يكون الا حيث
يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست هيئة مقررة
فكيف يكون السماح في هذا من قبيل المسماح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا
يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي
في الخارج لانا نقول فلا يكون نقول السكاكي وهذا السماح لا يكون الا حيث يكون آه
فايدة يعتد بها لان وجه اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله هذا السماح لا يكون آه ان
تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر سعل فيه من المشبه الى المشبه
به معنى اذ لوحظ المشبه عن المشبه به فانه سعل الم كما اذا سئل بان هذا الشيء ما دا يشبه
ولذلك قيل النظرة الاولى جعلت اذرعا يستحسن القبيح ويستقبح بها الحسن
فلان لم يعر النظر ولم يمعنه يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامكان في الطريق
العدو مجازي في النظر والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما
ذكره الجوهري انه يقال انعم كذا اي زاد مع عليه حضور المسه عليه بانه جعل
الاطهور وحه لسهوله الاسعال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى على لعلية حضور
المشبه وجعل ما على عليه وحضور المشبه عند حضور المشبه على لظهور وجه الشبه

فبين كلامه تدافع واجيب بان المراد مما ذكره اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه
به من حيث انه مشبه به اي التصديق بان ذا كمشبه بهذا الشيء فيكون ظهور
وجه الشبه على هذا التصديق وعلة نفس حصول المشبه به على الوجه المذكور فالظهور
وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة
لعلة نفس حصول المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال العلة المذكورة
علة لحصول الظهور ابتداء فالظهور علة لعلة الحصول بقاء كما في العمل المستفاد
مع العمل بالملكة والكلام بعد محل تامل ربما بعض الرجل دهره اي يمضيه يقال
قضيت الامور بقدره لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه ان قلت فلم تعللوا
عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما علله بندور حضور المشبه به قلت
لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند
اليه لا الى المشبه به حلبه ردينا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد ونهر
وكونه باعلى الشام والعساة الرديسة والرمح الردني وزعموا انه منسوب الى امراة تسمى
رديئة وكانت تعوم ان العساة بخط هجر والظاهر ان قوله والعساة الرديسة والرمح الردني
ابتداء الكلام اي ويقال العساة الرديسة قوله وزعموا انه منسوب بيان لمعنى الردني
فمن فهم منه ان معنى الردني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم يدل على ما ذكرنا
قوله وزعموا انه الخ كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل او بعتبر الجميع
كما مر من تشبيه الثريا آه فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهره وباطنه لا يطلع
عليها احد حتى ناتي ان يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد اعتبار جميع الاوصاف
الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان جميع الاوصاف الملحوظة
في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلاثة اوصاف
من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة
بقوله ان ياخذ بعضا ويدع بعضا اعلم ان قولنا للتفصيل عبارة جامعة
قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله
عبارة حيزان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبره والجملة
هي البيان كقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين اه لا يلائمه وهذا ظاهر فان

فرد

فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل
او عطف بيان والاتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات
بل قيد انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اخص مما عداها
واما التخصيص فبحسب الاصطلاح المنزلي كما صرح به الفاضل الحبشي في بحث
حدود الخبر من حواشي شرح المفتاح والمنسوجة عليه العناكب قد ذكرنا
في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي شوت العناكب لان العناكب ناسجة
لا منسوجة قوله ويعني بعدم الظهور اه هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه
لعدم الظهور اي الخفاء وجهه في بادي الراي ودفع توهم ان هذا يورث التعقيد
المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب
الا بوجه ليس فيه حيا استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يكن هذا الوجه شمس
نهارنا ملتبسة بشيء الا ملتبسة بوجه ليس فيه حيا ان السحاب يسحي آه
الناء العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح وقاست
تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فستحي لذلك وانما
فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الاخر لان التصرف في قول ابي الطيب يامر عدمي
وهنا يامر وجودي وهي تمر السحاب اي الجبال يوم القيمة ليالية اسحار وفيه
هواجر آه الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر وآصال جمع اصيل وقد
حصلت بمعنى املت وحصل بها النضارة وقوله بنفس جملة حالية ويغاث الشمس
بغير ما عندق بها من الغروب كما فيها تضعف بكثرة السير والمعنى ان هواجر الربيع
تشبه الاصال في الطيب واللطافة هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين آه
لان ما ذكر يعني لطيف وتشمل على صيغة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة
واما التوجيهان الاخران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للخلخالي فانه لا يعني
لتنبيه وجه المار بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظ مع فقدان ذلك الصفة
واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر
الذي له اصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصلح ولا يخفى لطف ايراد
النقد في قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد يميز الزائف من الذيوف

لان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز ان زيد في جواب قول القايل من يشبه
الاسد فانه يشبه قطعا اذ معناه شبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به وليس
بخصر المرابت في الثمانيه اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بشبيه اذ لم يقصد
بيان امر في امرين اذ قصد بيان الفاعل جوابا للسايل ولو سلم فالكلام في تشبيهات
البلغاء ولم يرد مثله فيها او كسرحان في الشجاعة وقد سبق من الشارح ان الشجاعة
عند الحكماء مختصة بذوات الانفس وبحب صدورها عن رويه فالاصوب ان يمثل الشجاعة
بالجراة وكان زيد الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان نظن الاتحاد بين
زيد والاسد او الشك فيه فالعول بان في لفظ كان افادة الشك الموهن امر التشبيه
وهم باعتبار متعلق بالاختلاف آه لاشك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من
المرابب والمعنى واعلا المرابب كاينه بهذا الاعتبار فلا وجه الى ما يشعر به كلام الشه
من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى
لا التقدير فليتامل اى الاعلى بعد هذه المرابب ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى
التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعده هذه المرابب الاربع كما سيتضح من
تقريره اما العموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه لا
يحسبها لايكون عاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه
واشهرها والخلاف لفظي راجع الى تعبير التشبيه والاستعاره المصطلحين اذ
من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقول زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد
بل اثبات مماثلة له في كل دعوي انه هو فان فيه الاستعارة باعطاء اسم المشبه
به سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر او فسر التشبيه بالدلالة
على مشاركة شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن
فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه به طوي الذكر تحقيقا
او تقديرا او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم
يشترط ذكر الاداة جعل بشبيها وان لم يكن كذلك نحو رايت زيدا اسدا اى ان لم يكن
اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكون مذكورين كما دل سياق
الكلام فلا يسمي استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا اخر مثله

في تلك

في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين
بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسدا اخر فكان هناك اسد
من كمال الشجاعة ويسمي هذه التاء تجريدية وكذا كلمة من وانما قيدنا بقولنا
بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم
المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه
به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة باتفاق على اختلاف المزيفين
اي في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار وهو اجراء اسم المشبه به على ما يدعي
استعاره بطريق استعارته وما سواها المذهب الثاني بقوله ومن الناس من ذهب هو
كناية احرابه عليه بطريق اساله له واما التشبيه مكنون في الضمير ان قلت فلم لا يكون
استعارة بالكناية عند المص معانها المشبه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرطه
عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به وهذا الخلاف
ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها على وجه التجريد
والاستعارة عن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا فان انت الا ان
مطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه
عليه فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو
مقدرة تقتضي ذكره فيتنافيان وانما نفي الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم
لزوم التقدير بان يكون اسم المشبه به معرفة يستحق الفرق بين المعرفة والنكرة
لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلايم المشبه به اذا كانت موجودة
بما لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفين بها في علة عدم
الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة شبه بها موصوفة بصفة
لا يلايم المشبه فتامل وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فهم
من كلامهم ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة
غير ملايمة ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه
فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث
يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه

والفوريه المستفادة من النكره اعني اسد في زيد اسد كاسرة في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وبالجمله اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف ظاهر الحصول المقصود بالنكره ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد القايم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلال بالمبالغة المطلوبة واما اذا انكر فالنظم من دعوى حمل الاسد عليه انه فرد من افراده يندرج تحته مبالغة فلو قدر ارادة التشبيه فات المبالغة قال الشاعر شمس بالق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل مالقت يقال تالقت البرق اي لمع والواو في قوله والغراق غرو بها عاطفة للجمله الاسمية على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون التاكيد اللضوق والجمله صفة شمس ولا يحسن جعلها حاليه كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض انما ذكر الكسوف مع ان الشايع في الغم الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة العلق بناء على ان الطور في الخسوف زايد فلا يحسن استعماله في الحبيب فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثله اذ ليس لنا بدر سكن الارض مثلا وان لم يبق الجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في اكثر ابواب الاعوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان لم تضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف الظاهر وان وجد الارادة صريحا بلاحظ ذلك الاعتبار وقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم يوجد بلاحظ كونه خلاف الظ ولا يلتفت الا تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفايدة ليست فيها الا انها وجدت القرينة الصارفه فلاحظ ما تضمنته ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفايدة ما يحتمل بتقدير ارادة التشبيه اي يمنع منعا وتا ولا ينافيه قوله فيقدر من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحاله تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقدر آه على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان يقف الانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار التبليغ وقوله فيقدر بالنظر



الى الاصطلاح كقوله اسد دم الاسد الهزبر حضاب موت فريض الموت سنه سر عد
الهزبر الاسد القوي والفريصه اللحم من الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابه عند الفزع
فريض وافراص واعلم ان استحاله تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار
مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه واستحاله بدر سكن الارض
ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا سكن
الارض واما قول البحتري وبدر اضاء الارض البيت فهو قوله اسد دم الهزبر خضاب
من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلايم المشبه به يخيل بعد تقدير اداة التشبيه نفس
المفهوم من الصفة اذ المستحيل عادة ان ما يضيء شرقا وغربا يكون موضع واحد غير
مستضيء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فتامل لان
تشبيهم بجنس السبع المعروف آه هذا بناء على الاعم الاغلب ولهذا قال الشاعر ظلمنا في
تشبيه صدغك بالمسك فعادة التشبيه نقصان ما يحكي والا فقد مر انه يجوز في الجمع بين
الشيئين في التشبيه ايضا فلا يناقض ومثل قول البحتري وبدر اضاء الارض آه غير
الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول البحتري تصاغ علي مماثلة بتشبيه السابق ما فيها
من نوع الخفاء كما بحققته من البدر السابق واضاءه ههنا متعد وقد يجيء لازما وشرقا
وغربا بتميز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى وطهر رزقهم فيها بكرة وعشيا اي
دايما وموضع رحله منزله اي التشبيه السابق اي الذي لا استعارة فيه موصوفا
بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب مع اسودا وموضع الرجل منه فان القمر المعروف
لا يفرق في البتورين موضع ولكان تقول الصفه المنفيه عن القمر المعروف اضادة
ما سوى الرجل منه جميعا الا ما على الفرق بين التنوير والاضاءة بان المعاني انما توجد
من المعنى بذاته فلا يتحقق من القمر انه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل
اليها نور القمرين الكهوف والمواضع العابرة اكثر من ان يحصي ان بدا من
الممدوح بدرا من في قوله من الممدوح بيانيه حال من البدر قدمت عليه او تجريدية
والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف فهو كقوله زيد رجلا كيت وكيت
قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا
مثلا وفاسقا فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال وكما يمنع دخول

الكاف آه كافه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون
اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب امر اثباتي في الجملة فيه بحث لانه ان اراد
بالثبوت في الجملة مايعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع
وان اراد الحقيقي فقط فاقتضاء كان وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال
الشفيق اعلام منتشرة على رماح من زيد جد اللهم الا ان يقال دلالة كان وحسب
على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح
ولو على امتناع دخول كان مثلا في نحو اسد دم الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول
الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بغيرها يقتضي انتفاء
والاوصاف الكمال فيلزم التناقض وخلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد قيل مثل
المص في الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا منطلق وبخلاف الظاهر بقوله كان زيد
اسدا وهذا اظهر لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه
ليتمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف النط فلا شك فيه بل يحرم ويحمل
على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول وجه ما ذكره الشم من ثبوت
المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة النط في صورة المنكر هو ان الخط في ان صورة
المعرف دعوى الشبه لا الاتحاد ولا الكمال ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث
الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس
فيه مخالفة الظاهر جدا غاية ان تلك المشابهة مما يشكل فيها واما في صورة المنكر فالظاهر
دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير
اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشم هو
التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص في الايضاح بل المودي واحد والاختلاف
في التعبير والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير
متعارفة التي كلامنا فيه ليست بثابتة في نفس الامر فدخول كان وحسبت عليها
كالقياس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه
وايضا هذا الفن اذا تامل هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع
على المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين

ظاهر

ظاهر اذ لا حاجة بنا في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول او بغير صورة
الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصل ان الذوق السليم يشهد بان المقصود في
مثله مع لو تقدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يمكن
متنا والاخر عكسه والثاني متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه اي هذا بحث
الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه مبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف
اليه مقامه انما هو بحث المجاز اذ به ينافي اختلاف الطرق دون الحقيقة لما بينها
من شبهة بقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة بقابل العدم والملكة لو كان
المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو كونه
المجاز والمطلق الى غيره اي بينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك بادر
المجاز في الاسناد من المقيد العقلي وبهذا يندفع بان يقال السعيد باللغوي يوهم
خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي ففي كل منهما يوهم خلاف المقصد
فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على ايهام خروج امرين ربما يرجح على ايهام دخول
ترجيح امرين والنادر فيها للنقل من الوصفية بمعنى كون الناء للنقل من الوصفية
الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان
اسميته فرعا لوصفية لان المونث فرع المذكور فتجعل الناء علامة للفرعية كما جعل
علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله ولا
يخفى ما فيه من التكليف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية
والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بدون موصوفه مع الاستغناء عنه بالوجه
الذي ذكره قال رحمه الله في شرح المفتاح وان اخبار السكاكي هذا التكلف جريا
على قضية اصل البلاغة بخلاف ما ذهب اليه الجمهور اذ لا معنى له عند الناظر بناء على
ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها واما اذا جعلت
بمعنى على كما في قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه ضرب من الكلام
من المتبادر وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير
تعلقه بالوضع على زعم المص فانه لم يعتبر قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكي
فيما سياتي بانه لم يعتبر اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور واعلم

ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع
في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في
الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة
حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا دخول
لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل كما سياتي ادعاء ان
المشبه وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو
الذي له غاية الجراة في ذلك الهيكل  ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق
بقوله كما يدل عليه قول المصنف في المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه
على قوله للدلالة رفعا للبس  يخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه
المذكور وهو اعتبار كونه قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فنوجد في المجاز وضع نوعي
لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند
القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى لما تعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم
يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه عنه
عند قيام القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه
ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة عن الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون
بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه
على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على
وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق
الوضع على كل من المعينين  على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لانه
اشتراط العين في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد
في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني  بل ما اشار اليه بعض
المحققين من النحاة اه رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله
الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما
يشبهه من الالفاظ الدالة على معان الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر

مفهوم

ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا
المفهوم التي هي الموضوع لها الكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير
لا ورود ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث
انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك التعلق
فافهم سلمنا ذكر معنى الدلالة بنفسه اه لا شك ان مسلم هو الذي منعه اولا وهو
كون معنى الدلالة على معنى في غير الاشتراط في الدلالة على المعنى الافرادي ذكر التعلق
فما ذكره ههنا ناقض لما ذكر في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك يكون
العام بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال
نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحروف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما يدل على معنى
في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم ههنا من شمول
التعريف بوضع الحرف اذ جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا
في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره
في المختصر عدم شمول التعريف لوضع على هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل
المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناها كيف يقال العلم بتعين
من معناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف
بعد تقييده بالمتعلق يتعين عن الحرف بازاء وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق
لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة لا مدخل
له في الدلالة والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابدله به في بعض النسخ كما نقله
الشريف لكنه سهو لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة
قرينة ولكن يفسد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المسمى في دفع الا
عتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه البعض
ودفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان
فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشي على انه اراد بالمعنى اه محل بحث اذ
يمكن ان يقال المراد بالمسمى الاصل المسمى السابق المترتب عليه هذا المعنى ولا يخفى
ان الكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا تحذر وتامل  وعدم الدلالة على احد المعينين

لعارض الاشتراك آه الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة
على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يق المشترك
يدل على كل من المعنيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمعين للارادة
العارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم
تحققها قطعا كالقرء مثلا ان لا يتجاوز الطهر آه القرء بفتح القاف وضمها
والفتح افصح ان لا يتجاوز اما بصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو الاخذ
الدابر واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذوات لا يتجاوز وقوله بمعنى او بمعنى الحيض
آه قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسوالا واوضح الفرق بين قرينتي المجاز
والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من
حيث انه مراد والا فلا تنافي الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر اخر فعلى تقدير المزاحمة
الدلالة على احد المعنيين بالتعيين بحقيقة ورفعها المستفاد من القرينة لا مدخل
له في تحقيق تلك الدلالة وقطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة
في الدلالة على المعنى المجازي آه محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء
معناه مجازا لم يكن لقرينته مدخل في الدلالة فسبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على
معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة وظهر منه عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك
وقرينة هذا المجاز فليتامل والتبادر الى الفهم من دلايل الجميع اشار بلفظ
من وجميع الدلايل الى ان الدليل يخص فيه فلا يرد ان التبادر لا يتعقل بالنظر الى خصوصية
شيء من المعنى فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيها هذا وقد يحمل دليل
الحقيقة عدم سابق غيره والعرق ظاهر وحصل من هذين الوضعين وضع
احر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استدامة الا
وضاع الثلثة للوضع الرابع ويقبل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية
للفظ واحد وتعلقها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع
الضمني لا يستلزم الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع
الرابع فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل الواقع

المتردد

التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين كما في
المثال المذكور اعني القرء وعند الكل يدل على ان المراد بالثاني هو الثاني بحسب المفهوم
والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو الثاني في الارادة بان لم
يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو قيل
اقراءت هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار لكون اي الاسود والابيض يجوز
عند القايل بالعموم فليتامل وعلى هذا لا يتوجه اعتراض الملخص بان الآتي ان
معناه الحقيقي آه وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر ان التبادر الى الفهم من امارات
الحقيقة لكن يورد على ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه بسبب الوضع لكل
من المعنيين خصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم للاعلى المطلق المشترك بينهما
كما حققه الفاضل المحشي وبان قوله القرء بمعنى الطهر آه وجه اندفاع هذا الوجه
ما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لتحصيل اصل الدلالة اي من غير قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل اخر باستعمال اخر والا
فالكناية قد تعرى عن قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله تعالى
الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه ونظايرهما وقد حققناه
في مباحث اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فلينظر فيها لا انا نقول الاول يستلزم الدور
الخ قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق
المتنزع عليه هذا المعنى لم يلزمه الدور والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية
وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظ وهو ايضا ممنوع فان قيل معنى كلامه اخرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه
السابق انه حرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية
فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن
تعريف الحقيقة دون الكناية لان الكناية لم يستعمل ظاهره مناقض لما اسلفه من
تعريف المسند اليه بالعلمية في ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح
ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيف بان في الكناية مذهبين وان لا اختلاف
في الموضعين اليهما والى ميل المصنف الى المذهب المذكور ههنا ولزم يلتفت في توجيه

ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك وهو انه
نظر الى لفظ الايضاح فتوهم اه لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظر لانا لا نم ان معناه
الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله القرء بمعنى الطهر او بمعنى
الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما يكون معينة
تكون لفظيه وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة على معناه
لزائد وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع القليل الى المجاز وجعل علما لوضعه للمتضادين
كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغاة باختلاف
الامم يعني نظر ذلك البعض من الخراق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل
دلالة النمط مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب
بما نقله الشم فقال ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الوقوف فيه بحث لان
السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فكيف يقدر ان يراد بان يكون العلم بالوضع
كافيا لزم الدور كما مرت اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا
والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره
فهو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمال اربعة والقايل بالاول هو سليمن
بن عباد الضيري وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوفيق وبالثالث
وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقايل
بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو العدد الذي وقع به التنبيه على الا
صطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحق الاسفرايي او خلق الا
صوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان
الكلام في ابتداء تعليم الوضع لمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق موضع
ذلك اللفظ لا نفهم معناه فلا بد من ان يضم اليه خلق العلم بالضروري وكذا الكلام في العرض
اذ لا كان قولا خفيفا فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات
هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوفيق ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة
في جسم على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع واعلم ان الفاضل المحشي
جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوفيق والالهام طريقا اخر

الى الفرق

الى الفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام طريقا اخر
الى الفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام موهبة
رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد
والتوجه لو يجوز ان لا يختلف اللغاة باختلاف الامم ولو جوب ان يفهم النظ
ان كلا منهما وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت
ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع
بعضها واضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو مسلم لجواز ان يكون
تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغاة ح بل بحث
ان تحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا مسلم لجواز ان يتعدد اسماء بحسب الذات
على مسمى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره كما ان كل واحد يفهم من كل
لفظ ان له لا فظا فيه اشارة الى وقوع ما يقال لعل هناك شرطا فقد في حق البعض
فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواز انه
ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده وكدلالته على اللفظ ولا
متنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقة هذا كلام
ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث
قال اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه
ذلك المسمى اصلا سواء كان بعلم بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوضعه
له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند التقابل
بذلك هي فهم المعنى منه لا كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك
قالوا تنتقل في المجاز من اللزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن جعل اللفظ بواسطة
القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ
بواسطة القرينة على المجاز المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قولهم الشيء
دون الحقيقة متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا يجيء عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة
على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعي القابل بذاته دلالة اللفظ
ذاته دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل لاستلزام ان يكون المفهوم

من قولنا هل هو باهل او جوار اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من سمع اللفظ
المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتها مع الجزم بانهما ليسا مرادين
للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة التابعة من ذات اللفظ عند العقل بذلك
هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين
عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا فلا تفاوت فما هو الجواب ههنا
فهو الجواب هناك فتدبر  على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف هذا يدل على
ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الاخر
بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم بعلم التصريف يبحث عن موضوعات
الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث
انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل
المحشي وفيه بحث اما اولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه يشمل على علم الا
شتقاق قطعا وكذا سياقه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئيه فليس بمدفوع
ونظيره قوله لما كان تمام علم النحو بعلمي الجدل والاستدلال مع اسم المركب المجموع
من مباحث التصورات والتصديقات هو علم الاستدلال عنده واما ثانيا فلان
تقاضيه بالكلمات المعتبرة على اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان
هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الاخر بالاصالة
والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام والا
ستعمال يقبل مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين املیت
واملات الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي
عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ
والمعنى ولا ترجواد بين املیت واملات اتحاد معناهما بخلاف الفعل المصدر فليتدبر
كالجهر والهمس والشدة والرخاء والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي
هو وظيفة حرف ان تكيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف
مجهورة وان بقي بعضه بلا صوت بجري معه كان مهموسا والشدة ان يخص
صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجوز

الصوت

الصوت جريانا ما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري وامثلة الكل مذكورة في
في بحث الفصاحة  ليحمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار
التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات مناف في بعض الكلمات
كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره
في كلمات جميع اللغاة  كالسروان ضراب الفحل والحيدي صفة مشبهة من حادي ماله
يقال حمار حيدي اي مايل عن ظله لنشاطه ومثلها الحيوان والخفقان والجولان
والمجال مفعل في الاصل من جال المكان آه يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفعل اي
جائز  وزعم المصنف ان الظاهر اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر وكذا قال المصنف في
الايضاح بعد نقله فيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف
الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكرها الافرائي في صحة التجوز في المصدر
فان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس
بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب كسماع شخصها
وينبغي على الوجه الذي ذكره وزعم انه الظاهر انه لا يلائم ما ذكر في التسمية بالحقيقة
لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي
لزم في مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة
الى هذا  واعتبار التناسب في تسمية شيء آه كانه دفع سوال مقدر وهو يلزم
على ذلك ان تسمي الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه
الدفع ظاهر  وهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية
اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة او وضع الاسم كما يتبادر من العبارة
وهذا ظاهر من مساق الكلام  فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اي بحيث يحصل
معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان
بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة  مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقو
لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما مما لا نقل فيه كالمشترك وهو مرتجل بقوله
وضعت وليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا
لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند

ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك
كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك ام لا  ولا بد من
العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة
السيف او السوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى لا ترى
فيها عوجا ولا امتا فعلى الضرب من التاويل  وقد يكون مرتجلا المرتجل ايضا
من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال ويقول في
غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعل ههنا من
اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له الكلي او
بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجاز للكلي واطلاق الكل عليه
من حيث هو بطريق المجاز كما سيتضح ذلك انشاء الله تعالى  وفي الاصطلاح
المنقول فيه بالعكس المنقول للاصطلاح الى الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الا
صطلاح  اما من حيث العرف فهو موضوعة له ابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل
المحشي ان الدابة بحسب العرف مطلق على النعل ايضا  بخلاف الحقيقة والمجاز
اراد بالحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع
له لعلاقة ولذا جعلهما متقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من وجه آخر
اذا استعمل المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت
بحسب عرف وعرف حتى لو استعمل النحوي او المزح او المشرع يكون الامر عند استعماله
اللغوي بناء ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان المخاطب
يعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصلاح طارئة وكون المخاطب
باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل  وفعل للفظ والحدث اعترض عليه بان
الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر هو الاسم كما صرح به الشارح
في غير هذا الكتاب وصرح به اي الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد عليه لو كان المراد
بالحدث مدلول المصدر فعل بفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فيما ذكر بلفظ

النكرة

بلفظ النكرة كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد ما امكن في قوله وما ذكره
بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتي به في صورة النكرة معرفة صيغة اذ المراد
من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة
لالفاظ معينة فتامل  والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا
لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه به والمرسل مطلق
من هذا القيد  والا فاستعارة الاصوليون مطلقون الاستعارة على كل مجاز
فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين ليلا يقع في العبث اذا رايت مجازا مرسلا اطلق
عليه الاستعارة  ان تصدرها وتصل الى المقصود  بها الضمير في منارج
الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة
وهو المنعم عليه والقايم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم
الموصول الداخل عليه  ومع هذا لا بد من اشارة الى المنعم لئلا يخلو بانتقال الذهن
من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة
هذا وقد ذكرنا في اول الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي جمع غير
عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فلتذكر  واما اليد في قوله
عم بفضل الجمل في ذهن السامع ومعنى بتكافؤ دماءهم مما تاثل في القصاص من الكفر
وهو المثل الافضل الشريف على وضع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم اذناهم ان
ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه
كون الحقيقة من باب التشبيه والمجاز المرسل ظاهر كان العلاقة هي المشابهة وما عدم
كونه استعارة فلذكر الطرفين  يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه
ايضا بحذف المضاف اي من وجه المجاز المرسل وطرفه وهذا هو الظاهر من الايضاح
ففي العبارة مسامحة قلت لقائل ان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاز كما ان التسمية كذلك فلا
مسامحة قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح ونوصيف المعنى بالمصدري
تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب
المسامحة كما لا يخفى على المنصف  وهي الشخص الرقيب والتاء للمبالغة في الصحاح
ربان القوم ربا واسالهم اي رقيبهم والرقيبة الطليعة والجمع الرقبا  والانملة جزء

من الاصابع الانملة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع قوله فلان اكل
الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته اكلت دمائا ان لم ار عك بضرة بعيدة مهوى القرط
طيبة النشر دعي علي نعسه باكل الدية ان لم تتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم
والمراد سعيدة فهو مي القرط طويلة القذا وطويلة العنق فظاهر انه سهو ناشئ من
تسميه قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب
واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشار الي وجود مجاز باعتبار اخر ولا يخفى على الذوق
السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم
والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب
له يقال يتم الصبي يتيم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتم في بني
ادم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام او محله فليدع ناديه ويحتمل ان يكون
الاب من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل
في قوله تعالي واسال القرية لكنه لا يضر بالتمثيل قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
خلاصة ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل اتصال في الجملة
بحيث ان المنتقل بسببه من احدهما الي الاخر وهذا تحقق في جميع انواع المجاز واما في غيره فينظر
الضمير في غيره راجع للاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ فاما ان يكون ذلك الغير
مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له او فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز
باعتبار ما يؤل بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فاريقت في الحال فانه مجاز باعتبار
ما يؤل مع عدم حصول حقيقة الخمر المسمي بالفعل اصلا في زمان سابق او لاحق
اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة ولا يلزم
فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاولي السبق بالنسبة الي زمان الحكم واللحوق بالنسبة
اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمي في زمان
الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان
من ان حصول الحقيقة للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل
بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي يعتبر فيها هنا سبق حصول الحيثية بالنسبة
الي زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو سيري الي هذه الحي فان المجاز في هذا

الحكم فان قلت مشيرا الي قتيل قتلت امس لم يكن مجازا فتامل فان الانسان لا يوجد بدونها
فان قلت هذا يدل علي اشتلزام الكل للجزء والمدعي عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاشتلزام
اشتلزام المذكور الاستباع فتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونها يدل علي
ان كلا منها ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان وتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره
الفاضل المحشي وقد ذكره الشمني التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله
فجميع ذلك مشتمل علي اللزوم علي التبعية يلزم ان يكون الاشتمال في جميع انواع المجاز من المتبوع
الي التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفي ان ادعاءه علي تقدير صحته تعسف محض لا يقول
به المحققون ولو حمل اصطلاح ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح
ايضا والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا يشترط الخ في لا يتم الجواب المذكور فتامل
فانه لا يجوز اطلاقها علي الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من
حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق
الرمية علي العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالي تبت يدا ابي لهب اي يراد باليد النفس
فاللفظ الواحد بالنسبة الي المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا
مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق علي شئ واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق
الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة
الي مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الي خصوصية شفة الانسان ولا شك في
تغاير المعنيين وبعدهما اي قول زهير بن سلمي بضم السين والد زهير وليس
في العرب غيره واسم ربيعة بن رياح من بني مازن عند اصحابنا المحل علي التمثيل
بان مشبه الجرح في التاثير بذي لباس قاصد للتاثير يتابع فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسمه والموضوع لما هو متحقق في استفاع اللون ورثاثة الهيئة
الاستفاع تغير اللون من حزن او فزع والامتناع مثله وهو اجود والرثاثة السائة
يقال فلان رث سلبه اي فعيل هذا لا يتناول قولنا هذا تفريع علي التفريع واشارة
الي ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه اطلاقا او حملا علي حذف الارادة وليس
بتفريع علي قوله والمراد بمعناه ما عني باللفظ حيث يتوهم ركاكة لدلالة علي انه لو كان
ارادة ذلك المراد ذلك القول اللفظ بمستعمل فيما وضع له مع عدم التقاول قطعا

على كل حال بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط بوجود
القرينة المانعة من ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة هاهنا لانه
لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له وتقدير الارادة لا نا نقول يكفي في
القرينة ما هو الظاهر وبنحو الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى
الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيه بالاسد
قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة بالاسد وعلى هذا باعتبار انها تنطلق
على تلك الذات ما خوذة مع ذلك الوصف لكان الوصف جزء مفهوم المجازي بقي الكلام
في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات
المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو لتشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل
المحشي وان كان الثاني وهو استعارة على ما حققه الشه ولا فرق بين قولك زيد اسد
واسد زيد وبين قولك زيد شير ست وسبعه است زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل
ان يراد شير في الموضعين مردي همچو شير فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا
زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير وشير است زيد فيكون سياق الكلام تشبيه
زيد فيكون مستعملا في معناه الحقيقي لا شغي العليل ثم ان قوله ههنا ثلث مراتب
الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد
الى قوله تشبيها اتفاقا محل بحث ان يستعاد منه دعوى الاتفاق على ان زيدا الاسد
تشبيه وهو مسلم كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه
به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من
غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ اثبت الا ان تطلق اسم الاستعارة على
هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة ونحو زيد الاسد يفيد ان المعرفة داخل في القسم المختلف فيه اللهم
الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيدا الاسد تشبيه على تقدير ان يراد
منه ادعاء المشابهة بقدر اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف
اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه
في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلا

للقرينة

للقرينة المذكور على خصوصيه زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي
الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات
والقوانين وهذا المعنى مما لا يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصيه زيد فلا حاجة لقوله
اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع لعمران ابن
قحطان مفيخ الخوارج وزاهدها وتمامه سحاسق من صغير الصافر والسخا المسرخيه
الجناحين والمراد من قوله سقر من صعير الصافر انه سقر من مجرد الصدار وبعد البيت
المذكور هذا ابوبرث الي عزالة في الوغا بل كان قلبك في جناحي طاير قوله عزالة امراءة
سلمت الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا
وفيها ثلاثون الف مقاتل فصلت صلاة الصبح وقراءت فيه سورة البقرة ثم هرب الحجاج
ومن معه والوغى الحرب وكقوله والطير اعزبه عليه بعض من بيت لابي العلا المعري في
قصيدة يرثي بها الشريف الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات كفاني مال المسنف وعني
المساق وتمام المشار اليه في الشرح والطير اعزبه عليه باسرها فتح السرة وساكنات نضاف
اودى اي هلك وفاعله ما في المسنف وكفاني اسم معدول مثل قطام كيف الاديجي وساق
الرجل اذا ذهب ماله والاسيا في الشم والفتح بالضم جمع فعل من الفتح وهو اللين يقال
عقاب فيحاء اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح
السين المهملة جبال باليمن يكون هذا بل وغيره وبضم الشين المهملة جبال بالشام وتضاف
جبلي والمعنى ان كل الطور في الحزن على المرثي مثل الاعرابية الباكية عليه وانه كثيرا ما
يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصلح كما اذا اقترن به نفس جنس
المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسدية لا كون
الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في دلايل الاعجاز وقيل وهذا الطيف دليل على
ان نحو زيد اسد واستعارة لا تشبيه غفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود
في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه
البليغ وهذا الاعتبار صحيح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي في كون المثال من قبيل
التشبيه في نفس الامر وامانا نيا فلان هذا الدليل لو لم يدل على ان المثال المذكور
ليس باستعارة اصلا ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي نفسه بان معيار الفرق

بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه واقامة المشبه مقامه بحيث لا
يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس
بادمي اقوى من استحالة قولك هو اسد وليس بادمي فتامل ولا حث من بروج
البدر بعد ابروج البدر هي التي يحتاز بها في مسيرة وهي اثني عشر اوطها الحمل واخرها
الحوت وبعد انصب على التمييز والمها جمع مها وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار
المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل يعني تبرجها اكسان انهن محذرات لا يزرن من
الحذر وبهذا يفارق المها الان المها متبرجن بخلافهن فان تبرجهن استار
فكان من قبيل قوله تحته بينهم ضرب وجميع وفيه نظر لان قوله ولا حث لا يلايم
هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنان ان الناظر ما يستطيع اختلاسها
لانه محرض عنها ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن في الاكتنان عند التبرج حيث كان
تبرجهن عين اكتنانهن وها هنا معنى اخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما
هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة واستترن فكانهن دخلن في
برج اخر والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجاعة فان
قوله في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح ان
يقدر المشبه به ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع اسم المشبه به فانه
لو قيل رايت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام والبعد من ذلك اي من
كون قول ما تركب فيه المشبه واني لوجه التشبيه تشبيها كون الايتين من قبيل التشبيه
على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيما من بخلاف الايتين
ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد
وقوله رجلا بدل من مثلا وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما
عن الشركاء والقران الذي بكسر العطس والسايغ الشراب الذي يسهل مدخله
في الحلق والاجاج صفة موكدة كما في امس الدابر او خبر بعد خبر والغرض التوكيد يقال
ماء اجاج اي مالح ملح مر وقد اج الماء يوج اجوجا على ما يظهر بالتامل وذلك لانه
لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المومن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب
المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شيء الى حال شيء اخر هو المقصود

وهذا

وهذا مفقود على ذلك كما لا يخفى ان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها ينبي عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة ربما يعترض عليه لجواز ان يكون قوله
تعالى ومن كل ياكلون الا به ترشيحا للاستعارة او ابتداء كلام واعلم ان صاحب الكشاف
فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل ياكلون بقوله اي ومن كل واحد
منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العرب حيث قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤ
والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصار الكثير واحد
جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان ولكن من بعضه ثم قال وقيل
لا يخرجان من ملتقى الملح والعذاب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة فاطر مبني على
النقل الاخير الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من البعض من
وجه ومن الملح من وجه فليتامل ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى وكصيب من السماء الاية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين
ذكر المشبهات قلت كما جاز ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله وما
يستوي البحران هذا عذب فرات سايغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله مثلا رجلا فيه
شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله يماثل للتشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا يماثل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب
الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني وهذا الكلام
صريح الخ حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا
للمشبه ولا الاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا الاعم لم يكن مجاز لغويا وقد
سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع بمعنى ان التصرف في امر
عقلي اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من
المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز هاهنا هو الكلمة وفيما سبق وهو الاسناد
في الكلام لكان الاعلام المنقولة كزيد وشكر استعارة ولو فرق بان الاوضع في
الاستعارة وقد اعتبر كون العلاقة تشبيها يكون مجرد الاصطلاح الا رعاية لمعنى

الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع بجعل اللفظ للموضوع لا صالة فلا يصح
معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة
ح يكون مجردا صطلاح ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه
جعله اسدا قيل يجري هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد مع
انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور متحقق ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه
ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه
لما سبق بحقيقة بل جعل فردا من افراد الاسد ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق
في العرف اعني زيدا الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال له ايضا جعل
زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به انه جعله شبيها
بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتامل قد زل راء راده على الفور قد سبق في
بحث المجاز العقلي ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه
وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر وبهذا يندفع الخ اي ببيان
ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لعين المعنى المتعارف يندفع الخ وجه
الاندفاع ان الاحتراز على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة
لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة واما التعجب والنهي فليسا
على تناسي التشبيه فضاء بحق المبالغة فيه بحث لان متحصل الرد السابق تسليم
الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه على تقدير
على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القايل فح لا حاجة الى الاعتذار بانهما متبنيان
على تناسي التشبيه فضاء بحق المبالغة ولا استعارة يفارق الكذب اي الكلام
الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب
في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق وزعم صاحب المفتاح انه اراد بالكذب
الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا
يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء
الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القايل بعدم مطابقته
فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب ليس مثل

ذلك



ذلك المدعي في التبرء عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا
يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان ونفي
نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذلك السر عن التاويل لانه اذا ابى ادعى
التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبراء فظهر وجه التخصيص في كل واحد من
التبراء وبقي نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده نفس مطلق
الكذب حتى يرد ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الحاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم
بل مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب منها احد قسميه اعني
ما لا يطابق الواقع والاعتقاد بقرينة انه سمى قسمه الاخر وهو ما لا يطابق الواقع
مع اعتقاد المطابقة للدعوى الباطلة ولا تكون الاستعارة علما الا خفاء في ان
المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم وكذا ما ورد في النحل وسبحان
في الفصاحة وما مل في الفصاحة قد سبق شرح فصاحة سبحان وخطبته عند
معاوية واما مادرفانه رجل من هلال بن عامر ابن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سعى
ابله من ماء حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل سلح فيه وملا الحوض
نه نخلا من ان يسقي من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشتري
طيبا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه
يشير الى احد عشر فانقلب الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط يهجو
ضيفا له اتانا واتاه سبحان وايل يا وعلما بالذي هو قايل فما زال عند اللقم
حتى كانه من العي لما ان تكلم باقل واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد يعرف في الشكل
والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعيت انه عين عمرو لكمال شبهه فقلت رايت
عمروا فالظاهر انه استعارة لكون علاقة المشابهة ومن ههنا قال العوم انما ضنوا للبخس
في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا قال
المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبني الاستعارة على
المبالغة في حال المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف
لها حتى ان اسماءها تبنى عن اوصافها ابتداء واما الاشخاص فقلما يشتهر
باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ماله الشكل

الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا للذات معين له شكل مخصوص حيث يثابي
اعتبار الجنس تعسف لا احتياج له لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة
هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حيث كانه مساوي المشبه فيه وذلك
يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به باخلالي جنسه ان كان المشبه به جنسا او
جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه اظهر به دعوى انه عينه فتامل
وبالله التوفيق فان تعافوا من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافوون سقط
النون بالجازم يق عاف الرجل طعامه وشرابه اي كرهه للدلالة على جواب هذا الشرط
يحاربون ويلجيون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد نحو نفهم
بالاحراق قلت القايل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان
واما عدم حمل النيران على الرماح فلبعد هذا العرف وعليه الاستعمال في السيوف
من نصله اي نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى
التلبس على رؤس الاقران خمس سحايب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب
وخمس سحايب فاعل يكفي وبعد البيت المذكور يكاد الذي منها نقيض على العدى
مع السيف في سيء متي وفوا ضب البني واحد ابناء الشيء اي بصاعقة والعناجمع
قناة وهي الرمح والقواصب القواطع اي انامله للخمس يحتمل ان يريد بالانامل
وهي رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة والمراد
بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولكن ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة
الى قلة الكفاية في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف وهذا اولى من
قول المصنف ان الحيوة والهداية الخ يخفى قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه
هو الاحياء لا الحيوة وانما قال اولي ولم يحكم بكون كلام المصنف خطاء لاحتمال ان
يكون مراده ايقاع الاستعارة من لا رجحي الهداية والاحياء المتعذر فالمراد من الهداية
في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن فكونه انف مرسون
واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء فانهم عدوها في الاستعارات



الضمير في عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك اي الى الجماعة وبهذا
اندفع ما يقال ان تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على
الاطلاق المذكور الى مجانس له كالمرسن والانف فان كلا منهما غير مخصوص
هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره
ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة
لان نقل الاسم من المجانس الى المشابه مشابه لنقل الاسم من المشابهة بناء على
ان المجانسة والمشابهة من واد واحد وفي كون استعارة الطيران للعدو من
هذا القبيل نظر اذ اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك
الجناحين الاختياري في الهوي والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة سن معيني
التخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة وسوم
حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس قال الاصمعي الجمع
حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابن عمرو بن العلا حلقة في الواحد
بالتحريك والجمع حلقة وحلقات قال ثعلب كلهم يحيى على ضعفه على ان الاسد
موضوع للشجاعة اي للشجاع الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما
ولا دلالة له عليه المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له
هو المقيد المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما
هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما
هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق
بين المعنى الحقيقي وقيد المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي
الى الشجاعة ومنه الى الرجل الى الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا
القدر كاف في اللزوم واذا احبي قربوسه الخ القربوس بفتح القاف
لا مخفف الاني الشعر لان فعلولا نادر لم يات غير صعفوق وهي اسم اعجمي
غير منصرف للعلمية والعجمة واما حزبوب بفتح القاف وهو بنت نصيف والقصيف
الضم واصله فهو بمعنى الانتظار والغادي هو السابر من الصباح الى الظهر
والرايح هو السابر من الظهر الى الغروب سيرا خفيفا اي سيرا يقال ولي

حصنا اي مرعًا حريصًا والشبه بينهما ظاهر لما في وجه الشبه قطع المسافة
بسرعة ولين وسلاسة ومن امرهما في الهوادي الهوادي جمع هادية وهي
العنق يقال اقلت هوادي النحيل اذ ابدت اعناقها كما في قول امرئ القيس
فعلت له لما تمطى بصلبه الخ مطلع القصيدة فقاتيك من ذكرك حبيب ومنزل
يسقط اللوى بين الدخول فحومل وقيل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر
ارخى سدوله علي بانواع الهموم لبلي ومفعول قوله فعلت له لما تمطى قوله بعجز
البيت الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول
جمع سدل او سديل وهو لما اسدل على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه
للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر
الشيء يذكر ويؤنث وهو للرجل والمراة جميعا والعجيزة للمراة ضاحته ثم المفهوم
من تقرير الشراح ان ياكله اصليه وزنه فعيل يقال فاسوانؤ اي نهض بجهد ومشقة
ويحتمل ان يكون مطويا من مال بمعنى نوء زنه قلع كما صرح به في الشافية والكاكل
والكلكال الصدر ولما جاء في الشعر منشددا والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية آه حيث شبه الليل بالانسان المتمطي في الطول واثبت له لوازم المشبه
به وهو الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما في
شرح البيان من ان المجموع استعارة تمثيلية كاليد للشمال اشارة الى ما
سياتي من قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقراة واصبحت بيد الشمال زمامها
من حلي الصمط بضم الحاء وكسر الياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون
اللام كثدي وثدي وقد يكسر فاء الجمع لمكان الميم مثل عصي والقبط اهل مصر
فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي من اقسام الاستعارة
التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي
من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من
اقسام المجاز عندهم لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي
كشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه والثاني تشبيه
انتشار الشيب في الشعر باستعمال النار فيه بحث لان هذا الكلام من المطول

يستقيم



يستقيم على قانون نفسه لكون قوله استعمل استعارة تخييلية وهي عندهم تحقيق
فيه التشبيه وكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو
عن الاشارة الى البحث المذكور وهما حسان فان قلت الازالة امر عقلي قلت
المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والامتياز والاساءة والكشط والازالة يشيران
اليها اي حصول امر عجيب امره دايما او غالبا هذا التردد لاجل بيان يعني
القرينة من حيث هو بالنظر الى خصوص المقام واجيب بحمل عبارتهما على
على القلب السكاكي لا يشترط النكتة في القلب النكتة في القلب بل يقبلها مطلقا
ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها في هذا القلب بناء على لزومها القبول
عند المص وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستفاد
منه ظهور المسلوخ من جلدته يابية لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى
زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشيخ الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام
عن واما جواب الاول فان بن لا تفيد ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلدة
عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة وذلك عار باين ربطه ظاهر مجربت من ابيات
الحماسة صدره اغير نا الباتها ولحومها وقبله اء نس دفاعي عنك اذانت مسلم وقد
سال من ذا عليك قراقر وسوتكم في الروع باد وجوهها نحن اناس والاماء حرائر
الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اي مخلص من اسلمه اي خليته بينه
وبين من يريد اهلاكه وقراقر اسم وادي اي اسر سل الذي يحول سال به عسكر
قراقر والقروع الخوف بطن تلك النسوة اما الكوفها مكشوفات الوجوه والحال
انهن حرائر في نفس الامر والاستفهام في اعيرنا ايضا للانكار الذي لم يعرها الباتها
الابل ونحوها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جائز في الدين والعقل
ويفرقها في المحتاجين اليها احسان وذلك عارض اي زايل وتلك شكاة للشكاة
بفتح الشين المعجمة الشكاية وذكر العلامة كلام العلامة يخالف كلام الشيخ في
ان الطلة هي الاصل والمطروق والنور طارئ عليها وطرف فان الظاهر على التقرير
العلامة ان يكون الليل طرفا والنهار مطروقا فقد لطول الزمان والعادة
في مثله قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التاويل والحسن بلطافة

بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو
المفهوم من الشروح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي
نظرا الى انتهاء النهار وبستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار
ولا يخفى على المصنف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار
من التكلف فان المفهوم من الايه على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور
النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا يتم ان لها دخلا في المقصد
فتامل ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح الخ قيل يمكن ان يقصد بالجملة
الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع لا يتم المفاجاة عن المصنف اذ المسرب
على السلخ في الحال اصل الظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لا يتم المفاجاة
باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون متوقعا بل يحصل دفعة بلا ترقب
كما ذكر الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها
كما لا يخفى على المتامل فتامل واقول بعونه لذلك الخ فيه بحث لان الايه
على ما يتبادر من نظم الايه سلخ النهار بحيث تفاجئه الظلام ولا شك ان سلخه
مع الانبساط التام بحيث لا يبقى منه اثر بل يعدم في الحال ويترتب عليه الظلام
دفعة انه الكمال القدره اية اية والتقويه التي ذكرها الشراح انما يظهر لو كانت الايه
نفس مفاجاة الظلام فتامل وههنا بحث الخ فقد يقال لما كان الورود
كثير الوقوع في الحس وتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي
هو لازمه اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع
العقوه محل نظر وان كان افادتها للاشهرية مما لا شك فيه وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمه
واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينه للاستعارة على انه لا
يبعد ان يدعي كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت والمعنى
ان الامر انا نه لا يمحي اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالاخر
كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة والجامع لا احاطة والملزوم وهما عقليان
فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذا احاطة القبه محسوسة



فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققه
في الذله بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبه بالنسبة الي الشخص تحقق الا
حاطة الحسيه فيها ولا يخفى انها عقليه وهو ما دل عليه نفس الذات
الخ مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس
اشارة الى انه لم يرد به هاهنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقه
واسماء الزمان والمكان والاله وما ذكره ههنا لا يتناولها من غير اعتبار وصف
من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذه الذات فلا يتوهم ورود الاشكال
بان النقل وصف وهو ملحوظ وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف وكذا
ما يكون متنا وكاسم الجنس كالعلم لا شهرة في ان اسم الجنس بالقيد الذي ذكره
لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين ولا
لكان كليا واذا تضمن مفهوم نوع وصفيه لم يصر كليا ايضا لاشتهار ذاته
المشخصه بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاستعارة الاجناس باوصافها
الخارجة عن المدلولات الاصليه لاسمايها بخلاف الاسماء المشتقه فان المعاني المصدريه
المعتبره فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام تلحقها باسماء
الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفيه
مشتهره بمعنى مصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة
فيها اصلية والافعال لا تصلح للموصوفيه وكذا المشتقات والاقسمه القوم
انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية
المكنية كما في قولك اعجبني ارافة الضارب يم دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم
وجدانهم اياها في كلام البلغاء او يكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه انما
ذكر لفظة او اشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصد وانما
يصلح للموصوفيه الحقايق اي الامور المقررة الثابتة الخ هذا التفسير ذكره العلامة
في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات المقررة الثابتة كالجسم
والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير مقرره لدخول الزمان
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وانكان الزمان عارضا فتبصر

الشم ههنا توطية للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع
كما نقل عنه رحمه الله ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة
الثابتة تقع موصوفا وقد صرح الشم في شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع
عن اصل الكلام حيث قال بعد تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية
باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المصير والاخفاء
في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل
المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد
بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما يوهمه من الامور المستقرة الثابتة
ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة
انما لم يفسره الشارح الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف
على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك
الى عن هذا القصور لانها هكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد
كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف اذ يتجه كلام مر ولا
يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا
التفسير بالصفات وهذا اسقطها المحشي من البين في السياق ترويجا لكلامه
حيث قال اولا وبما قررناه لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في
الافعال والحروف بعيد الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني
الحروف والافعال وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية
دون الافعال والحروف دون معاني الافعال والصفات كما اشار بالتمام
لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورد نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف
بالمشاركة بنفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير بعدم صلوح
العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا تقدح في اتصافه بالمشاركة وان لم يصلح
لفظا هما للموصوفية ووجه الاندفاع في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى
مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم من القسم





تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فتعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه
اذ يعلم انه من الحقايق ام من تاليفات العقل او عروضها فيه بحث لان
العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض
الزمان لها حقيقي اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات مشتمل على النسبة ولهذا
عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض
الزمان كما لا يخفى على المتامل او يراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه
دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا
كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل
بالافعال بحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه ودون الحرف وهو ظاهر
لانها روابط والات للملاحظات فلا تكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي
وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه
المجاز المرسل ايضا فلم تعتبر واعتبر التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد
المجاز في الحروف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلم يكثروا الاقسام واكتفوا بالا
ستعارة لكثرتها لكن هذا لا يجري في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها تامل
واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ الباسل هو الشجاع الكامل والفياض
الوهاب البالغ والتحرير العالم المعين فالوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد
في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن ان الثاني وصف للاول
ونحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذي سلب ثبوته لغير الحقايق
هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا وفي قوله
واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ لتضمنه المعنوي فيجب ان يكون الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعني الاصلية
والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان توجد الاستعارة فيها
حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط والمشبه في الاولين بمعنى المصدر قال
الفاضل المحشي فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس
الحرف قلت لا لان مطلق التشبيه لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة

بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث
لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسب
على جهة القيام ولها اوصاف وخواص تصح بها الاستعارة فاسند الضرب
الى البحر من دلالة على قوة لنسبة اليه وشبهت نسبة اليه باعتبار التحريض
بنسبته الى من نسب اليه على جهة القيام وقلت فلان لم يبعد عن الصواب والجملة
يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها بان تشبه ما يرجع شبها اليه بنوع
استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا يرجع اليه نسب اخرى كذلك مطلق
الاليه مثلا فقال فعلني السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار
المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها عائد
الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات فالمعنى وفي عنها راجع الى معاني
وفي معانيها الى الحروف واعلم ان لفظ بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته
هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات
معبر عنها لا انه معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار هنا بما قام لفظ بها الى
توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان
يراد بيان حاصل المعنى لا ان في العباره تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة
عند التفسير كلفظ الابتداء ونحوها عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه في شرح المفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر
وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به مجازا
لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ويخالف نسخ الروايه مثل قولنا من معناها
ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي
النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى انتهاء الغاية كذا ذكره
الشم في التلويح واعترض عليه بان الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء انما ينتهي
بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزء منه بل انها تطلق على اخر جزء
منه لمجاوره بينه وبين النهاية ولك ان تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية

والشيء

في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز والا لكان حروف ابل اسماء
في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع للملازمة بان يجوز ان يكون المعنى
الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ غير مستقل بالنظر الى وضع
لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين
عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية
هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون
الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق
معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر له ضعف التضعيف فلنظر غير صحيح
كما سيشير اليه قد توجه كلام المص بالمصير الى حذف المضاف اي كتعلق المجرور في
قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق
اللغوي ويتوضح وان يعترض قوله زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليس
كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان تشبه ما بين زيد
والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة
ثم ترى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه
به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اي تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له
والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى
فساده اذ لا يلايم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس
المجرد كما لا يخفى للدلالة بالنظر وجه التشبيه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم
باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان اللزوم
امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد انها من اي نوع من انواعها كالمحبة
والتنبي ويخرج ذلك في الترتب على الالتقاط ارادة بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى
عم او الحد اثرها ان محبة الملتقط وهو ال فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه
انه شيء ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه والجامع
هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشتهر في ترتب العلة الغائية عليه

في المسافة

فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا نظر فيما ذكر من التشبيه
ومدار قرينتها في الاولين انما قال في الاولين لما سيجيء لان قرينة التعسر في
الحروف غير مضبوط جمع الحق لنافي امام البيت لعبد الله ابن المعتز بن
المتوكل ابن الرشيد بويع بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضي واستورد
واساده وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطر
امره ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات من النهار لم يلق قومه مع سراة الظرف
اعني منا متعلق شروا لعشيه بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق التوقيت
وهي اما مضافة الى الجملة بعدها والجملة بعدها صفة لها بتقدير عنها وانتصابها
على الوجهين على الظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة
للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما يقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق
الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور الشر وكثرة القتل
ويقربهم من قريب الضيف قري وقرا اذا حسفت اليه اذا كرمت القاف قصرت
واذا فتحت مددت كقول الحريري واقري المسامع الخ البيت من قصيدة ذكرها
الحريري في المقامة الثانية والثلاثين لبست لكل زمان لبوسا ولابست صرفيه
نعما وبوسا فعند الرواة او بير الكلام وبين السقاة اديرا لكوسا وطورا بوعظي اسبل
الدموع وطورا بلهوي اشر النفوسا واقري المسامع البيت صوف الدهر حدثانه
والنعمى بضم النون والقصر النعمة واذا فتحت النون مددت وبوسا بضم الباء مصدر
قولك يئس الرجل يبأس بوسا بئيسا اي اشتد حاجة فهو يابس والمسامع جمع
مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطيه وما زايده وجواب الشرط محذوف
دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه على اختلاف البصريه والكوفيه والحرون
الفرس الذي يعقب في اثناء الجري والشموص الذي يستصعب الركوب عليه
والجامع بين القري والعطش ايصاله الشيء الى الباطن او الى الجميع الى ههنا
بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرد مجيء الى بمعنى على قوله عليه السلام من
ترك فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فاتي تقري الرياح رياض الحسن من هذه
الخ الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ومزهر حال من الرياض

يقال



يقال ازهر البنت اذا ازهر نوره واذا بري ظرف لتعري فغير صحيح لان المجرور الخ وقيل
المراد بالجميع الاكثر ذكره الشراح والفاضل الحبشي في شرحهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه
بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به كذلك
الفعل اما بواسطة حذف الحركة كما في الايراد باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاخفان
مفعول به لتعري بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اخفان الحيوان كما توهموا بل المراد
بها اخفان الرياض وهي لزهر الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو
الضمير الراجع الى الرياض وسريان القوم فيها دبوله تلك الزهر وانضمام اطراف النور
بعضها الى بعض وتعري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر وشر اطرافها واعطاء
النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتعري والرياض مفعولا
اول له فظاهره ان الايقاظ لا يكون الا للنايم يعني ان يراد بالاخفان الساري فيها
النوم اخفان الرياض فيكون ذكر اخفان الرياض قرينة على ان تعري استعارة
بمعنى بفح انتهى كلامه وهذا واضح الا ان المفهوم من البيت قري الايقاظ ووقت النوم
واجتماعهما في وقت واحد لا يناسبي هذا على ما ذكر مطلقة وهي ما لم يقترن
بوجه ولا تفريع مثل الفاضل الحبشي في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله
نسبت اظفار المنية وفيه نظر لان نسبت ترشيح فانه من نشب الشيء بالكسر نشوبا
اي علق فيه فهو ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا
ان يجعل نشبت ترشيحا للتخييلية على مذهب السكاكي وتصرف الاظفار المكنية هكذا
قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفارها لما كان الا قرينة
على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف يا ارض ابلعي الا به ان الخطاب في ما ذكر
ترشيح وليس الخاطب وضعا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف
لا يصار اليه فكان يخص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتامل
يعني اذا سهم علقت رقاب اموالهم في ايدي الناس حاصل المعنى ان السايلين ياخذون
مال الممدوح من غير علم وحسبوت الى حضرته فتبسم ولا ياخذ منهم فيملكونه
والاخرى انه مكنية وهو انه سميه الى احزه فيه بحث فان الاستعارة لا بالكناية
لا بد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه وهو مفقود ههنا فالنظ

فالظ اذا داوتها هنا تبعيه تصريحيه والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي
وفي الاير اخر ذكره المؤدن في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضارع يفهم
كما في قوله نعم واما من خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخف بعد في طعم المرد الطعم
بالفتح ما يوذ به الذوق يقال طعمة مرو الطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له
طعم اذا كان عيا والطعم بالضم الطعام فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول
فلا يكون تجريدا الان مساق الكلام على ان ذاقا مجرد وليس بشيء فان مساق
الكلام على انه مجرد للاستعاره المصرحه لا للاستعاره المكنيه التي ذكرها
وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في هذه الاستعارة
وهو طعم المرد فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا الان فيه قرينه الاستعارة
فالكنايه لا تستلزم ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة
من سمتها حاورت النوم بحرا اخر متلاطم الامواج حاورت بالجار المهملة
من المحاورة بمعنى المكالمة وهو قرينه للاستعارة ولو جعلت القرينه حاليه لكانت
حاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اي ممتلئ
مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا هذا تجريد لانه وصفه الخ
مبني على ان قرينه الاستعارة خالية او في البيت السابق والا فتكون السلاح قرينة
للاستعارة لا تجريد حيث يظن للجهول اللام في لظن لام الابتداء دخلت على
الماضي بتقدير قد ويروى لظن وخص هذا الظن بالمجهول مبالغة وايماء
الى ان المجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره
فهو يعلم الله عما سواه وجعله متضمنا لجميع الكليات فلا حاجة الى شيء اصلا
وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف
بالمشبه الخ ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه
لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته
كقوله هي الشمس مسكنها فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح
لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصه قلت قوله فغر الفواد غراء
جميل يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبه وايضا شرط ضمير القصه ان يكون ما



ما بعده من السبب المسلوك في الجمله حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء
جليا لكل احد اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى قال الشيخ في شرح المفتاح ينبغي
ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا ويوخر اخرى هي تلك
الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان
المراد بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفا ايضا وبين البين
ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف
ويجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل الا انها حاصلة مقررة بتقدم قارة وتوخر
اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل ايجاد متعلق التقديم والتاخير كالايخفى
على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشيخ لا كونات واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال
اخرى صفة تارة المعنى تقدم رجلا وتوخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم
والتاخير فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب
الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام في قوله المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة
تمثيلية لقلته وقلة لطائفه لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به هذا
اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التعبير بابن الامثال السائرة لا يكون الاول
فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغير
وذلك لان الظاهر ان فتح التاء في قولك بالصيف صنعت اللبن لاعتبر غرابة كانت عند
الكبنه بالصف ضيعت اللبن الباء في بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد
قال المرزوقي ويروي في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية
لان المثل قد ورد في امراة وهي وسوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو
بن عدس وكان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو ابن معديكرب
زرارة وكان شابا فقيرا فلما سرا رسلت الى الشيخ سسقيه لبنا فقال ذلك المثل
فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت بدها على منكب زوجها وقالت هذا
ومذقة خير يعني ان هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق الممزوج بالماء خير
منك ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف
واما الاستعارة المجردة المسماة خالية عن المناسبة فقد انما سمي استعارة بناء

على انه شبه الاستعارة في حقه وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به واذا
اطيه انشيت اظفارها اذا شرطيه وانشيت مفسر بفعل مضمر دخل عليه اذا
تقديرا والقيت جزاء الشرط والمنية في الاصل من مني الشيء اي قدر سمي الموت
بها لانه مقدر بجعل معاذة المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي شيء
تعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او نحن على زعمهم بجلدي
للشامين الخ البجلد اظهار الجلادة والقوة والشماتة الفرح ببلية العدو واريب
الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب ولا بقيا على ذي فضيلة البقيا
اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته ان قلت فما ذا يقوله المص يعني ان فيه استعارة
تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان بعد تسليم
صحة هذا الكلام يعني ان لا نم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وهذا
المنع اشارة اليه الى ضعف وجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد
ايراد قوله انياب المنية المشبهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية الى اخر
الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا يسقي ماء الملام
فانني صب قد استعذبت ما بكائي وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات
السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في اخر الفصل من قول ابي تمام واندفع
ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال بخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون
التخييلية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية المشبهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث سميتهم العهد بالحبل ومنه قول
ابن النحيان في تبعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم موجبا الا ونحن قاطعوها
فمحيث ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك ان سكتوا عن ذكر الشيء
المستعار ان يسكتوا بدل من هذا اي سكوتهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة
وهذا اغرب مما ذكره المص في التخييلية فان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان
يكون معارنا للاستعارة بالكناية بل يجب ان يكون معارنا للتشبيه ولا كذلك على
ما ذكره المص وغداة ريح قد كشفت وقوة الواو بمعنى رب المستعار للكثرة و
ومفعول كشفت محذوف اي دالث ورفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة

والقيا

والقيا ذا النيران والعنزه بكسر القاف وتشديد الواو بمعنى البرد معطوف على غداة او
ريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قراي باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت
تامة فاعلها زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها و
الجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح تقابل الجنوب مشهورة بشدة
البرد اي سلامن السلو وهو زوال العشق والحزن ولا حاجة اليه بصحة ان
يقال امتنع بالجملة عنه وتركه بحاله فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة
ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت
وشرعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس ذا قدرة
واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق
الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع وكذا الضمير
في معاودته اي هو ايضا راجع الى ما كان يركبه كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد
بمعنى الصحيح يقال صحة الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين
كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ذكره بالنسبة الى تسميه هذا الكتاب به
لا الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء في
استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي ان وافيت بانك طالبا منك الصحاح
فليس ذاك بمنكر البحار وهل يلام فتى سعى للبحر لكي يليق صحاح الجوهر ويركب كون
الكلام قلقا اي مضطربا وجه الاضطراب وقع الفصل بين المتعلق وهو قوله على
اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل الشامل الصحيح
كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعود المعطوف وهو لا يسمى حقيقة
فيجب ان يكون لا زايدة او يحمل على حذف اللام دون عن اي احترز ليلا يخرج لفظ
الغايط في فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع
غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغايط فيقضي
حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن العذرة وصاحب العرف
لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل
فلا بد هاهنا من حذف مضاف او احتراز عن خروج ما اذا انفق فيه بحث اذا

حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الخ الي هذا القيد لان لفظ الغائط اذا
استعمله اللغوي في منضم المتناولات يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في
الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة
ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولي ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغائط
اذا استعمله اهل العرف في المنضم المذكور والجواب عندهم عدم اعتبار قيد الاطلاق
في قوله غير ما هي موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال لان بعض اللفظ
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء الخ حاصله ان من يدعي ان الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له يدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء علي استلزام الوضع
دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في
انها ترفع من احد المعنيين الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة وها هنا بحث وهو ان الوضع
كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي الاستعارة دلالة ظاهرة
ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو
الكلمة المستعملة فيما يدل عليها بنفسها دلالة ظاهرة واخل بعض القيود
بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل ولا يخفى عليك
ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الي الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق
الوضع الادعائي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم
توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه
اخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول
الوضع التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراكي بين المعنى المذكور وبين الوضع
بالتاويل كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع
معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل لزم الدور
اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا بل الجواب ان تعليق
الحكم بالوصف الخ ارادة قيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر
بمساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري في العوارض المنطقية ايضا كما ذكروا
في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح





من ان التقييد بالحيثية لا الالتفات اليه لانم انسياق الذهن اليه واما قوله على تقدير
انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له متعلق
بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب
لم يكن حاجة الي التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان استعمال لفظ الصلوة
في الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمال فيما هو موضوع له بوضع
ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا لان التخاطب بعرف الشرع عبارة عن اعتبار
اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمال لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون
مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث
انه موضوع له وهذا غلط لان اشارته الخ فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله
مع قرينه معناه ان نصب المتكلم قرينه ولهذا قال اذ لا نصب في الغلط والنصب فعل
اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغايط الي ان ينصب اشارة قرينه
تدل علي عدم ارادة معنى الفرس علي ان ثبوته علي ما ذكره لا يستلزم ثبوتها في
جميع الموارد فالغلط الذي لا توجد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز ولم يدخل فيه
جميع افراده الراجع الي معنى الكلمة المتضمن للفائدة القيد الاول اعني الراجع
الي معنى الكلمة احتراز عن الراجع الي حكم الكلمة كما في قوله تعالي وجاء ربك والاصل
وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومراده ان
يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها ولاجل اثبات كلمة مستغن
عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء القيد الثاني اعني المتضمن
للفايدة احتراز عن استعمال القيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان فانه
كذلك ينبغي اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك من حال المستتر
في ينبغي وكلامه في مناسبة التشبيه الخ كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح
الفصل الثالث وقد اورد النشه خلاصة بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار ولا يخفى
استعاره بان المستعار هو الاظفار وقوله وسيجيء في كلامه ما ينافي في جميع ذلك هو
قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان ذكر المشبه وتريد المشبه به دال
على ذلك بنصب القرينة ينتصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية

وسيجئ توفيق الشيخين ان شاء الله تعالى ومن الامثلة استعارة وصف
احدي صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخري فيه بحث لان المستعار
ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة
وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف بكنسبة المعنى
فلا يتاتي هذا التاويل في قوله لوصف الاخري لان المستعار له يكون نفس المشبه
لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ
الصورة الاولى لبيان الصورة الاخري فيكون اللام في قوله لوصف الاخري
والا يجئ العرضية الاصلية الاستعارة ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الخ خاصله
ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم
الشيء اخص منه مطلقا وانك اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد اما
حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان
يكون القسم اعم من القسم انما يصح في القسم الذي لا يراد به الحصر في المثال المذكور
والتقسيم الذي يذكر في شروع ابواب الكتب وقصد بها ايراد بها استيفاء جملة
الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به وقوعه ليس شيء من المجاز
العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد والمعرف بالكلمة ليس
دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على خبط اخر وقع منه هذا كلام وفيه
بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه في شرح ابواب الكتب حصر المقسم في الا
قسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء
جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وما نحن فيه وان اراد حصر القسم في المقسم
على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نم وجوبه في ذلك المشرع كيف
والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور لقول المنطقيين التصديق
اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق الثاني انا لا نم ان التمثيل مستلزم
التركيب الى اخره للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الذيل لكن بخطيئه في اخر المجرد
عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة
بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخري فان لفظ الوصف

مستدرك



مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها
وظاهره الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة
وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني
الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل
وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه آه يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير
ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم اذ ممثل التمثيل المركب
لا يقتضي حصره فيه غايته ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في
المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد
ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك التشبيه الى الا
ستعارة مثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تعميم مباحثه وايراد
النظائر وغير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد للقطع بان لفظ
في قولنا تقدم رجلا الخ قد ينافش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام
والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل
في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم
ونفس الخواطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخري بالتاخير وهذه للمناقشة
على تقدير صحته مخصوصة بهذا المثال والا فمن المسلمات الا اعتبار التشبيه في
مفردات التمثيل غير مستلزم واما قول ابي تمام لا يسقي ماء الملام فاني الخ تمام
البيت لا يسقي ماء الملام فاني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق
وحرارته يقال رجل صب اي عاشق واستعذب الشيء اي عده عذبا ومعنى البيت
لا تلمني ايها اللايم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا تؤثر فيه لومك والا يسقي
ايها اللايم ماء الملام فاني ربان بحار البكاء التفت الى ماء ملامك واعلم ان
قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي
نقسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه فارورة وقال ابعث لنا
من ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى يبعث لك من
ماء الملام وذلك ان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه

وبلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاء ط من ٣٣
ويخفض من يديه عشيه ذله وتواضعه باحدي حالتي الطاير على طريق الا
ستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينه لطافانه من الامور الملايمه للحال
المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الايماء على الاستعارة التمثيليه او يكون قد
شبه اللايم بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان
الماء يسكن عليل الاوام كذا في الايضاح فيه نظر لان ماذكره ليس بمناسب
للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي لها هنا ان حرارة غرامه لا تسكن الا بالملام
ولا بشيء غيره فكيف يجعل ماذكره وجها للشبه وقد اشار الى المحذور الذي ذكرته
قال وذكر بعض ان ملايم اي ما يرسبار كان ردعا شيء علامت فزون سوز وقريب
منه احد الملامين في هواك لذيذة حيا لذكرك فليلمني اللوم على ان يسكن غليل
الاوام لا يلايم وصفا المشبه به بالمكروه ويخالف تفسيره التخييلية تفسير
غيره لها اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات
ليس ببديع التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان يعتبر تفسير الغير وتبديله
الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فايدة يعتد بها مما لا يعتد به قال
جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا جمع
بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع
تشب بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان
الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليها انتهى كلامه
والجواب ان السكاكي يقدر في مثل اظفار احزبان تقول التقدير اظفار
المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظايره وهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا خلاف في ان اليد استعارة الخ اراد باليد ها هنا اليد من حيث اضافتها
الى الشمال بدليل قوله انك لا تستطيع ان تزعم الخ واراد باليد ثمة اليد لا من تلك
الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة مبني في
كونه حقيقة لغويه لا نا نقول ماذكرت له معنى الاستعارة حاصل الجواب

اختيار



اختيار الشق الثاني ومنع ضرورة النزاع لفظيا وفي الترشيح بغير لفظ الكلام
في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقرر بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنيه
الشبيهه بالسبع فان المخالب ترشيح للمشبه بالاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح
الاستعارة بالكناية كما سنذكره الا ان وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه
فيه بحث وهو ان هذا الكلام مبني على ان الترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد
تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب
المنيه نشبت بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية بكسر السورة الاستعارة
فلا تحتاج الى اختراع صورة وهميه اخري فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور
بان خاصية المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه
به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان
كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج
اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظن والترشيح بلفظ
يلايم بحسبه كان له فيما ذهب اليه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي
فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا
يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا
طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى
يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس
نظايره فتامل هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه حتى يكون ذلك
الوصف من تمام التشبيه فلا يكون ذكره لغويه للمبالغة المستفادة من التشبيه
ولا مبنيا على تناسبه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده المشبه به هو
الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث انه
موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كما في
كون ذكره بقرينة للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسبه ولا نضر توقف
توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرويه مثلا بذات البحر ليس كتعلقها
بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشيخ وايضا

معنى زيادته آه جواب تسليمي حاصله ان لحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة
واستعارة المجموع كما في التمثيليه ولو سلم عدم الفرق لا يكون تصحيح خروج الترشيح
فان المراد منه خروجه بالنظر الي تمام اصل المقصد بدونه وهو له ادعاء لعينيه
الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كمالة للحاصل بالاستعارة المرشحة
فتامل ولا اعتراف بحقيقة الشيء الحمل اعترافا مفعول محذوف اي لا يجد اعترافا
وقوله اشمل مفعول ثاني لقوله يجد مراد فا للفظ السبع فيه بحث لان المنية
اسم للمفرد الغير المتعارف ولذلك يعني الادخال والسبع اسم الماهية المطلقة فيها
كرومي وانسان فكيف يجتمع اذن الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد
بالترادف التقارب ثم يذهب على سبيل التخيل اي سبيل الايقاع في الخيال
على سبيل التحقيق وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه رحمه الله ان ما ذكر على
تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب
كونه مجازا اذ الم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وهذا بين
بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذ الم حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا
وذلك لان مراد الشراح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق
لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له لدخل في تعريفه لكن
لم يعرف ويندفع الاشكال بجذافيره اي بجميعه في الصحاح هذا فير الشيء اعاليه
ويقال اعطاه الدنيا بجذافيرها اي باسرها والواحد جذفار وبالجملة ما جعله
قرينة الاستعارة بالتبعيه يجعله هو استعارة بالكناية فيه بحث لان هذا
لا يتاتي في مثل قوله تعالى تقوت لان القرينة ها هنا استحالة المرجع عليه
تعالى وكذا في قوله تعالى ربما يود لان القرينة ها هنا مناسبة حالهم كثرة الودادة
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيهها ارجاع الاستعارة التبعية
الى الاستعارة بالكنائية في الايتين المذكورتين وجعل الايقاع استعارة
بالكناية عن المرجود بجعل لعل قرينة لها وجعل المراد الكثرة استعارة بالكناية
عن القليل تهكما بالكفار وجعل ذكر لعل قرينة لها فيه ايضا بحث لان مدلول
تقوت الايقاع الحاصل المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث

الاستعارة

الاستعارة التبعيه وقد استعمل علي السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة بالكناية
لا بد ان يكون تبعيه كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعيه من البين وكذا الكلام
في ربما يود الاية والاوجه طريق الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية
عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة تشبيه التقوي المرجو اليهم بذكر لعل سبقوت
وهكذا الحال في ربما يود فتامل فيكون استعارة او مجازا مرسلا ضرورة ان
العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضير الفعل وتعريف الخبر باللام يدلان علي
حصر العلاقة في المشابهة ولا اخفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه
اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم
ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به
الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة او مجازا مرسلا واندفع
ما يقال يرد عليه انه نقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين
فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة
لم يرد ايضا هذا التوهم لان التخيليه عند السكاكي عبارة عن ان يوجد صورة وهميه
محضة مشبهة بصورة محققة حسا او عقلا مستعارها اللفظ الدال على الصورة
المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخيليه في هذه الصورة يستلزم القول بتحقق
التبعيه وهو المطلوب فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه ولا بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ
يعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية
بدون التخيليه قوله ولا مساس له بكلام السكاكي اما اولا فلان قوله الاستعارة
التخيليه ليست في نطقت بل في الحال مما لا يخفى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية
والتخيليه عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا يحقق له حسا ولا عقلا
واستفاد في مثل نطقت الحال اذا جعلت حالا حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد
واما ثانيا فلان السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من
لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخيليه قال وقد ظهر
ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيليه على ما عليه سياق الكلام
الاصحاب وهذا صريح في ان المكنيه مستلزم للتخيليه اذ قد صرح فيما قبل بان التخيليه

توجد بدون المكنيه كما في قولنا اظفار المنيه الشبيهه بالسبع واما ثانيا فلانه قد صرح
السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنيه وهذا صريح في انه
استعارة تخييليه عنده وبالجمله جميع ما ذكره هذا القايل مخالف لصريح كلام المفتاح
فهو لا يقوم دليل علي ابطال كلام رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد
اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له حق ادعاء هم كما بين في
علم الاصول والجواب ان القدح بحرف اجماع البيانيين مبني علي بيان اجماعهم في الامور
اللغويه معتبر وهم مسلم كما اشار اليه الدماميني في اوايل شرح المغني حيث رد ابن هشام
نقل ابن الخباز عن شيخه بان الالف المفردة الاستفهامية للتسوية والذي للتقريب
بانه فيه حق اجماع النحاة والاهم رايحه لفظا انما قال لفظا لان المعنى علي التشبيه
قطعا وانما ذكر اشمام الرايحه المنبي عن العلاقة لئلا يتوهم ورود عليه بان سين مثلا المشبه
المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا في الخيط الابيض والاسود حيث بين بقوله من
الفجر او بان يذكر وجه الشبه كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يكن هناك استعارة
اصلا بل يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رايحة التشبيه قوله قد زرر ازراره علي
القمر فان فيه ذكر الاشمام فنقل حسن الاستعاره فيه ولا يخرج الي بان التشبيه
لان ذكر المشبه به فيه ليس علي وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رايحة الاشعار بذلك
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة اي ولاجل ان اشمام رايحة التشبيه
تخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة
اشمام الرايحة اي التصريح بوجه الشبه فتامل وذلك لان اشمام الخ لفظ ذلك
اشارة الي كون عدم اشمام الرايحة من شرايط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر
من كلامه ان اشمام الرايحة المذكورة فيما سبق تبطل الغرض من الاستعارة وفيه
نظر اذ يخرج الكلام من الاستعارة المدعي انتفاء حسن الاستعارة في صوره اشمام
الرايحة المقتضي ثبوت اصلها ولو علي قبح اللهم الا ان يصار الي حذف المضاف اي
يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء تفسير الغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار
ما يكون المستعار منه اقوي في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر
ليلا يصير الغار اي يعني ان وجه الشبه ان لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه



من جانب اللفظ ولم يشم رايحة منه يصير كل من التحقيقيه والتخييليه الغارا وتعميد
واعترض بان حسن الاستعاره برعاية جهاتي حسن التشبيه كما سيتضح ومن جملتها
ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلايته في الاستعارة ينافي ذلك فاجيب
بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير
مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما
خص بهذا التوجيه الاستعارة التصريحيه لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد
هو المشبه وادراك وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد
التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنيه فقيل
اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك علي التشبيه
به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه و
ادراك ان المراد ان المشبه بالقرينة لا بظهور وجه الشبه فما اذا قلنا جاوزت
ابدا ما نه لا يجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما والاظفار المنيه كذلك
اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه بكسر سورة القرينه ويجعلها مؤولة واما المكنيه
فترتيبها لا زم له مدخل في وجه الشبه فلهذا لا دلالة عليها فتامل حتى اتحداي
حتى كانها اتحدا فالكلام محمول علي المبالغة وبقيت الاشعارة اي بقيت الاستعارة
اذا قصد غير الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه بقيت الاستعارة المنيه ولا يصح التشبيه
كيف وقد صرح سابقا ان كل ما ياتي فيه الاستعارة ياتي فيه التشبيه ولا منافاة بين
كلامه وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وحكم بالقلة دون النفي لانتفاء يحسن
الحسن البليغ علي قلته اذ لم يكن تابعة للمكنيه كان يقال اظفار المنيه الشبيهه بالسبع
ولظاهره ولقايل الخ قد يجاب بان التخييليه في غالب الاستعمال تابعة للمكنيه مبني
حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية علي التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا
يكون لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييليه بجهات
حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحيه مبنية علي التشبيه
وظاهر عبارة المفتاح الخ حيث قال في قوله تعد وجاء ربك الحكم الاصلي في الكلام قوله
ربك هو الجر واما الرفع فجاز وصرح ايضا بان النصب في القريه من قوله تعد واسال

القريه والجر في كمثله مجازا وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من
حيث هو مرفوع وهكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي للكلمة ربك بمنزلة المعنى
المجازي في المجاز المعنى كما ان الجر حكم اصلها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل
سياق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر بل ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول الشه
وظاهر في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظ في الحذف مطلقا ولا شك ان
وصف به في مثل سوال القريه غير ظاهر اللهم الا ان يقال هو الجر الذي كان في
المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف للقطع بان المراد سوال اهل
القريه لم يلتفت الي قول القاضي بان القريه يطلق على الجدران جميعا على وجه الا
شتراك لانه معلوم ان القريه موضوعة للجدران المخصوصه دون الاهل فاذا اطلقت
على الاهل لم تطلق الا لقيام قرينه تدل لنا على المحذوف ولو كانت مشتركه لم يكن كذلك
فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس
ولا شك ان اسم شئ لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موضع
الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت مثل لغاية تؤعلها
في الابهام لا تنصرف فلا تحذور والاحسن ان لا يجعل الكاف زايدة وفيه بحث اذ لو
لم يجعل الكاف زايدة لزم انتفاءه تعم عن ذلك علوا كبيرا وذكر لانه عز وجل مثل لمثله والمقدر
ح انتفاء مثل المثل لا يقتضي ولا نسلم صدق ان الله تعم مثل لمثله وانما يصدق لو كان مثله
موجودا لانا نقول صدق القضيه ليس يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف
المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان ها هنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف
صدق القضيه عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق
المحمول اعني مثله بقي لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على ان ربما يقال
المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواه
بقرينه الاضافه كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوي
المتكلم وايضا لا نم انه لو وجد له مثل لكان هو مثل لمثله لان وجود المثل محال والمحال
جاز ان يستلزم محالا اخر فتامل ويكون من باب الكنايه وفيه وجهان قيل اتحاد
الوجهين في المال ويكون كل منهما كنايه في النسبه لا ينافي عدها وجهين نظرا الي الجهات

والاعتبارات



والاعتبارات المختلفه فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي وههنا وجه اخر وهو ان يراد نفي
شبيه المثل القاصر عن المثل في المماثله على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل
المراد من الايه نفي من يشبه ذاته وصفاته ومعناه ليس كذاته شئ نحو فان امنوا
بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتامل اتفقت لذات وبلغت اترابه الايقاع ما ارتفع
من الارض وانبع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقع موقعه وهو من النوادر ولذات
الرجل اترابه اي اقرانه في السن جمع لده والهاء عوض عن الواو والداهيه من
اولد لانه من الولاده وهما الدان وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء
المثناة من فوق وقد اشير معناه ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له
فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شئ فيمن له مثل وهو معرف لنفي المثل ادعاء
لا ينافي ثبوته حقيقة اعني ذكر اللازم واراده الملزوم الانسب بسياق كلام المصنف ان يقول
اعني ذكر الملزوم واراده اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي واراده المعنى جايزه
لا واجبه المراد بجواز اراده المعنى الحقيقي في الكنايه هو ان الكنايه من حيث انها كنايه لا ينافي
ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكنايه بواسطه خصوص المادة كما في الرحمن
على العرش استوي وقد ذكرناه عن مباحث اخراج ح على مقتضى الظ فلينظر فيه لان
الكنايه كثيرا ما تخلو عن اراده المعنى الحقيقي الخ واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في
الكنايه من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى الملزوم عنه
فيكون الموضوع مقصودا في الكنايه من حيث التصور دون التصديق فليس بشئ اذ لا
بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبه المصححه
للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكنايه دون المجاز تحكم ولا يقال
جاء الامير معه فحاصله ان لفظه مع لا تدخل الا على المستوفي وهذا باعتبار الغالب
كما حققناه في الفن الاول ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز اراده
المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه اذ كان الفارق جواز اراده
المعنى كان جهة الفارق مستفاده من اراده المعنى وفيه ما فيه يعني ان هذه عباره
بعيده كما يفهم من اللفظ اختصاص بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص
ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضياف فيه مثلا وصار

كاملا فيها بحيث لا يقيد بمضيافية غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض لان
الصفة من حيث هي صفة مثلا لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على
موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لانسباب خارجة عن مفهومها
فيكون عارضا مكل النص محرم الابيض السيف والجمع بيض لتحصيل
الانتقال من العام الى الخاص بمعنى ان الكنايتين المذكورتين عامان بحسب
المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص
كما يفهم من العبارة الى ضمير المسبب مع انهما في المعنى عبارة عن السبب اطلاقا
للمسبب على الذات والسبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من السبب المتعلق
بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يفهم هذا سبب من ذكر اي متعلق به نحو زيد
حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ايهاما
الى الحسن شاع في جميع انحائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع
الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما تي معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين
او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد
حسن الوجه وفسر علي هذا زيد طويل النجاد اي حامل السيف ونظائره قلت للقطع
عائها على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح
المفتاح فلا تصريح هنا ك حقيقي بل شائبة منه وعظم الراس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس وامتوائه مالم يفرط دليل على علو الهمة
وحسن الفهم ولهذا وصف بنت هالة البني صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الهامة فان
قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها
بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة
تورث عليه البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت
ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه لا الى تلك البلاهة فلا محذور
والجواب انه لا امتناع لما رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة
الى المط والواسطة ليست بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن احراق الحطب
ولا قايل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم

فيجوز ان



ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا
يحتاج الى السماع لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف مجاز يوقف فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد مخبرا عن مضيافية زيد
عند سوال سايل عنها بقوله ازيد كثير الرماد لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف
ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم
ذكره لفظا ومقدرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها
يكون مذكورا لفظا وتقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال ان لم يكن مذكورا لفظا
لكنه مذكور تقديرا وحكما وفيه نظر وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي الانقسام
لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والا
قرب انه انما قال وتتفاوت لان هذه الاقسام متداخل ويختلف باختلاف الاعتبار
من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها اذا كانت عرضته مسبوقة غير ظاهر
الظن ان قوله مسبوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع التفسير للعرضية وبهذا
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضيه اي مسبوقة لاجل موصوف غير مذكور من
غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المودي واردت نفي الايمان عن
المودي مطلقا من غير قصد لتعريض بجهة معين ومنه المعاريض في الكلام وهي
المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب وهي التورية بالشيء عن غيره
المرموزة اي سيرته وظهرت غيره كانه ما خوذ من وراء الانسان كانه تجعل وراءه
حيث لا يظهر فيختص بالملفظ المركب لان الدلالة على المعنى العرض به لما لم يكن
من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فنظهر ذلك الاختصاص
ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان
قلت قلة الوسايط تدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق
مما الانتقال منه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فبين كلاميه تخالف قلت لا شك
ان الكناية الغير العرضية اذا تعددت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمى
الرمز وان لم تخف تسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء
الواسطة راسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي العسوي بان قلة قد تستعمل في

النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل هنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين كقولك
اذ لسي فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب الخ يريد ما ذكره انه يجوز ان يريد
زيادة نعم المخاطب في اوسي فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا ويريد اخوي
المخاطب اوغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية
او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل على فاعل تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم
لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد كان
كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا او لا يتصور فيه انتقال
من الملزوم الى اللازم لما بينهما ان قلت من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر
في الكناية او المجاز ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من
المبالغة لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقله عن المبرد والاخفش من جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا
والشيخ في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة
واعترض المصنف بان الاستعارة اصل التشبيه الخ فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون
اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف
التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في الاستعارة التشبيه
لا قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد
انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله ولكن هذا احوجه ما اورد
في تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان

في علم البديع المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة ماخوذة من طابق
الفرس ان وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين تعرف بالذوق
وكذا بابا في الوجوه بين متضادين هذا داخل بالاقل كما في قولهم الكلام
ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة تجاريه فيها فوق المتضادين
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب ما معناه ان الايه تدل
على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده سهم على الخبر كيف ما وقع والا بحر
لهم على الشر الابعد الا عنادا والتصرف يروي بباب الموت البيت تردي اي جعلها

رد النفس

رد النفس السندس ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة
سندس لان القوافي على الضم فان ما قبله غدا غدوة والحمد نسبح رداية فلم ينصرف
الا واكفانه الاجر وما بعده كان كلا سي بشهان في بعد وفاته ونجوم سماجر من بينها
البدر فكقول الحريري عندا غير العيس الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله
ازور المحبوب الاصفر حضره العيش كناية عن نعومته وطيبته فان كل غض طري
يوصف بالخضرة وازورا ذا انحرف والفرد حانب الراس ومن لحي اي رب قليه والاروق
الخالص العداوة الشديدها قيل اذا وصف العدو والشديد العداوة بالزرقة
كان من اعتقادهم الاوايل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان
لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الدين الشاشي والموت الاحمر الشديد
يقال احمر باس اي اشد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل مثل السببية والملزوم
قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في نعم يفه لان ما في اللازم مبنيا في
الملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طبقا الا ملحقا به ويجاب عنه بان معنى
قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وليس الامر كذلك اذ التقابل الذي
فيه ليس تعقيلا بين عينهما بل بين احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق
بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما
عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل ومقابله الاربعة بالاربعة
فيه بحث وان فات في الاير قسم الرابع لان لفظ فستبصرون تكررت في الايتين ولم
يختلف فاتمت مقابلة الاربعة بحمل ان تكون فستبصرون في معنى فستعرفون
لانه اذا ابصر تعسيرة كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما المقابلة الرابعة بين
نفسي اليسري والعسري فتفتح فيه ما سنقله من الايضاح هكذا وقد ذكر الواحدي
من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني
وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان ولي وان صلتان لشفع ويغري فيما
من تمامها بخلاف اللام وعلى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة
انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فمنه قوله
عز وعلى راس عبد تاج عز بينه وفي رجل حر مدد ل مسبة قال الصفدي في

تقابل

في شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى وصدق بالحسنى الايمان
بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام والمثوبة الحسنى
فسنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه
قولهم كل ميسر لما خلق له والشبس والقمس بحسبان اي بحسبان معلوم
بحريان في بروجهما ومنازلهما قول البحتري في صفة الابل وقيل يصف الرماح
حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا في حالهما
معا لان الوتر تعطف ثم يستقيم كالقسي المقطعات القسي جمع قوس واصله
قوس بدليل قولهم قوس الشيخ واستقوس اي انحنى ورجل سقوس اي معه قوس
قدم اللام الى موضع العين لكن اهتم اجتماع الضمتين والواوين فصل فقسو
فقلبت الواو المنطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والاول ساكن فقلبت
الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة
الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فوزنه فلع قال في الصحاح
واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعول فنردها اليه وقال بعضهم
قدمت السين على الواو في قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على
احدهما في الجمع فجمع قسوع على قسي كما مر اسماعيل الوعد الخ في بعض النسخ
يوسفي العفو بدل العهد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان اسماعيل عليه
السلام وعد صاحبا ان ينتظره في مكان فانتظره سنة ووعد عليه السلام ابراهيم عليه
السلام بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف وخص شعيبا عليه السلام
بالوفي لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفي
شرح العلامة زياده وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة
كقول ابن رشيق الخ الندي العطاء والمأثور المروي وان الحديث اذا ذكرته
عن غيرك والحبا بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذ من قول الراوي عن فلان
عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله على ما يقال اي على ما هو
المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين بما يناسب ابتداء في المعنى

لو قال

لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان
كان في ابتداء الكلام لكونه راس الاية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير
ليس ابتداء الكلام فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار وفيه تامل اذ
المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمرادها هنا واما اللطيف
المشتق من اللطف بمعنى الرافة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا
مستعار من مقابل الكثيف بما لا تدركه الحاسة ولا تنطبع فيها وهذا القدر يكفي في
المناسبة ففي ذكر الحرف والنون ايهام بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة
اي افذ حال المفسرين اعترض عليه بان الظاهر ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط
القوس باريها واجيب بان البحث قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعينه الى
المقام ومقابلته ها هنا بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ها هنا بمعنى افسد قوله
فلان يطبع الاشجاع يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة
فانه لم يعرف ان القافية مثل سلام الى اخره يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي
قد لا تكفي في بعض الصور بل لا بد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم
لا تكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه محرم ومنه المشاكلة ان كان بين
ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة
المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السنة وحزنها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة
فلا بد ان يجعل الوقوع في الفتحة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه
فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها متعلق باللفظ اجيب بانها
انما وجبت مع المطابقة والمجانسة لتجانسهما ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة
والمقابلة في قوله ان الله لا يستحيي الاية حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في نفسي ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقولك ما في
نفسك وان جيز بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان
يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم بما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلوق
بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف فيعبر عن لفظ الاصطباع بلفظ الغرس
اراد به الاصطباع المامور به المخاطب بقوله اغرس والغير الذي اعتبر هو مصاحبا

له في التقدير هو غرس الاشجار وانما يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في صحبه
الغرس الاول بحقيقة الا تقديرا فليس هو موضع التمثيل كالا يخفى فتدبر اي
موقع المزاوجة آه وكان يقراء تراوح على لفظ الخطاب او شد الفعل الى بين
على ما جوزه الاخفش في قوله لقد تقطع بينكم حبل بين العير والنزوان
اصل المثل ان صخرا اخا طعنة ربيعة الاسدي في الحرب بحبيه فمرض سنة حتى مله
امراته وكان يكرمها فمر بها رجل فقال ابتاع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف
مريضك فقالت لا حي يرجى ولا ميت يستراح منه وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله
ان قدرت لا قربنك ثم قال لها ناولني السيف فناولته فاذا حي لا نقله فقال ابيانا
منها اهم بامر الحزم لا استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اضاحث الى
اخره قيل الصواب ودرابة اضاح بالتذكير لان ما قبله كان اكثر ما علقت في جبينه وفي
بحره الشعر او في حده وفي شرح البيان ان في قوله فلما ابن الهوى فلج بها الهجر قلبا ان
اللجاج من العاشق في العشق لا من المعشوق منه ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر
في المعشوق اذا احتزبت يوما الاحتراب الحزب والضبي في احتزب ومما وهما الى
الغرسان المذكورة في البيت السابق لفظ له معينان قيل اراد به الزيادة على
معنى واحد سواه معينين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا في سوى مثله او
الغزالة من طول المدى حرقت او الغزالة معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو
قول كان كانون اهدى من ملابسه لشهر موز انواعا من الحلل قبل الكانون التنور
وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان اعني الوشاء على
فعل بالتحريك ولذا بطيبه التي قد تحرك ومشى كبيت السقط اذا اسقط الحلاه
البيت من قصيدة مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي النوم معنى من
خيالك محلاله وقبل هذا البيت سيطلبني رزقي الذي لو طلبته لما زاد والدنيا خطوط
واقبال وبالحال المحلة الكبرى والتحمل المتنبيه من ضنك العطن العطن المناخ
حال المورد وذلك التحمل ان يقال المراد النعم الدنيوية والاخروية وهو ان يراد
بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي وقوله وهو ذكر
متعدد الخ الضمير راجع الى اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت

التعيين



التعيين الذي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو
بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا
تعيين لفظا اصلا وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك اه لم يرد ان مجرد
المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا النقاد بل اراد ان هذا النوع
لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة واياد قول صاحب الكشاف
وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الى اخره الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة
باقتضاء المقامات فاندفع بهذا الوجيه اعتراض الفاضل الحشي فعدة من
ايام اخر فان اخر جمع اخر لان اليوم واخر لا يجمع على افعل وانما يجمع عليه اخر فما وجهه
قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المونث لمكان التناسب بين ما لا يعقل
وبين الاناث مما يعقل لما بهن من نقصان العقل وكان اخر اخري فيجمع على اخر كذا
في الاقليد الا الالتفات المحدث النقات على وزن الكتاب العلامة كانه سفت
الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدوث بها
علم ما علم اي يعلم ما علم حذف المضاف ولا يجوز ان يكون ما مصدرية لان السياق يقوله
من كيفية يعمهما لا يخفى ان هذا التعليم لا يدخل في متعلق الشرع فيما عساه من المعللات
لا يلائم ضبطها في احاله سرع ذلك اللهم الا ان يجعل اشاره الى غير التعليم وسرع
ما علاه لتضمن التعليم ويمكن التعصي اه كان حاصله الاشكال السابق هو ان
ذكر معللا لا علة له وعلة لا معلل لها فحاصل الجواب ان ذكر المعلل الاول يهدي
ليس بمقصد بالتعليل وان عدم معللا مع ذكر عليه مما عساه انه اكتفى في المعلل بالذكر
الضمني وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة علة للجواب لصاحب الكشاف حيث
قال قوله علة الامر اعاة العدة يعني في الاداء والقضاء ولقايل ان يقول ان
ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد آه فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح في قوله
ادبان في بلج لا يا كلان اذا صحبا المرء غير الكيد فهذا طويل كطل القناة وهذا
قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل فاين التعيين فيه
مع ان دسان مجمل يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم
الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على ان ما مع

لم يضر في قصد التعيين كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح ولو سلم فسواحيات
هذا اشارة آه فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة مالكل اليه على التعيين ان
يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يصلح
على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير المجي واذا الى
الوقد ولم ينزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية
الا انه التي يجعلها فيما سبق من اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعم
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان
يقال لا تعيين في الآية بحسب اللغة فتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما رجع
اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل ان كلا منهما الا اشارة
الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقل في شرح
المفتاح من اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل
التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي
الاشارتين فقد عرفت لانه لا تفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين
بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما بحققته تامل الدهر معتذر
آه كان سيف الدولة الهمداني قد غزا الروم كما هو عادته فانفق ان سبي وقتل
ولم نعم بلدهم وقيل بل اخر الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي
القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف
منظر لوبك عليهم فسعنك ومنهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع
اي سموات الاخرة وارضها ويدل عليه قوله نعم يوم تبدل الارض غير الارض والسموات
وان اهل الاخرة على الثواب والعقاب فلا يجري له التشبيه ما اقام بشبر شبر
اسم جبل بمكة يقال اشرف بشر نها بعنس وكذا الاستثناء الثاني معناه انه فيه ان
جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين بخلاف الظاهر من سياق
الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة ساطلب حقي
بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالعي وهو المناسب لمشايخ
قال الواحدي اراد بالغي نفسه وبالمشايخ والايتام وضع اللئام على اللئام والانف

فتأمل

في الحرب وكان ذلك من عادة العرب وهو ان ينزع من اثر هذا الانتزاع امر واشر
في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة
ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال
البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة لسعة اشداقها جمع شدق
وهو جانب الفم اقول لها اذا حشيات حشيات اي اضطربت وجاشت اي
خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اي حنت فان اردت انها ارتفعت عن حزن
او فزع قلت جاشت حنانك اي الزمن مكانك وبحدي بالشجاعة او تسري بجي
من الامام الدنيا بالفضل ودع هريرة هريرة اسم امراة ولهذا استدرك
اه اي لكون خير الكلام ما قل ولم يعاب البتة على حسان بوجوه مذكورة
في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال ملعن واللعنة ساض قليل وكان
الواجب ان يقول سرقن ونحوه النجدة والشجاعة فان قلت قد صرح الشارح
في قول الشاعر على رؤس الاقتران خمس سحائب ان صيغة جمع القلة في
موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة جمع القلة من المعنى في
المبالغة غير مقناة فيه اي عاد غير بالغ فيه الى النهاية في طلق واحد
الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او
شوطين فاعراق في قولهم اعرق النازع في القوس اي استوفى مدها
وتبعه الكرامة حيث ما اقيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة
التزويد ويمكن ان يزود الرجل حاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند السخناء
وصاحب المروة وما قيل ان الكرامة هي الترك ليس بشيء اذ الترك انما هو للقادم
لا للذاهب وانت خبير بان في لفظة تبعه هو الذي يفيد الاعراق كما علم من
تقرير السابق وعليه بيت السقط سحاركبا آه شجا اي احزن راجع الى البرق
في البيت السابق وهو قوله سري برق المعرة بعد وهن فبات براقا نصف الكلاء
لا الموهن طايفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلدة بالشام واسمه موضع بعين
والرحال بالحاء المهملة جمع رحل عقدت سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافرة و
المعير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين ومنها ما اخرج مخرج الهزل

والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس
منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول كل ما يريد
وليس له مانع من غير الصدق والصواب ما خوذ من قول الولي عند السري
من المجنون خلعت عذاره ان حتى لم اطلب ان حتى عليه اطلب فنكر
النعمي من ذلك اي تغير يقال نكره فتنكر اي غيره فتغير وفي المعرب سكر اي سد
حلعه فتكر وسيجع المسجع المنزل في طلب الكلام والتجعه بالضم طلب الكلا الذي موضعه
والمراد ههنا طلب المعروف الاعادة اهون واسهل عليه من البدان المعدم
استفاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف به ملكه الاتصاف بالوجود اسرع
ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي بقات مقدورا نها فيسيرة
النهار واما القدرة القديمة فجميع مقدوراته على السوية لا تتصور هناك تفاوت
بالاهونية واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اي قول هو اهون
عليه قد ضربه لكم مثلا فيما تصعب ويسهل وقيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل
اهون بمعنى هين وقد بينا فارسيا في هذا المعنى فترجمه وقد صرح به في
الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه قوله كربنودي عزم حوزا خذ متش
كس ندبدي درميان اوكر وفيه نظر لان المفهوم من الكلام آه اجيب عن
ذلك بان الاسطاق لا حقيقة الا نطباق لانا نقول لا نم ذلك بل مراده الاسطاق
الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب السكاكي في قوله واذ المنيه انشبت اظفارها
البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتامل وهو قوله
ربي شفقت آه الربا جمع ربوة وهي التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت
الرواية على صيغة المبني للمفعول وهو من الشفع يعني الضم وان كان على صيغة المبني
للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح
ويطلق على هبوبها انه مصدر في الاصل وهو المراد ههنا والمزف جمع مزنة وهي
السحاب الابيض والضمير في جهادها للرومي والسحاب يطلق على الواحد والجمع
وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجميع ظللان طال عليهما الامد
الطل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدوريين الانحاء والعلم العلامة

والنضد

والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود
بعضه فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع الا ان صدري البيت الغراء
الصبر والبلقع الارض القفر التي لا شيء بها ومنه التقريع بالعين المهملة
وهو في اللغة جعل الشيء فزعا لغيره وقد روي بالغين المعجمة وهو الاضافة
والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية وهو ان المتكلم قد فرغ الحكم
اي صب من المتعلق الاول الى الثاني وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه الشعر الى اخره فالوجه ان يحترز
بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار
اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين
الركوب وللاخر الرجولية احلامكم لسقام المجهل البيت السقام بفتح السين
المرض وما في كما دماكم زايدة لا يمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت
لهم اي فبرحمته فيكون الرماء ها هنا مجرورا بالكاف وما بعده اعني نسقي من الكلب في
موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره والدوا
الجمع من شرب دم الملك اي انفع واكثر تاثيرا يقال بجع فيه الدواء اي دخل واثر فيه يشترط
لما صبع من الرجل السيري فيوخذ قطرة على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد الشفاء
باذن الله تعالى واساء كلم الاساة جمع اس من الاسي بالفتح والقصر وهو المداواة
والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم
اراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف
لان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل
اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان التشبيه في قوله كما دماكم يدل
على ان امر التفريع على عكس ما ذكره اذ المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة
الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعدد كما قيل في قوله
نعم واذكرونا كما هديكم والله تعالى اعلم حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو
مثل في عظم البعير فيما مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة من نوع حلابه
وتاخيذ للقلوب الحلابة الخديعة باللسان والتاخيذ من الاخذ بالضم وهو رقية

كالسحر ويد بمعني عن الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا
وانما مستثنى به في الايقاع وكون سد في الحديث عنى مذهب بعض النحاة وقيل هو
فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فقلت ذاك بيدائي
اخاف ان هلكت ان يدائي قوله يدائي بمعنى اليومين وهو الصوت فيحتمل ان يكون
من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الظاهر انه من الضرب
الاول فان قدر دخول اللام في اللغوي فقد اعتبر جهتا تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة
واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين وفيه
بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير
الثاني وليس له تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن
تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق
بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لكنه لم تقدر
متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل واهل
الحسر اغنيا عن ذلك اي عن الدعاء بسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله وان لم
يكونوا اغنيا عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون منها زيادة الدرجات والمراتب ولا
شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة الا قيلا سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدل قوله سلاما
لا يسمعون فيه لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان
يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد
سلام هو البدر الا انه البحر زاخرا هو البحر الا انه البدر زاخرا الخ بحر زاخر اي مرتفع
ممتلئ الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد انه يهب الاعمال دون
الاموال لتخصيص الذكري وان لم يكن مستلزما لنفي ما علاه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق
السليم في كلام البلغاء وقيل وفي البيت وجه اخر من المدح وهو انه لم يحز ما يهب
من الاعمال ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى سعى في الدنيا مخلدا وفيه
دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجرءة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح
به الملك فقد سهى لان الشكاية مصرح بها فقد يجاب بان مقصد الشاعر بالذات
مدح الوزير وتهنيته بالوزارة فهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدحه

بالعرض



بالعرض وفيه تعسف ولا بد لي من جعله في وصاله يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك
الوقار ومداراة رقبائه وملازمة غيبته والرضا بالطرد والشتم وغيرهما مما هو من
افعال الجهلاء والجل بالكسر الجليل وهو يراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي
احتمالا على سواء فلا تتناول الا بهام خاطبي عمرو فتا البيت عينيه سوا المصراع
بشار تمام قلت شعرا ليس يدري امريء ام هجاء روي ان بشارا قال له خطابي تو با يدري
انه جبة ام قبا قال فيك شعرا لا يدري امريء ام هجاء فان قلت الظاهر ان الشاعر اراد المدح
لانه بازاء حنا لطمته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستوي الاحتمالان
ولا يستقيم عدة من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان
ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد تامل ويفارقه باعتبار اخر
وهو انه آه وباعتبار اخر ايضا وهو ان المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين لكون
احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه في التوجيه لا بد ان يكونا متضادين ومنه الهزل
الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر الغرض
امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته يعني عن تفسيره ومنه مجاهل
العارف فان قلت السكاكي في نكير المسند اليه ان التجاهل تما شتماله على نكتة تهمه وابن
سحر البلاغة ومالكه فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق والفايدة البلاغية
قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه اخر كما بينهناك عليه في المقدمة
ايا شجرا بورما لكم مورقا البيت لليلى بنت طريف تزثي اخاها وكان قد قتله يزيد
مورقا حال من الكاف في ذلك والعامل معنى الفعل كانه قيل له ما وقع لكل حال كونك مورقا
وسوف اخال ادري اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة اي اظن قال
الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس وهل رجع التسليم
او يشكف العمي وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع من الرجع والتسليم ومفعوله
ثلاث الامالي وهي الصخرات التي يجمع ويوضع عليها القدور فاعلم وكالتعريض في
قوله لعلي هداي اياكم وفي ضلال مبين وقال في الايضاح وفي هذا اللفظ على
هذا الايهام فايدة وهو ان يبعث المشركين على التفكر في حال انفسهم وحال النبي
صلى الله عليه وسلم والمومنون اذا فكروا فيما هم عليه من اغارات بعضهم على بعض

ويبجي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واباحة العروج الحرام وقيل النفوس التي حرم
الله قتلها وشرب الخمر الذي يذهب العقول ويحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما
النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عباده الله
تعالى علموا ان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فبعثهم
ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة كقوله قلت نقلت آه ومن هذا الباب قول
ابن وديره المعرض من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة ما لا فادعى القاضي
ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو نفى او قال قد وقعت
فنصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقع وما اليق بحال هذا القاضي قال من قال لما
ان تولت القضايا وقاضي الحرم من كفنك قصا وبجب لغير سكين واني لارجو الذبح
بالسكين ايضا ومما قيل في القضاة قضاة زماننا صاروا الصوصا عموما في القضايا
يرون الغنم اموال اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا وحفنا منهم لوصا فحوتا السلوا
من هوايلنا الفصوصا من غير تكلف في الشكآه المراد من التكلف في الشكان يقع
الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على ذلك نحو قولك رايت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر
والبحر والنزول والانسجام من السجم المطر والدمع اي سال وتصعصعت حالهم اي
انضعت اوفي مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في
مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي فانشبه
الى التشابه الخفي فيها فلا محذور ويوم تقوم الساعة الاية الالف واللام زايدة
لا تعتبر ولا كذلك الميم مساق تامل وذي ذمام اه الواو بمعنى رب واسناد الوفا
للذمم وكقول ابن العلامطايا مطايا آه من قصيده مطلعها عنه كسري
في نساوسع لربعك لا ارضي بحبه اربع كسري لقب ملوك الفرس وهو معرب
خسرو سع كان سمع الاول ملك اليمن وكان صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل
والخطاب في لربعك المحبيبه وحاصل المعنى اي منزلك عندي تعطى الى ان اجيي
ربعك بحبه الملوك ولا ارضي ما تعتاده المحبوب من محبه اربع والمطوا لمدد والمنا
القدر والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات من الخطاب

الى الغيبة



الى الغيبة اوللمنازل والوحد على الوجهين بمعنى القوة فقال احرى بعد ضعف
اي قواني واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام
الفاضل المحشي ولا تلم عن تذكار ربك واصله البيت من قصيدة مطلعها لعمرك
ما بعني المعاني ولا الغي اذا سكن المشري الترب وثوى به فخذ من مراضي الله بالمال
راضيا مما يعتني من اجر وثوابه وبادر به صرف الزمان فانه يحمله الاسي يقول ذا
وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصاري مسكن الحي حفرة سيرلها مستنا عن
قيامه رواها العبد ساده هو فعله وايدي الثلاثي قبل اعلان بابه لعمرك كله قسم والمغاني
المنازل والمشري صاحب المال الكثير والترب التراب وثوى به اي اقام والمحل للاسد
بمنزله الظفر للانسان ونحوه بمعنى المهلك والناب اعظم الانسان واما كلمه بعجب والثلاثي
الامر تداركه يريد به التوبه قبل ان تعلق باب الثلاثي بعدم القدرة عليه البدعة
شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبال الصاد اوزايدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة
من في الاثبات خلافا للجمهور من عضاه ضربه بالسيف وقيل من العصا اي
عاصه لاعدايهم عاص لاصدقايهم كلفظي بصر وبكر اه اورد ثلثة امثله مبنيها على ان
الحرف المتعلق بها امافي الاول اوفي الوسط الاخر وهو ثلاثة لان الحرف الاجنبي
آه لا شك ان لفظ هو في كلام المص راجع الى الحرف الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير
باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشه يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى
ح اللهم الا ان يقال مراد الشه بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان
والمبين فليتامل سي وسى كبى اه الكلت البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس
يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر الاسن فيه اثر مهتدى به اقل جنا
اي خداعا لان في عدم تقارب الفاء والميم السفر مسن نظر اقل يجاب عنه بان المراد
من تقارب المخرج بينهما قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين
مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفا من باطن
الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد
مخرجها لا على طول المسافة بينهما فليتامل ولعلهم غركم غركم اه قيل هذه الكلمات
مما كتبه على كرم الله وجهه الى معاويه رضي الله عنه قصاري ذلك اي نهايته وعل

لغة في لعل كقولهم في مسعود مسعي لعوداه في كل من الامثلة تصحيف فان في مسعود
ثلث سنات بعد الميم وكذا في مي يعود وانكانت مفصلة فيه وفي المستبصر يه خمس
سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا في المسمي بضربه والمستنصريه مدرسة ببغداد
بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي استنصع ثقة خمس سنات بعد الالف
كما في اليس بصحيفة وانت تصحيفه فكل من الثلاثة الاخيرة تصحيف الاخر
بهارون اذا ما قلبا الالف في قلبا للاشباع وقلبه النونة وقل وتمامه ان هرون اذا
ما قلنا بجعل اللحية قلكان سانه لوكان الحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان
شيئا عجيبا اذ الاضداده حشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان الحشو المصراع
الثاني ايضه صدارة بالنسبة اليه فتامل كقوله سريع الى ابن العم آه وبعده حريض
على الدنيا مضيع لدسه وليس الحي داع الذي يسريع اقول لصاحبي والعيس
العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شيء من السعرة
واحدها الاعيس والانثى عيساء وهي بالفتح يهوي هويا اي مضى مسخدرا
والسفه والحضار موضعان والحاراة الماساة هو الخفر وقلة العقل هذا
على تقدير ان يكون سفاعا بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى
بكسر السين المعجمة المشافهة نصبا على المصدر اي ملامر مشافهة او على الحال
املتهم ثم ما ملتهم آه ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامي بكم من غير
نفع الزواج الرواح نوي في الثري آه نوي اي اقام والعمر الاول بمعنى السر والثاني
بمعنى الكبير والسنابل العطا وقول العربي فلاح يلحي الاخري العناق آه
اي ظهر المشبه يوم الي اخري العناق الموضع فيه اللهوه مدالله ومصطلح
التخيص المعاني المصطلح بالشيء القوي فيه الناهض به وتلخيص المعاني اقتضاء
الفاظها وتحسين عبارتها وتلخيص المعاني فكاك الاسير وبعد البيت المذكور
وكم من قاري فيها وقار اضرابا محضون وبالجفان ضمير فيها راجع الى البصرة
وقار اي مطعم للضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قرابه بالليل واضرار
الثاني بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خاليه نحو قوله تعم مالكم لا
ترجون لله وقارا الاية اي مالكم لا تخافون لله عظمة وذلك بان يكون ما في

ما حد الفقرتين



ما حد الفقرتين او اكثر فيه نظر لانه بقي قسم اخر يشمله قول المص والامتوار وهو ان
يكون نصف ما في اخذ الفقرتين وما يقابله من القرينة مختلفين في الوزن والنصفية
مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في الوزن المقفى واما
لفظ فيها فلا يقال بلها شيء من الفقرة الاخري ولكن ان تقول ما ذكره اعني قوله وذلك
بان يكون آه على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لكالة الاية عليه الاكواب
جمع كوب وهو كوز بلا عروة له كقول الصابي لا تدركه الاعين آه صدره احمد الله الذي
لا تدركه الاعين آه كقوله نعم وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الادواة الداهية والامر القطع
في سدر مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق يقال بالفارسية كنار والمخضود الذي لا
شوك له كانه خضد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر
يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمرا حلي من العسل والمنضود شجر الموز فضل بالكل من اسفله الى اعلاه
فليست بازره في الصحاح نضد متاعه بالكسر وضع بعضه فوق بعض وظل ممدود
اي ممتد مسجى الشمس كقوله نعم واذا اذقنا الانسان الاية نظم الاية هكذا واذا اذقنا
الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته
ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور واثرت به ريبي اي صارت ذا ثروة وغنى
لما افتقرت غارب الاغراب آه حكي المسعودي عن بعض اهل العلم انه بعد الراعي وقعوده اذا
ركبه في كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذي يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق
والاعراب في الغريبة وانا بي البعد بي والمتربه الفقير والاتراب الاقران جمع ترب والتطوح
الرمي وطوارق الزمان حوادثه المعده جمع مطيح على خلاف القياس وضعفا حصية اليمن
مدينة كبيرة افاطم مهلا الهمزة حرف النداء وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية
اي امهلي والتدلل بالدال المهملة القحم والارغام الغضب ولم تهلني بلدتي تهد تهد
اي تنهض وهو لعل العروض اه وقال الصفاقسي التصريع سعة العروض للضرب فاصدر يا
واعلا لا وعلى هذا فلا تصريع في قول الحارث بن خلزة آذنتنا اسماء رب تاريك من الفواتن
العروض منعولن والضرب فلاعلاتن بخلافه على التعريف الذي ذكره الشر مغاني الشعب آه
المغاني جمع المغنى وهو المنزل من عنت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه
متى كان شربا بالخ الشرب بالكسر الحظ من المياه والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمنتجع

اسم موضع من رتعت الماشية اي اكلت ماشاة قيل تصف الممدوح بالجود والشجاعة
والظاهر انه تصفه بالجود السابق والشهادة اللاحقة خارجة مما نحن فيه لعدم
وجود السجع لعدم الموافقة بل الاتصريع فيه بالمعنى الذكرة سابقا وهو جعل العروض
مقفاة بتقفية الضرب نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم
والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة
والكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قول البحتري فاحم لمام محداه مدح
فحم ابن خاقان وذكر مبازرة للاسد والضبي في احم واقدم للاسد والجواب ان
لفظ العافين مشعر بذلك لان العافية لا يكون الا في البيت فيستلزم تحققها استقامة
الوزن فهذه الابيات كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان
اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا
الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات
وان يسدس على الاصل تارة ومرفع مجزورا اخري وضربه الثاني هو مسدسه الذي عرض
متالمة وضربه مقطوع والابيات المذكورة في العافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه
الثامن وهو مربعه الذي اجراوه الاربعة سالمة والاتيان على القافية الاولى كذلك كما
لا يخفى نودي على المشهر فلان مشتهر بالشراب اي مولع به لا يبالي ما قيل فيه والصب
العاشق والجوي فعيل من الجوي وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق واحزن يقال منه
جوي الرجل بالكسر فهو جوشل ذو والسجي على وزن نعجل ايضا من الشجي وهو الحزن
وهذه الابيات على قوافي عديده الاول انه في الشهر والتفكر والثانية ناسه في
الصب والقلب والثالثة ناسه في الجوي والسجي وعلى هذا القياس والاعنات
من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره ساسكو
عمرا قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب بمدح للاسد عمرو بن سعيد دخل عليه
فراي كم تمتصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم قال فيه الابيات
وان في قوله ان هي حلت للوصل اي لم تمن وانكانت تلك النعم جليلة في نفس
الامر وقيل يحتمل ان يكون نافيه معطوفة على لم تمن اي ولم يكن جليلة عند عمرو
وانكانت كذلك في نفس الامر وجعل اياد بدل اشتمال من عمرو فينبغي ان تقدر

الرابطة



الرابطة اي اياد ي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل كعدم
وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون اياد
مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته
الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح يقال في الكناية عن نزول الشدة اه
الكلام مبني على تشبيه السقوط الذهني الذي هو العمر بالسوط الحسي بجامع ملال القلب
وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان وارغد يقال
عيشه رغد ورغدا ي واسعة طيبة وما اشتار العسل من اختار الكسر يقال اشترت العسل
واشرته اي احتسبها والمشور عرد يكون به مشار العسل قلت يحتمل ان يريد اه قيل انما
يستقيم هذا لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في
السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا بما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب
السجع فاندفع هذا التوهم او لعدم رجوعه الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم
الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسمه ولهذا جعل في
الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين ما لا يدخل
في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام والصواب في العبارة
ان يقول لعدم الرجوع اه ويمكن ان يوجه بان لفظ او اشارة الى التخيير في التعبير
عن علة وجوب ترك التعريض ومثله شايع في عبارة المفتاح فسبي يحسى اه محشي
اي صيرتني مجنونا ونحن اسم امراه والتجني الاعراض نعين نسوع غب بجن اي بعد اعراض
من ملق يوما على علاته اي كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنام ابن
ابي حارثة المري صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل يلوم حيث كان ولكن الجواد
على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبر السن صفر الانمل الاحزان ساحتها
آه الظاهر انه يصف دينارا لكن في بعض النسخ ديوانه صحيحا فهذا نصف حمراء كما يدل
عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حمر في ذكر لها محسان لوطي وزناء
ومثل التعديد آه قال العلامة وهو قوله في كف ذات في شرح المفتاح فان روعي
في ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية في غاية الحسن كقولهم
وضعنا في يديه زمام الحل والعقل والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي

والبسط والقبض والالزام والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي الخيل والليل
والسرا بعرفني والضرب والرمح والقرطاس والقلم ومنه ما يسمى بنسوب الصفات
آه مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام
المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عليه السلام الا اخبركم
باحبكم الي واقربكم مني يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الموطون اكنافا الذين يألفون
ويؤلفون الا اخبركم ببغضكم الي وابعدكم مجالس يوم القيمة اسوءكم اخلاقا الثرثارون
ردن المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي صلعم وابيض
يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل وعلم بذلك كان الخاتمة آه قد سبق
مناني بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه بالتهلل اي البشاشة والسرور من حل اذا
بعد بالزاي المعجمة والحاء المهملة عاروا هضمام هضمت الشيء اي كسرته ويقال
هضم حقه واهتضم اذا ظلم وكسر عليه حقه فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما
ادري آه انشد يتعدى الى مفعولين فيقال انشدني شعرا مفعوله الاول ههنا
محذوف اي انشده واوحل من الرحل وهو الخوف وموضع علا اما نصب لانه مفعول
لا ادري وقوله واني لاوحل اعتراض وتعد والا لغين المعجمة اي نصح الموت واول سبي
على الضم لقطعه عن الاضافة منونا كاني قيل وبعد اي اولعل كل شيء وحاصل المعنى
ويقال اعلم انا نكون اقدم من الاخر في عد والموت عليه واني خايف مترقب ع
المكارم آه المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والنعمة الخاصر وقوفا تهاصحى وقوفا
جمع واقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد
مفعوله بغهم وانتصابه على الحالية من فاعل سكن في وقف اصحابي مراكبهم على قائلين
لا تهلك اسفا اي من فرط الحزن وشدة الجزع ويتحمل اي اصبر صبرا جميلا فان
قلت الصحيح جماعة وقوله وقوفا تعل مقدم لا صحبه فنه وكان الواجب ان تقول وقف
بها صحيحا كما يقول مررت بزيد فانا سكانها فالجواب ان الاختيار عند سيبويه فيما كان
مثل هذا ان تقول فيه مررت برجل حسان قومه قال ومصر يكون عليه عدة وحده تقول
الدهر بالضريم عواذله وان كان مما يجمع جمع سلامة كان الاحسن ترك العشر والجمع تقول
مررت برجل صالح وقد مر على انه يجوز ان يكون قوله وقف منصوبا على المصدر من معاود

البعدي

والبعدي معاودة اسل وقوف صحبي ويجوز ان يكون مصدر وقع موقع الوقف لا سمعانهم
ويكون ويكون البعدي وقت وقوف صحيحا ثم الانوف آه جمع الاشم من الشمم وهو
ارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز
العلم والمراد ههنا المجد والشرف ويسبي اعان ومستخ الاعارة في اللغة هب المال
والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر يسبي الرماح اي بالرماح السمر هو جمع
اسمر من السمرة وهو لون الاسمر انسي ابا نصر آه احدى الهمزتين فيه محذوفة على
نظر قوله نعم افتري على الله كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهو الاعطاء
قال الشيخ في المسايل المشكلة آه قد يجاب بان المراد بخيل الزمان عدم تجويزه وجود
مثله فاذا لم يتصور في الزمان تجويز وجود مثل له فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل
المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان ياتي وانت خبير بانه لا يعتبر
في نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله فاصل القصور بحاله اعدي الزمان سخاوه
آه الاعدا ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوي وفي الحديث لا عدوى
اي لا يعدي شيء شيئا لان المعنى على المضي والمراد لم يكن فان قلت المعنى وان كان على
المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار او حكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله
قلت لما لم يبق بخل الزمان فقد اعدى سخاياه اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار
ولا على حكاية الحال تامل قال ابن جني اي يعلم الزمان آه فالبيت على ما ذكره ابن
جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه ليخافك النطف التي لم تخلق
وقيل انها جمع لها وهي الهنة المطبقة في افصح سقف الفم وقد يجمع على لهوات مثل
عطيات وكذا قول القاضي الارجاني ان كان الرواية في اسر على صيغة المعلوم
فودعي بكسر الدال غير فاعله وان روي على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور
فودعي بفتح الدال اي على انه مصدر او اسم الزمان اي وقت تود يعني والمسمع بكسر
الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا موخر العين آه وقالم اي رب
جماعة قالم وسمطين سمطين حال من ضمير تساقطا والسمط الخيط مادام فيه الخيط
والا فهو سلك حشفا نها اي مدانيها قيل قوله انز مخشري افضل الان فيه صفة المراجعة

C08

بانه لا بد ان يعبر الشيء بالبخل فان قدر مضاف
اي لبخل الدهر يستحيل بعدم جواز وجوده
الامر وعدم تجويز الزمان لبخله فاصل القصور بحاله

وهي السوال والجواب كقوله قالي لي يوما سليمان وبعض القول اشنع قال وصيفة وعليا
اما اتقي واورع قلت الف ان اقل ما فيكما بالحق مجرع قال كلها قلت مهلا قال قل
لمن قلت فاسمع قال صفه قلت تعطي قال صيفة قلت تمنع واجيب بان كون المراجعة
من المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المصنف ولو سلم فهي انما تعتبر في السوال
المكرر والجواب المعاد مقيم الظن اي انا معتم الظن واراد بالظن محله وهو القلب
والاماني جمع امنية والعلو الاضطراب والحدي العطاء قوله ابي الطيب واني
عنكماه تعاد الرياح وفناء الدار ما امتد من حوانبها محبكا اي انا محبك في المجلس
المعاض اي الممكن وجب الباع الرحب الواسع الباع قدر مد اليدين مدي جعفر
اي الغاية التي بلغ اليها جعفر وقول ابن تمام بعده اه فيه بحث لان بيت ابن
تمام يشمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة البخيلية والكناية حيث شبه الصبر
باللباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعني الملبوسية وبين تشبيه الجازع جازعا
وتذكر يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت
الاول لا يشتمل على هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول
وان يكون احد البيتين بسببا يقال نسب الشاعر بالمراة ينسب بالكسر نسيبا اي
شبب بها الى المعنى المختلس يقال خلست الشيء واخلسته اذا استلبته سلبوا
على صيغة المجهول وهذا تهملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روي انه لما بلغ هرون
كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه مما ربما عليه غيره افضت به الى التكدر
له والامر بحبسه فكتب ابو نواس هذه الابيات قولا بهرون امام الهدى عند احتفال
المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر
البيت فامر هرون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع واذا
جعلتها للعطف رجحت الحالية على العطف من ابهام بجونزه عدم محبته موجبه
للاهانة فيه ونعم معصف نعم مبتداء اجل خبره وحلاه اي اعطاه مفعول مختلف
بمعنى سايل وقد طللت عقبان اعلامه ضحى آه العقبان الراية وهو العلم الصحيح
شبه بالعقبان من الطير بضمه كذا في الصحاح وقال الخليلي المراد بعقبان
الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبان الثاني جمع





عقاب الطير وهو الطاير المعروف بضرب الاريب موقع الغريبة الغريبة ما افتد
السباع والمراة المطعام فلم يلم شيء عراه يمكن ان يقال ان قوله حيث كانها من الجنس
الامر يعني قوله راي عين فانها انما يظن كونها من الجنس اذا كانت قرينة محيطة بهم
كما يحكي عن ابن مبادة مبادة اسم امراة والتهلل طلاقة الوجه كامرو الاهتزاز التحرك
والمهند السيف المطبوع من جديد الهند والحظيه اسم شاعر سمي به لقصره وقيل لدمامة
فاسعفي فما اعنيني بي اعصي من الخروج اي وعي منه واستعفاه من الخروج معداي سالة
الاعفا فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم الى اخر القصة وذلك
لان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة
ايلام له فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال بنا السيف اذا لم يعمل في الضريبة
والرعب الخوف والدهش الحيرة والصمصام والصمصامة السيف والصارم لا شيء
واغما والسيف جعله في غمده اي غلافه وان في ما اناهاب زيادة صبا اي قال الى
الجهل والفتوة كما عرفت فيما سبق وكنا بمنزله زل ومراغ اسم حرير لقبتها الاحمال
تعريضا بانها سمع عليها الرجال والمغارم جمع مغرم اذا القياس او جمع غرم على خلاف
كمحاسن جمع حسن وهما ما يلزم اداره كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان
وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها
في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفعل محابا وظنه السيف بخرطم ومناط التهمة وهي
العروة التي تعلق على الانسان الدق وكليب اسم قبيلة وارم اسم رجل واغرب اي اتى بشيء
غريب بديع ان كنت ارمعت اه قيل يتعدي بنفسه يقال ارمعت الامر ولا يقال ارمعت
الامر ولا يقال ارمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدي بعلى وقيل يتعدي بنفسه وبعلى كما
جمعة واجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في حرم غير زايدة
وهي المحابلة المخايلة المخادعة اذا صاف صدري آه السر في البيت بكونه من شعر العرب عثلث
ساكان ملهبا بالشين سكره آه في الصحاح هو في الكتيبة من العيش اي سيء صارت الالف
لكسرة ما قبلها والنون زايدة والشبيه الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة
والجمل الاتي بشيء جميل كانه كان مطويا آه الاحسن جمع احسنية وهي الحقد انما سهلوا
اي صاروا الى السهل وهو الارض الملس والدخل فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم

وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كان لم يكن فيها وسيطا ولم يكن بشيء في آل عمران

قد قلت لما اطلعت آه الواجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض بالمعجمة الطري والمراد به حد الجيب وروضه اسم مفعول اطلعت والآس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح لجلال الدين الشاشي والمراد به الشعر النابت على وجهه وللهمزة في اعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار دار والساري بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه اسكنه للضرورة وترفع الامر من ترفق بترفق اصله ترفقن فلبست النون الخفيفة الفا كنا معا امر في لؤس بكابده اه اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته واليوس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع محرعوا الشاعر العوالي جمع عالية وهي ما حل فيه من في السنان الي والسوابق الخيل اقول المعسر الي قوله هو ابن جلا اي ابن رجل وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهذا كلهم والثنايا جمع ثنية وهي طريق العقبة لتلني بالذي استقر صعبا انلني اعطني الباء في بالذي للبدل اي بدل الذي استقر صعبه والمعشر الجماعة وضمير تشاهدوه راجع الى الاستقرار المدلول عليه باستقرت اولي الذي في بالذي وقوله عنك اي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والى المشتهاه اراد بالمشتهاه بسكون الشين وكسر الباء الموحدة الشبه لا يعرف حلها وحرمتها قول بعض المغاربة جمع المغربي والباء في الجمع عوض عن ياء النسبة على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير المجرور عايد الي الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد بالاصاغر هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يحظر على معنى صدق مما يخطر بقلبه من جنس التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا لحقنا باحراهم وقد حرم للهوي آه حرم للهوي قلوبا اي جعلها دايرة حول الحبيب وطر القلوب ما تتخالج فيها من الخواطر والواقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع والحاصل ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقية ادعاء والواغم الذليل واصل لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل بمجيء الشمس والحدر للهودج والضبع اللون والمراد بانطواء الثوب المحوع جفاء الكواكب والاعلام جمع علم



بالضم وهو ما يراه النايم في نومه والنار عطف على الرمضا او معطوف على عمر وكما ذكره في المختصر فيكون ارق خبرا لهما معا وعمرو هو حساس ابن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وحساس هو حساس بن مرة فليس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان حساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو ابن الحارث فلم يدركه حتى طعن كلما فعل صلبه ثم وقف عليه فقال يا حساس اغثني بشربة ماء فقال حساس تركت الماء وراك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته وهي ان السوس آه السوس اسم امرأة وهي سوس بنت سعد التميمية وكلب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الي ارض مهامة والي ما وراء مكة هي الحجاز والنسبة عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصاهرة الي قوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها اي لم يعرفها مسحب اي يسيل فصاحب السوس واذلاه واغربتاه وانشارت يقول لعمرك لو اصبحت في دار غربة ميت يعرفها الذئب يعدي علي شاتي والعرفل الابل الفحل ذكر الابل اهداي اسكن من هذا يهزي والغرة الغفلة فاجهرت عليه يعني علي العمل اي اسرعت فعلته بالشين الشراي علق هر ثعلب وبكى مصليان كاني ساوري آه المساورة المواثبة والصلة الجبة الرقيقة الرقش جمع رقشاء وهي الجبة التي فيها نقط سود وبياض نافع اي بالغ اما النار المطل آه المطل المشرف من اطل عليه اي اشرف وعمر قبيلة وهذا الضمير العايد اليها وابيح له الشيء اي واصبا بالنصب على التمييز نكسا آه نكسا اي بصوت من الكسر وهو صوت الافعي من جلده لا من فمه من يصلح ويبري من يري العلم بحبة برفع وجلال الوقع للدواب وبناء الاعراب وكذلك البرقوع وحلال جمع حل كلسي لهم آه اي دعيني واتركيني والهم الحزن ناصب اي ذهب نصب والنصب التابع ويوصف الهم بالتعب مجازا اقول او التعب لصاحب الهم دليلا قاسيه اي اكابده واله وبطو الكوكب في السير كناية عن طول الليل فراق ومن فارق غير مدمم مطلع قصيدة مدح بها كافورا الاخشيدي الوالي بمصر حين فارق سيف الدولة وقصده فالمراد بالمفارق سيف الدولة ومن اليم اي المقصم كافور فواد ما تسليه المدام اه اي لنا فواد وما نافية والمدام الخمر قوله مثل ما يهب الليام كناية عن قصر العمر وفي العرل آه معادلة الدنيا محاذ عنها

ومراود دهن وفي المثل اعزل من امرئ القيس والاسم العزل وقيل العزل مدح الاعضاء
الطاهرة والمديح مدح الاوصاف الباطنة ويجب ان تجتنب في المدح ما سطره روي
انه لما بنى المعتصم بالله قصره بعيد ان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلي يا دار
غيرك البلي ومحاك يا ليت شعري ما الذي ابداك فتطير المعتصم وامر بهدمه وكقول
ابن العرف الساوي آه وما بعده البيت المذكور فلا تغرركم حسن ابتسامي فعقولي مضحك
والفعل مبكي نفخر الدولة اعتبروا فاني اخذت الملك منه بسيف هلك وقد كان
استطال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جارته يوما لقال
طاعتوا او منك ولو زهر النجوم انت رضاه مالي ان تقول رضيت عنك فامسي
بعد ما فرع البرايا اسير القبر في ضيق وضنك اقول انذر لوعاد يوما الى الدنيا يريد
ثوب سكر يقال فرعت قومي اي علوتهم بالشرف او بالجمال والضنك الضيق وقوله
السيف اصدق انبا من الكتب آه المراد بالكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذي
يعاشر الضرب لسنه والحد الثاني بمعنى الحاجز وقوله بعض الصفايح مبتدا وخبره جملة
من نفوسهن حلاوة والصفايح جمع صفيحة وهي السيف العريض والمراد بسود الصفايح
كسب التنجيم وباللعب والريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا تفتح فمن عرض له شكا
عظم العجري اه الشكاة امر يشكى منه وبعد البيت ولكنهم اهل الحفايظ والذي فهم
لمسلمات الزمان خصوم فان مات منها فيهم وعك علة ففيها جراح منهم وكلوم
الحفائظ جمع الحفيظة وهي الغضب والحمية وسلمات الزمان مصايبه والوعك مغث
الحمى يودعهم والبين اه والبين الفراق والقليل الجيش والجمع قيالق وهم الذين
ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير
وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون
من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء يستشهدون بكلامهم و
والمحدثون من اهل الاسلام الذين ساووا الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي
الطيب والاستشهاد بكلامهم الا ان يجعل ما نقوله بمنزلة ما يرويه والاوجه هذا
المحل وان صدر عن صاحب الكشاف في اثناء بعض قوله نعم كلما اضاء لهم مشوا فيه
واذا اظلم عليهم قاموا الا ان بنيي الرواية على الوثوق والضبط وبنيي القول على

الدراية

الدرايه والاحاطة والاتفاق في الاول يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بان ما نقوله
بمنزلة الحديث بالمعنى ليس بريد هو بجعل الراوي اشبه بما لا يوجب السماع
كقوله نور الله في الشيب آه قد يقال لا تعين كون هذا من الاقتضاب لان اول
كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض
على المصنف بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب
بان مراده ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام كقوله بقيت بقاء الدهر آه ومثله
في الفارسي طول وعرض خواستم اين نامه را مصلحت نامد شكستم خامه را واعلم
ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلع وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ و
وفسره بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه
كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي انقياده على المطلوب الذي
هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار
لانكا اذا نظرت فواتح السور بيانه اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت
من البلاغة والبين وانواع الاشارة ما تقصر عن كنهه وصف العيان كالتحميدات المفتتح
بها اوايل السور وكالابتداء بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان
مثل هذا الابتداء يوقع السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التهجي نحو الم وحم
فانه مما يبعث ويحرص على الاستماع اليه لانه تقرع السمع عن قريب واما خواتم السور
ففي غاية الحسن الانزي الى الدعاء الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها
خاتمة ال عمران والفرايض في خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة
سورة الانعام وغير ذلك وقد اعجز مصاقع الخطباء واحرس شغاشغ الفصحاء
يقال خطيب مصقع اي بليغ يجهر بخطبته اما من صقع الديك اذا صاح واما من الصقع
بمعنى الجانب لانه يأخذ في جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضرب صوقعته اي
وسط راسه والشغاشغ جمع شغشغة وهي شبه ريح يخرجها الفحل عند سكره شبه
بكليم الفصح بصوت الفحل في تلك الحالة يقال هو ذو شغشغة وخطيب ذو شغشغة
والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وانما يتعرض للبديع لكونه خارجا

طلعات الشمس

عن علم البلاغة ٥ تمت حاشية حسن چلبي تعليق بنجه ارديار

٢٦٢